

موسوعة علم الأصول النظرية للتفسير البياني

في ميزان القرآن ومنطق البيان

الكتاب السابع

الآية الحاكمة ومراتب الآيات في التفسير البياني

الحاكمة والمؤسسة والوزارة والخادمة والمقابلة والنتيجة والمآل

Ibn 'Abbās al-Āmilī, PhD

الخلاصة التنفيذية

يؤسس هذا الكتاب نظرية مراتب الآيات في التفسير البياني، ويجيب عن سؤال لم يعد يكفي فيه جمع الآيات أو بناء شبكة بينها: أي الآيات تضبط معنى الشبكة واتجاهها؟ وأيها تؤسس المفهوم أو الحكم؟ وأيها توازره وتفصله وتخدمه وتقبله وتكشف نتيجته ومآله؟ ويقرر أن وظيفة الآية داخل البناء التفسيري لا تعرف بكثرة ورود لفظها ولا شهرتها ولا بموافقتها لتصور المفسر، بل بقرائن اللسان والسياق والمحكمات والتصريف والعلاقات والنتائج.

يفصل الكتاب بين سبع وظائف كبرى: الآية الحاكمة، والآية المؤسسة، والآية الوازرة، والآية الخادمة، والآية المقابلة، وآية النتيجة، وآية المآل. ولا تعامل هذه الوظائف كمراتب شرف أو درجات قيمة في كلام الله؛ فجميع القرآن كلام الله، وإنما هي أوصاف تحليلية لعلاقة الآية بالسؤال والشبكة التي يدرسها المفسر. وقد تكون الآية حاکمة في شبكة، ووازرة أو خادمة في شبكة أخرى.

تُعرف الآية الحاكمة بأنها الآية التي تضبط أصل المفهوم أو اتجاهه أو حده أو ميزانه بحيث يختل تفسير الشبكة إذا أهملت أو عورضت بمتشابه أو جزئي من غير دليل. أما الآية المؤسسة فتضع عنصراً بنوياً لازماً، والوازرة تقوي الأصل وتوسعه أو تفسره، والخادمة تقدم تفصيلاً أو مثلاً أو قيداً جزئياً، والمقابلة تكشف الحد بالنقيض، والنتيجة تبين ما يترتب على البناء، والمآل يبين النهاية والعاقبة.

يمنع الكتاب ثلاثة أنواع من الطغيان التفسيري: طغيان الآية المفردة على القرآن كله، وطغيان الشبكة التي أنشأها الباحث على السورة والسياق، وطغيان التصنيف الوظيفي على النص بحيث تصبح التسميات بديلاً عن البرهان. ولذلك تُفرض اختبارات مضادة: هل تتغير الحاكمة إذا أدخلنا الآيات النافية أو الاستثناءات؟ وهل تعمل الآية الحاكمة في السورة نفسها قبل عبورها إلى سور أخرى؟ وهل توجد فرضية منافسة تجعل آية أخرى أحق بالحاكمية؟

يبني الكتاب خوارزمية تبدأ بالسؤال والمدونة المحلية، ثم تحديد المرشحات للحاكمية، واختبار علاقتها بالحكم والسياق والسورة والتصريف والمقابلات والنتائج، ثم تصنيف بقية الآيات على درجات معللة. ولا يسمح المنهج بإطلاق وصف حاکمة أو وازرة أو خادمة من غير بيان نوع الحاكمية ومجالها وقرائنها ودرجة الثقة ومصدر الاعتراض.

تتضمن التطبيقات شبكات الرحمن والبيان والميزان والقسط والعلم والهدى والنفس والتزكية والتعارف والاستخلاف والمعاش والإنفاق والابتلاء والإصلاح والفساد وموسى وإبراهيم وقارون

والقراءة والقلم والمآل. ويُقصد بالمختبرات اختبار الوظائف على شبكات مختلفة لا إعلان تفسير نهائي لكل موضوع؛ فالتفسير الكامل يحتاج إلى المدونة الخاصة به.

ينتهي الكتاب إلى أن نظرية الآية الحاكمة لا تستبدل المحكم والمتشابه ولا السياق ولا الشبكات، بل تنظمها: فالمحكم صفة دلالية عامة، والحاكمة وظيفة داخل سؤال وشبكة، والسياق يحدد موضع الآية، والشبكة تظهر العلاقات، والميزان يمنع الإخسار في وزن القرائن. ومن ثم يكون التصنيف أداة للتفسير المنضبط لا سلطة فوق القرآن.

ويضع الكتاب في خاتمته ميثاقاً للباحث يوجب عليه أن يعلن مرشحاته وقرائنه والآيات التي يمكن أن تعارض تصنيفه، وأن يقبل تعدد الآيات الحاكمة إذا اختلف مستوى السؤال، وأن يتوقف حين لا تكفي المدونة، وأن يحمل كل تصنيف إصداراً قابلاً للمراجعة. وبذلك تدخل مراتب الآيات في صلب علم التفسير البياني بوصفها آلية ترجيح وتفسير وتدقيق.

المعادلة الحاكمة

سؤال محدد ← ومدونة مكتملة بقدر السؤال ← وسياق السورة ← ومرشحات للحاكمة ← واختبار المحكمات والتصريف والمقابلات ← وتحديد نوع الحاكمة ← وتصنيف المؤسسة والوزارة والخدمة والمقابلة والنتيجة والمآل ← وبناء الشبكة الموزونة ← واختبار فرضية منافسة ← وصياغة النتيجة ودرجة الثقة ← والمراجعة والإصدار.

خريطة الكتاب

الرقم	العنوان
الباب الأول	ماهية مراتب الآيات ووظيفة التصنيف
الباب الثاني	الآية الحاكمة: التعريف والحدود والمعايير
الباب الثالث	الآية المؤسسة وبناء الأصل المفهومي
الباب الرابع	الآية الوزارة ووظيفة التقوية والتفسير
الباب الخامس	الآية الخدمة والتفصيل والمثال والقيود
الباب السادس	الآية المقابلة وبناء الحدود بالنفي والتقابل
الباب السابع	آية النتيجة وآية المآل

الرقم	العنوان
الباب الثامن	الحاكمية والمحكم والمتشابه
الباب التاسع	الحاكمية والسياق والمقطع والوحدة السُّورية
الباب العاشر	الحاكمية والتصريف والشبكات العابرة للسور
الباب الحادي عشر	تعدد الآيات الحاكمة وتعدد مستويات السؤال
الباب الثاني عشر	تعارض المرشحات والترجيح بين الآيات
الباب الثالث عشر	المراتب والتفسير والاستنباط والتطبيق
الباب الرابع عشر	المأثور واللغة والعلم والتاريخ في إثبات الوظيفة
الباب الخامس عشر	مغالطات الآية الحاكمة ومخاطر الطغيان التفسيري
الباب السادس عشر	الخوارزمية والمصفوفة الحاسوبية لمراتب الآيات
الباب السابع عشر	مختبرات تطبيقية في الشبكات القرآنية الكبرى
الباب الثامن عشر	النظرية الجامعة وميثاق الباحث في مراتب الآيات

الباب الأول: ماهية مراتب الآيات ووظيفة التصنيف

يفتح الباب بالسؤال عن ماهية مراتب الآيات ووظيفة التصنيف، ويقرر مبدئياً أن التصنيف الوظيفي للآيات يصف علاقتها بالسؤال والشبكة، ولا يصف قيمة الآية في ذاتها.

سؤال الباب وفرضية البناء

التصنيف الوظيفي للآيات يصف علاقتها بالسؤال والشبكة، ولا يصف قيمة الآية في ذاتها. وتبدأ المراجعة من تحديد السؤال؛ لأن الآية قد تكون حاكمة في مستوى مفهومي وخادمة في مستوى جزئي، ولا تناقض في ذلك إذا صُرح بالجمال.

يتصل هذا الباب بـ«الوظيفة» و«السؤال». ويجب ألا تُفهم العلاقة على أنها ترتيب قيمة بين آيات القرآن، بل وصف لعمل كل آية في بناء تفسيري محدد يملك سؤالاً وحدوداً ونسخةً من المدونة.

تُجمع قرائن «الشبكة» من اللسان والتركيب والسياق والمقطع والسورة والتصريف والمحكات والمقابلات والنتائج. ولا يكفي شاهد واحد لإثبات الوظيفة إذا كانت هناك آيات تقيدتها أو تنقلها إلى مستوى آخر.

يُختبر المرشح للحاكمية بسؤالين مضادين: هل يستطيع تفسير العقد الأخرى من غير إلغاء خصوصيتها؟ وهل يبقى مركزياً إذا أدخلت الآيات النافية والاستثنائية والمقابلة؟ فإذا فشل خُفضت رتبته أو قيد مجاله.

من الخلل أن يُختار اللفظ الأكثر تكراراً أو الآية الأشهر أو الآية الأقرب إلى مذهب الباحث بوصفها حاكمة. كما يخطئ من يجعل كل آية محكمة حاكمة لكل شبكة، أو من يعامل الخادمة كأنها هامش لا قيمة له.

ينشأ سلم وظيفي قابل للتغيير بتغير السؤال. ويسجل الحكم في بطاقة تتضمن نوع الوظيفة ومجالها وقرائنها والبديل المنافس ودرجة الثقة وتاريخ المراجعة، حتى يكون التصنيف قابلاً للتكرار والاعتراض.

في باب «ماهية مراتب الآيات ووظيفة التصنيف» تُختبر النتيجة على مثال مؤيد وآخر حدي وثالث مخالف، ويذكر ما الذي سيتغير إذا تغير مستوى السؤال أو اتسعت المدونة أو ظهر تفسير لغوي أو سياقي أقوى.

يظل الفرق بين الملاحظة والتفسير لازماً: وجود اللفظ أو تكرار البناء ملاحظة، أما وصف الآية بالحاكمية أو الوزر أو الخدمة فحكم تفسيري يحتاج إلى تعليل ولا يتحول إلى حقيقة نصية غير قابلة للنقاش.

التحرير المفهومي

التصنيف الوظيفي للآيات يصف علاقتها بالسؤال والشبكة، ولا يصف قيمة الآية في ذاتها. وتبدأ المراجعة من تحديد السؤال؛ لأن الآية قد تكون حاكمة في مستوى مفهومي وخادمة في مستوى جزئي، ولا تناقض في ذلك إذا صُرح بالمجال.

يتصل هذا الباب بـ«السؤال» و«الشبكة». ويجب ألا تُفهم العلاقة على أنها ترتيب قيمة بين آيات القرآن، بل وصف لعمل كل آية في بناء تفسيري محدد يملك سؤالاً وحدوداً ونسخةً من المدونة.

تُجمع قرائن «المجال» من اللسان والتركيب والسياق والمقطع والسورة والتصريف والمحكمات والمقابلات والنتائج. ولا يكفي شاهد واحد لإثبات الوظيفة إذا كانت هناك آيات تقيدتها أو تنقلها إلى مستوى آخر.

يُختبر المرشح للحاكمية بسؤالين مضادين: هل يستطيع تفسير العقد الأخرى من غير إلغاء خصوصيتها؟ وهل يبقى مركزياً إذا أدخلت الآيات النافية والاستثنائية والمقابلة؟ فإذا فشل خفضت رتبته أو قيد مجاله.

من الخلل أن يُختار اللفظ الأكثر تكراراً أو الآية الأشهر أو الآية الأقرب إلى مذهب الباحث بوصفها حاكمية. كما يخطئ من يجعل كل آية محكمة حاكمية لكل شبكة، أو من يعامل الخادمة كأنها هامش لا قيمة له.

ينشأ سلم وظيفي قابل للتغيير بتغير السؤال. ويسجل الحكم في بطاقة تتضمن نوع الوظيفة ومجالها وقرائنها والبديل المنافس ودرجة الثقة وتاريخ المراجعة، حتى يكون التصنيف قابلاً للتكرار والاعتراض.

في باب «ماهية مراتب الآيات ووظيفة التصنيف» تُختبر النتيجة على مثال مؤيد وآخر حدي وثالث مخالف، ويذكر ما الذي سيتغير إذا تغير مستوى السؤال أو اتسعت المدونة أو ظهر تفسير لغوي أو سياقي أقوى.

يظل الفرق بين الملاحظة والتفسير لازماً: وجود اللفظ أو تكرار البناء ملاحظة، أما وصف الآية بالحاكمية أو الوزر أو الخادمة فحكم تفسيري يحتاج إلى تعليل ولا يتحول إلى حقيقة نصية غير قابلة للنقاش.

المدونة والقرائن

التصنيف الوظيفي للآيات يصف علاقتها بالسؤال والشبكة، ولا يصف قيمة الآية في ذاتها. وتبدأ المراجعة من تحديد السؤال؛ لأن الآية قد تكون حاكمية في مستوى مفهومي وخادمة في مستوى جزئي، ولا تناقض في ذلك إذا صرح بالمجال.

يتصل هذا الباب بـ«الشبكة» و«المجال». ويجب ألا تفهم العلاقة على أنها ترتيب قيمة بين آيات القرآن، بل وصف لعمل كل آية في بناء تفسيري محدد يملك سؤالاً وحدوداً ونسخة من المدونة.

تُجمع قرائن «الحُد» من اللسان والتركيب والسياق والمقطع والسورة والتصريف والمحكمات والمقابلات والنتائج. ولا يكفي شاهد واحد لإثبات الوظيفة إذا كانت هناك آيات تقيدتها أو تنقلها إلى مستوى آخر.

يُختبر المرشح للحاكمية بسؤالين مضادين: هل يستطيع تفسير العقد الأخرى من غير إلغاء خصوصيتها؟ وهل يبقى مركزياً إذا أدخلت الآيات النافية والاستثنائية والمقابلة؟ فإذا فشل خفضت رتبته أو قيد مجاله.

من الخلل أن يُختار اللفظ الأكثر تكراراً أو الآية الأشهر أو الآية الأقرب إلى مذهب الباحث بوصفها حاكمية. كما يخطئ من يجعل كل آية محكمة حاكمية لكل شبكة، أو من يعامل الخادمة كأنها هامش لا قيمة له.

ينشأ سلم وظيفي قابل للتغيير بتغير السؤال. ويسجل الحكم في بطاقة تتضمن نوع الوظيفة ومجالها وقراءتها والبديل المناسف ودرجة الثقة وتاريخ المراجعة، حتى يكون التصنيف قابلاً للتكرار والاعتراض.

في باب «ماهية مراتب الآيات ووظيفة التصنيف» تُختبر النتيجة على مثال مؤيد وآخر حدي وثالث مخالف، ويذكر ما الذي سيتغير إذا تغير مستوى السؤال أو اتسعت المدونة أو ظهر تفسير لغوي أو سياقي أقوى.

يظل الفرق بين الملاحظة والتفسير لازماً: وجود اللفظ أو تكرار البناء ملاحظة، أما وصف الآية بالحاكمية أو الوزر أو الخادمة فحكم تفسيري يحتاج إلى تعليل ولا يتحول إلى حقيقة نصية غير قابلة للنقاش.

آليات الإثبات والترجيح

التصنيف الوظيفي للآيات يصف علاقتها بالسؤال والشبكة، ولا يصف قيمة الآية في ذاتها. وتبدأ المراجعة من تحديد السؤال؛ لأن الآية قد تكون حاكمية في مستوى مفهومي وخادمة في مستوى جزئي، ولا تناقض في ذلك إذا صرح بالمجال.

يتصل هذا الباب بـ«المجال» و«الحد». ويجب ألا تُفهم العلاقة على أنها ترتيب قيمة بين آيات القرآن، بل وصف لعمل كل آية في بناء تفسيري محدد يملك سؤالاً وحدوداً ونسخة من المدونة.

تُجمع قرائن «الوظيفة» من اللسان والتركيب والسياق والمقطع والسورة والتصريف والمحكمات والمقابلات والنتائج. ولا يكفي شاهد واحد لإثبات الوظيفة إذا كانت هناك آيات تقيدتها أو تنقلها إلى مستوى آخر.

يُختبر المرشح للحاكمية بسؤالين مضادين: هل يستطيع تفسير العقد الأخرى من غير إلغاء خصوصيتها؟ وهل يبقى مركزياً إذا أدخلت الآيات النافية والاستثنائية والمقابلة؟ فإذا فشل خفضت رتبته أو قيد مجاله.

من الخلل أن يُختار اللفظ الأكثر تكراراً أو الآية الأشهر أو الآية الأقرب إلى مذهب الباحث بوصفها حاكمة. كما يخطئ من يجعل كل آية محكمة حاكمة لكل شبكة، أو من يعامل الخادمة كأنها هامش لا قيمة له.

ينشأ سلم وظيفي قابل للتغيير بتغير السؤال. ويسجل الحكم في بطاقة تتضمن نوع الوظيفة ومجالها وقرائنها والبديل المنافس ودرجة الثقة وتاريخ المراجعة، حتى يكون التصنيف قابلاً للتكرار والاعتراض.

في باب «ماهية مراتب الآيات ووظيفة التصنيف» تُختبر النتيجة على مثال مؤيد وآخر حدي وثالث مخالف، ويذكر ما الذي سيتغير إذا تغير مستوى السؤال أو اتسعت المدونة أو ظهر تفسير لغوي أو سيافي أقوى.

يظل الفرق بين الملاحظة والتفسير لازماً: وجود اللفظ أو تكرار البناء ملاحظة، أما وصف الآية بالحاكية أو الوزر أو الخدمة فحكم تفسيري يحتاج إلى تعليل ولا يتحول إلى حقيقة نصية غير قابلة للنقاش.

الحدود والمغالطات

التصنيف الوظيفي للآيات يصف علاقتها بالسؤال والشبكة، ولا يصف قيمة الآية في ذاتها. وتبدأ المراجعة من تحديد السؤال؛ لأن الآية قد تكون حاكمة في مستوى مفهومي وخادمة في مستوى جزئي، ولا تناقض في ذلك إذا صرح بالجمال.

يتصل هذا الباب بـ«الحد» و«الوظيفة». ويجب ألا تفهم العلاقة على أنها ترتيب قيمة بين آيات القرآن، بل وصف لعمل كل آية في بناء تفسيري محدد يملك سؤالاً وحدوداً ونسخة من المدونة.

تُجمع قرائن «السؤال» من اللسان والتركيب والسياق والمقطع والسورة والتصريف والمحكمات والمقابلات والنتائج. ولا يكفي شاهد واحد لإثبات الوظيفة إذا كانت هناك آيات تقيدها أو تنقلها إلى مستوى آخر.

يُختبر المرشح للحاكية بسؤالين مضادين: هل يستطيع تفسير العقد الأخرى من غير إلغاء خصوصيتها؟ وهل يبقى مركزياً إذا أدخلت الآيات النافية والاستثنائية والمقابلة؟ فإذا فشل خفضت رتبته أو قيد مجاله.

من الخلل أن يُختار اللفظ الأكثر تكراراً أو الآية الأشهر أو الآية الأقرب إلى مذهب الباحث بوصفها حاكمة. كما يخطئ من يجعل كل آية محكمة حاكمة لكل شبكة، أو من يعامل الخادمة كأنها هامش لا قيمة له.

ينشأ سلم وظيفي قابل للتغيير بتغير السؤال. ويسجل الحكم في بطاقة تتضمن نوع الوظيفة ومجالها وقراءتها والبديل المنافس ودرجة الثقة وتاريخ المراجعة، حتى يكون التصنيف قابلاً للتكرار والاعتراض.

في باب «ماهية مراتب الآيات ووظيفة التصنيف» تُختبر النتيجة على مثال مؤيد وآخر حدي وثالث مخالف، ويذكر ما الذي سيتغير إذا تغير مستوى السؤال أو اتسعت المدونة أو ظهر تفسير لغوي أو سياتي أقوى.

يظل الفرق بين الملاحظة والتفسير لازماً: وجود اللفظ أو تكرار البناء ملاحظة، أما وصف الآية بالحاكية أو الوزر أو الخدمة فحكم تفسيري يحتاج إلى تعليل ولا يتحول إلى حقيقة نصية غير قابلة للنقاش.

التطبيقات والاختبارات

التصنيف الوظيفي للآيات يصف علاقتها بالسؤال والشبكة، ولا يصف قيمة الآية في ذاتها. وتبدأ المراجعة من تحديد السؤال؛ لأن الآية قد تكون حاكمة في مستوى مفهومي وخادمة في مستوى جزئي، ولا تناقض في ذلك إذا صرح بالمجال.

يتصل هذا الباب بـ«الوظيفة» و«السؤال». ويجب ألا تفهم العلاقة على أنها ترتيب قيمة بين آيات القرآن، بل وصف لعمل كل آية في بناء تفسيري محدد يملك سؤالاً وحدوداً ونسخة من المدونة.

تُجمع قرائن «الشبكة» من اللسان والتركيب والسياق والمقطع والسورة والتصريف والمحكمات والمقابلات والنتائج. ولا يكفي شاهد واحد لإثبات الوظيفة إذا كانت هناك آيات تقيدتها أو تنقلها إلى مستوى آخر.

يُختبر المرشح للحاكية بسؤالين مضادين: هل يستطيع تفسير العقد الأخرى من غير إلغاء خصوصيتها؟ وهل يبقى مركزياً إذا أدخلت الآيات النافية والاستثنائية والمقابلة؟ فإذا فشل خُفضت رتبته أو قُيد مجاله.

من الخلل أن يُختار اللفظ الأكثر تكراراً أو الآية الأشهر أو الآية الأقرب إلى مذهب الباحث بوصفها حاكمة. كما يخطئ من يجعل كل آية محكمة حاكمة لكل شبكة، أو من يعامل الخادمة كأنها هامش لا قيمة له.

ينشأ سلم وظيفي قابل للتغيير بتغير السؤال. ويسجل الحكم في بطاقة تتضمن نوع الوظيفة ومجالها وقراءتها والبديل المنافس ودرجة الثقة وتاريخ المراجعة، حتى يكون التصنيف قابلاً للتكرار والاعتراض.

في باب «ماهية مراتب الآيات ووظيفة التصنيف» تُختبر النتيجة على مثال مؤيد وآخر حدي وثالث مخالف، ويذكر ما الذي سيتغير إذا تغير مستوى السؤال أو اتسعت المدونة أو ظهر تفسير لغوي أو سياتي أقوى.

يظل الفرق بين الملاحظة والتفسير لازماً: وجود اللفظ أو تكرار البناء ملاحظة، أما وصف الآية بالحاكية أو الوزر أو الخدمة فحكم تفسيري يحتاج إلى تعليل ولا يتحول إلى حقيقة نصية غير قابلة للنقاش.

القواعد والنتائج

التصنيف الوظيفي للآيات يصف علاقتها بالسؤال والشبكة، ولا يصف قيمة الآية في ذاتها. وتبدأ المراجعة من تحديد السؤال؛ لأن الآية قد تكون حاكمة في مستوى مفهومي وخدمة في مستوى جزئي، ولا تناقض في ذلك إذا صرح بالمجال.

يتصل هذا الباب بـ«السؤال» و«الشبكة». ويجب ألا تُفهم العلاقة على أنها ترتيب قيمة بين آيات القرآن، بل وصف لعمل كل آية في بناء تفسيري محدد يملك سؤالاً وحدوداً ونسخة من المدونة.

تُجمع قرائن «المجال» من اللسان والتركيب والسياق والمقطع والسورة والتصريف والمحكمات والمقابلات والنتائج. ولا يكفي شاهد واحد لإثبات الوظيفة إذا كانت هناك آيات تقيدتها أو تنقلها إلى مستوى آخر.

يُختبر المرشح للحاكية بسؤالين مضادين: هل يستطيع تفسير العقد الأخرى من غير إلغاء خصوصيتها؟ وهل يبقى مركزياً إذا أدخلت الآيات النافية والاستثنائية والمقابلة؟ فإذا فشل خفضت رتبته أو قيد مجاله.

من الخلل أن يُختار اللفظ الأكثر تكراراً أو الآية الأشهر أو الآية الأقرب إلى مذهب الباحث بوصفها حاكمة. كما يخطئ من يجعل كل آية محكمة حاكمة لكل شبكة، أو من يعامل الخدمة كأنها هامش لا قيمة له.

ينشأ سلم وظيفي قابل للتغيير بتغير السؤال. ويسجل الحكم في بطاقة تتضمن نوع الوظيفة ومجالها وقراءتها والبديل المنافس ودرجة الثقة وتاريخ المراجعة، حتى يكون التصنيف قابلاً للتكرار والاعتراض.

في باب «ماهية مراتب الآيات ووظيفة التصنيف» تُختبر النتيجة على مثال مؤيد وآخر حدي وثالث مخالف، ويذكر ما الذي سيتغير إذا تغير مستوى السؤال أو اتسعت المدونة أو ظهر تفسير لغوي أو سياقي أقوى.

يظل الفرق بين الملاحظة والتفسير لازماً: وجود اللفظ أو تكرار البناء ملاحظة، أما وصف الآية بالحاكمية أو الوزر أو الخدمة فحكم تفسيري يحتاج إلى تعليل ولا يتحول إلى حقيقة نصية غير قابلة للنقاش.

مصفوفة الباب

الحقل	السؤال	المخرج
المجال	ما مستوى السؤال؟	حد الوظيفة
المرشح	ما الآيات المرشحة؟	قائمة معللة
القرينة	ما اللسان والسياق والتصريف؟	أدلة مؤيدة ونافية
الوظيفة	حاكمة أم مؤسسة أم وزارة أم غيرها؟	تصنيف بدرجة
البديل	ما الفرضية المنافسة؟	اختبار مضاد
الإصدار	ما الذي قد يغير النتيجة؟	مراجعة موثقة

الباب الثاني: الآية الحاكمة: التعريف والحدود والمعايير

يفتح الباب بالسؤال عن الآية الحاكمة: التعريف والحدود والمعايير، ويقرر مبدئياً أن الحاكمة وظيفة ضبط: للأصل أو الحد أو الميزان أو الاتجاه أو المآل، وتحتاج إلى قرائن متعددة.

سؤال الباب وفرضية البناء

الحاكمة وظيفة ضبط: للأصل أو الحد أو الميزان أو الاتجاه أو المآل، وتحتاج إلى قرائن متعددة. وتبدأ المراجعة من تحديد السؤال؛ لأن الآية قد تكون حاكمة في مستوى مفهومي وخادمة في مستوى جزئي، ولا تناقض في ذلك إذا صُرح بالمجال.

يتصل هذا الباب بـ«الحاكمة» و«الحكم». ويجب ألا تُفهم العلاقة على أنها ترتيب قيمة بين آيات القرآن، بل وصف لعمل كل آية في بناء تفسيري محدد يملك سؤالاً وحدوداً ونسخة من المدونة. تُجمع قرائن «المركز» من اللسان والتركيب والسياق والمقطع والسورة والتصريف والمحكمات والمقابلات والنتائج. ولا يكفي شاهد واحد لإثبات الوظيفة إذا كانت هناك آيات تقيدتها أو تنقلها إلى مستوى آخر.

يُختبر المرشح للحاكمة بسؤالين مضادين: هل يستطيع تفسير العقد الأخرى من غير إلغاء خصوصيتها؟ وهل يبقى مركزياً إذا أدخلت الآيات النافية والاستثنائية والمقابلة؟ فإذا فشل خُفضت رتبته أو قيد مجاله.

من الخلل أن يُختار اللفظ الأكثر تكراراً أو الآية الأشهر أو الآية الأقرب إلى مذهب الباحث بوصفها حاكمة. كما يخطئ من يجعل كل آية محكمة حاكمة لكل شبكة، أو من يعامل الخادمة كأنها هامش لا قيمة له.

تُحدد الآية الحاكمة ببرهان لا بالشهرة. ويسجل الحكم في بطاقة تتضمن نوع الوظيفة ومجالها وقرائنها والبديل المنافس ودرجة الثقة وتاريخ المراجعة، حتى يكون التصنيف قابلاً للتكرار والاعتراض.

في باب «الآية الحاكمة: التعريف والحدود والمعايير» تُختبر النتيجة على مثال مؤيد وآخر حدي وثالث مخالف، ويذكر ما الذي سيتغير إذا تغير مستوى السؤال أو اتسعت المدونة أو ظهر تفسير لغوي أو سياقي أقوى.

يظل الفرق بين الملاحظة والتفسير لازماً: وجود اللفظ أو تكرار البناء ملاحظة، أما وصف الآية بالحاكمة أو الوزر أو الخادمة فحكم تفسيري يحتاج إلى تعليل ولا يتحول إلى حقيقة نصية غير قابلة للنقاش.

التحرير المفهومي

الحاكمية وظيفية ضبط: للأصل أو الحد أو الميزان أو الاتجاه أو المال، وتحتاج إلى قرائن متعددة. وتبدأ المراجعة من تحديد السؤال؛ لأن الآية قد تكون حاكمية في مستوى مفهومي وخادمة في مستوى جزئي، ولا تناقض في ذلك إذا صُرح بالمجال.

يتصل هذا الباب بـ«الحكم» و«المركز». ويجب ألا تُفهم العلاقة على أنها ترتيب قيمة بين آيات القرآن، بل وصف لعمل كل آية في بناء تفسيري محدد يملك سؤالاً وحدوداً ونسخة من المدونة.

تُجمع قرائن «القيد» من اللسان والتركيب والسياق والمقطع والسورة والتصريف والمحكمات والمقابلات والنتائج. ولا يكفي شاهد واحد لإثبات الوظيفة إذا كانت هناك آيات تقيدها أو تنقلها إلى مستوى آخر.

يُختبر المرشح للحاكمية بسؤالين مضادين: هل يستطيع تفسير العقد الأخرى من غير إلغاء خصوصيتها؟ وهل يبقى مركزياً إذا أدخلت الآيات النافية والاستثنائية والمقابلة؟ فإذا فشل خفضت رتبته أو قيد مجاله.

من الخلل أن يُختار اللفظ الأكثر تكراراً أو الآية الأشهر أو الآية الأقرب إلى مذهب الباحث بوصفها حاكمية. كما يخطئ من يجعل كل آية محكمة حاكمية لكل شبكة، أو من يعامل الخادمة كأنها هامش لا قيمة له.

تُحدد الآية الحاكمية ببرهان لا بالشهرة. ويسجل الحكم في بطاقة تتضمن نوع الوظيفة ومجالها وقرائنها والبديل المنافس ودرجة الثقة وتاريخ المراجعة، حتى يكون التصنيف قابلاً للتكرار والاعتراض.

في باب «الآية الحاكمية: التعريف والحدود والمعايير» تُختبر النتيجة على مثال مؤيد وآخر حدي وثالث مخالف، ويذكر ما الذي سيتغير إذا تغير مستوى السؤال أو اتسعت المدونة أو ظهر تفسير لغوي أو سياقي أقوى.

يظل الفرق بين الملاحظة والتفسير لازماً: وجود اللفظ أو تكرار البناء ملاحظة، أما وصف الآية بالحاكمية أو الوزر أو الخدمة فحكم تفسيري يحتاج إلى تعليل ولا يتحول إلى حقيقة نصية غير قابلة للنقاش.

المدونة والقرائن

الحاكمية وظيفية ضبط: للأصل أو الحد أو الميزان أو الاتجاه أو المال، وتحتاج إلى قرائن متعددة. وتبدأ المراجعة من تحديد السؤال؛ لأن الآية قد تكون حاكمية في مستوى مفهومي وخادمة في مستوى جزئي، ولا تناقض في ذلك إذا صُرح بالمجال.

يتصل هذا الباب بـ«المركز» و«القيد». ويجب ألا تفهم العلاقة على أنها ترتيب قيمة بين آيات القرآن، بل وصف لعمل كل آية في بناء تفسيري محدد يملك سؤالاً وحدوداً ونسخة من المدونة. تُجمع قرائن «الميزان» من اللسان والتركيب والسياق والمقطع والسورة والتصريف والمحركات والمقابلات والنتائج. ولا يكفي شاهد واحد لإثبات الوظيفة إذا كانت هناك آيات تقيدتها أو تنقلها إلى مستوى آخر.

يُختبر المرشح للحاكمية بسؤالين مضادين: هل يستطيع تفسير العقد الأخرى من غير إلغاء خصوصيتها؟ وهل يبقى مركزياً إذا أدخلت الآيات النافية والاستثنائية والمقابلة؟ فإذا فشل خفضت رتبته أو قيد مجاله.

من الخلل أن يُختار اللفظ الأكثر تكراراً أو الآية الأشهر أو الآية الأقرب إلى مذهب الباحث بوصفها حاكمية. كما يخطئ من يجعل كل آية محكمة حاكمية لكل شبكة، أو من يعامل الخادمة كأنها هامش لا قيمة له.

تُحدد الآية الحاكمة ببرهان لا بالشهرة. ويسجل الحكم في بطاقة تتضمن نوع الوظيفة ومجالها وقرائنها والبديل المنافس ودرجة الثقة وتاريخ المراجعة، حتى يكون التصنيف قابلاً للتكرار والاعتراض.

في باب «الآية الحاكمة: التعريف والحدود والمعايير» تُختبر النتيجة على مثال مؤيد وآخر حدي وثالث مخالف، ويذكر ما الذي سيتغير إذا تغير مستوى السؤال أو اتسعت المدونة أو ظهر تفسير لغوي أو سياتي أقوى.

يظل الفرق بين الملاحظة والتفسير لازماً: وجود اللفظ أو تكرار البناء ملاحظة، أما وصف الآية بالحاكمية أو الوزر أو الخدمة فحكم تفسيري يحتاج إلى تعليل ولا يتحول إلى حقيقة نصية غير قابلة للنقاش.

آليات الإثبات والترجيح

الحاكمية وظيفية ضبط: للأصل أو الحد أو الميزان أو الاتجاه أو المآل، وتحتاج إلى قرائن متعددة. وتبدأ المراجعة من تحديد السؤال؛ لأن الآية قد تكون حاكمية في مستوى مفهومي وخادمة في مستوى جزئي، ولا تناقض في ذلك إذا صُرح بالمجال.

يتصل هذا الباب بـ«القيد» و«الميزان». ويجب ألا تفهم العلاقة على أنها ترتيب قيمة بين آيات القرآن، بل وصف لعمل كل آية في بناء تفسيري محدد يملك سؤالاً وحدوداً ونسخة من المدونة.

تُجمع قرائن «الحاكمية» من اللسان والتركيب والسياق والمقطع والسورة والتصريف والمحكمات والمقابلات والنتائج. ولا يكفي شاهد واحد لإثبات الوظيفة إذا كانت هناك آيات تقيدها أو تنقلها إلى مستوى آخر.

يُختبر المرشح للحاكمية بسؤالين مضادين: هل يستطيع تفسير العقد الأخرى من غير إلغاء خصوصيتها؟ وهل يبقى مركزياً إذا أدخلت الآيات النافية والاستثنائية والمقابلة؟ فإذا فشل خُفضت رتبته أو قيد مجاله.

من الخلل أن يُختار اللفظ الأكثر تكراراً أو الآية الأشهر أو الآية الأقرب إلى مذهب الباحث بوصفها حاكمية. كما يخطئ من يجعل كل آية محكمة حاكمية لكل شبكة، أو من يعامل الخادمة كأنها هامش لا قيمة له.

تُحدد الآية الحاكمة ببرهان لا بالشهرة. ويُسجل الحكم في بطاقة تتضمن نوع الوظيفة ومجالها وقرائنها والبديل المنافس ودرجة الثقة وتاريخ المراجعة، حتى يكون التصنيف قابلاً للتكرار والاعتراض.

في باب «الآية الحاكمة: التعريف والحدود والمعايير» تُختبر النتيجة على مثال مؤيد وآخر حدي وثالث مخالف، ويُذكر ما الذي سيتغير إذا تغير مستوى السؤال أو اتسعت المدونة أو ظهر تفسير لغوي أو سياقي أقوى.

يظل الفرق بين الملاحظة والتفسير لازماً: وجود اللفظ أو تكرار البناء ملاحظة، أما وصف الآية بالحاكمية أو الوزر أو الخدمة فحكم تفسيري يحتاج إلى تعليل ولا يتحول إلى حقيقة نصية غير قابلة للنقاش.

الحدود والمغالطات

الحاكمية وظيفة ضبط: للأصل أو الحد أو الميزان أو الاتجاه أو المال، وتحتاج إلى قرائن متعددة. وتبدأ المراجعة من تحديد السؤال؛ لأن الآية قد تكون حاكمية في مستوى مفهومي وخادمة في مستوى جزئي، ولا تناقض في ذلك إذا صُرح بالمجال.

يتصل هذا الباب بـ«الميزان» و«الحاكمية». ويجب ألا تفهم العلاقة على أنها ترتيب قيمة بين آيات القرآن، بل وصف لعمل كل آية في بناء تفسيري محدد يملك سؤالاً وحدوداً ونسخة من المدونة.

تُجمع قرائن «المحكم» من اللسان والتركيب والسياق والمقطع والسورة والتصريف والمحكمات والمقابلات والنتائج. ولا يكفي شاهد واحد لإثبات الوظيفة إذا كانت هناك آيات تقيدها أو تنقلها إلى مستوى آخر.

يُختبر المرشح للحاكمية بسؤالين مضادين: هل يستطيع تفسير العقد الأخرى من غير إلغاء خصوصيتها؟ وهل يبقى مركزياً إذا أدخلت الآيات النافية والاستثنائية والمقابلة؟ فإذا فشل خُفضت رتبته أو قُيد مجاله.

من الخلل أن يُختار اللفظ الأكثر تكراراً أو الآية الأشهر أو الآية الأقرب إلى مذهب الباحث بوصفها حاكمية. كما يخطئ من يجعل كل آية محكمة حاكمية لكل شبكة، أو من يعامل الخادمة كأنها هامش لا قيمة له.

تُحدد الآية الحاكمة ببرهان لا بالشهرة. ويُسجل الحكم في بطاقة تتضمن نوع الوظيفة ومجالها وقرائنها والبديل المنافس ودرجة الثقة وتاريخ المراجعة، حتى يكون التصنيف قابلاً للتكرار والاعتراض.

في باب «الآية الحاكمة: التعريف والحدود والمعايير» تُختبر النتيجة على مثال مؤيد وآخر حدي وثالث مخالف، ويُذكر ما الذي سيتغير إذا تغير مستوى السؤال أو اتسعت المدونة أو ظهر تفسير لغوي أو سياقي أقوى.

يظل الفرق بين الملاحظة والتفسير لازماً: وجود اللفظ أو تكرار البناء ملاحظة، أما وصف الآية بالحاكمية أو الوزر أو الخادمة فحكم تفسيري يحتاج إلى تعليل ولا يتحول إلى حقيقة نصية غير قابلة للنقاش.

التطبيقات والاختبارات

الحاكمية وظيفة ضبط: للأصل أو الحد أو الميزان أو الاتجاه أو المال، وتحتاج إلى قرائن متعددة. وتبدأ المراجعة من تحديد السؤال؛ لأن الآية قد تكون حاكمية في مستوى مفهومي وخادمة في مستوى جزئي، ولا تناقض في ذلك إذا صرح بالمجال.

يتصل هذا الباب بـ«الحاكمية» و«المحكم». ويجب ألا تفهم العلاقة على أنها ترتيب قيمة بين آيات القرآن، بل وصف لعمل كل آية في بناء تفسيري محدد يملك سؤالاً وحدوداً ونسخة من المدونة.

تُجمع قرائن «المركز» من اللسان والتركيب والسياق والمقطع والسورة والتصريف والمحكمات والمقابلات والنتائج. ولا يكفي شاهد واحد لإثبات الوظيفة إذا كانت هناك آيات تقيدها أو تنقلها إلى مستوى آخر.

يُختبر المرشح للحاكمية بسؤالين مضادين: هل يستطيع تفسير العقد الأخرى من غير إلغاء خصوصيتها؟ وهل يبقى مركزياً إذا أدخلت الآيات النافية والاستثنائية والمقابلة؟ فإذا فشل خُفضت رتبته أو قُيد مجاله.

من الخلل أن يُختار اللفظ الأكثر تكراراً أو الآية الأشهر أو الآية الأقرب إلى مذهب الباحث بوصفها حاكمة. كما يخطئ من يجعل كل آية محكمة حاكمة لكل شبكة، أو من يعامل الخادمة كأنها هامش لا قيمة له.

تُحدد الآية الحاكمة ببرهان لا بالشهرة. ويسجل الحكم في بطاقة تتضمن نوع الوظيفة ومجالها وقرائنها والبديل المنافس ودرجة الثقة وتاريخ المراجعة، حتى يكون التصنيف قابلاً للتكرار والاعتراض.

في باب «الآية الحاكمة: التعريف والحدود والمعايير» تُختبر النتيجة على مثال مؤيد وآخر حدي وثالث مخالف، ويذكر ما الذي سيتغير إذا تغير مستوى السؤال أو اتسعت المدونة أو ظهر تفسير لغوي أو سياقي أقوى.

يظل الفرق بين الملاحظة والتفسير لازماً: وجود اللفظ أو تكرار البناء ملاحظة، أما وصف الآية بالحاكية أو الوزر أو الخادمة فحكم تفسيري يحتاج إلى تعليل ولا يتحول إلى حقيقة نصية غير قابلة للنقاش.

القواعد والنتائج

الحاكية وظيفة ضبط: للأصل أو الحد أو الميزان أو الاتجاه أو المال، وتحتاج إلى قرائن متعددة. وتبدأ المراجعة من تحديد السؤال؛ لأن الآية قد تكون حاكمة في مستوى مفهومي وخادمة في مستوى جزئي، ولا تناقض في ذلك إذا صُرح بالمجال.

يتصل هذا الباب بـ«الحكم» و«المركز». ويجب ألا تفهم العلاقة على أنها ترتيب قيمة بين آيات القرآن، بل وصف لعمل كل آية في بناء تفسيري محدد يملك سؤالاً وحدوداً ونسخة من المدونة.

تُجمع قرائن «القيد» من اللسان والتركيب والسياق والمقطع والسورة والتصريف والمحكمات والمقابلات والنتائج. ولا يكفي شاهد واحد لإثبات الوظيفة إذا كانت هناك آيات تقيدها أو تنقلها إلى مستوى آخر.

يُختبر المرشح للحاكية بسؤالين مضادين: هل يستطيع تفسير العقد الأخرى من غير إلغاء خصوصيتها؟ وهل يبقى مركزياً إذا أدخلت الآيات النافية والاستثنائية والمقابلة؟ فإذا فشل خُفضت رتبته أو قيد مجاله.

من الخلل أن يُختار اللفظ الأكثر تكراراً أو الآية الأشهر أو الآية الأقرب إلى مذهب الباحث بوصفها حاكمة. كما يخطئ من يجعل كل آية محكمة حاكمة لكل شبكة، أو من يعامل الخادمة كأنها هامش لا قيمة له.

تُحدد الآية الحاكمة ببرهان لا بالشهرة. ويُسجل الحكم في بطاقة تتضمن نوع الوظيفة ومجالها وقرائنها والبديل المنافس ودرجة الثقة وتاريخ المراجعة، حتى يكون التصنيف قابلاً للتكرار والاعتراض. في باب «الآية الحاكمة: التعريف والحدود والمعايير» تُختبر النتيجة على مثال مؤيد وآخر حدي وثالث مخالف، ويُذكر ما الذي سيتغير إذا تغير مستوى السؤال أو اتسعت المدونة أو ظهر تفسير لغوي أو سياقي أقوى.

يظل الفرق بين الملاحظة والتفسير لازماً: وجود اللفظ أو تكرار البناء ملاحظة، أما وصف الآية بالحاكمة أو الوزر أو الخدمة فحكم تفسيري يحتاج إلى تعليل ولا يتحول إلى حقيقة نصية غير قابلة للنقاش.

مصنوفة الباب

الحقل	السؤال	المخرج
المجال	ما مستوى السؤال؟	حد الوظيفة
المرشح	ما الآيات المرشحة؟	قائمة معللة
القرينة	ما اللسان والسياق والتصريف؟	أدلة مؤيدة ونافية
الوظيفة	حاكمة أم مؤسسة أم وزارة أم غيرها؟	تصنيف بدرجة
البديل	ما الفرضية المنافسة؟	اختبار مضاد
الإصدار	ما الذي قد يغير النتيجة؟	مراجعة موثقة

الباب الثالث: الآية المؤسسة وبناء الأصل المفهومي

يفتح الباب بالسؤال عن الآية المؤسسة وبناء الأصل المفهومي، ويقرر مبدئياً أن الآية المؤسسة تضع ركناً من أركان المفهوم أو الشبكة لا يستغني البناء عنه.

سؤال الباب وفرضية البناء

الآية المؤسسة تضع ركناً من أركان المفهوم أو الشبكة لا يستغني البناء عنه. وتبدأ المراجعة من تحديد السؤال؛ لأن الآية قد تكون حاكمة في مستوى مفهومي وخادمة في مستوى جزئي، ولا تناقض في ذلك إذا صُرح بالمجال.

يتصل هذا الباب بـ«التأسيس» و«الأصل». ويجب ألا تُفهم العلاقة على أنها ترتيب قيمة بين آيات القرآن، بل وصف لعمل كل آية في بناء تفسيري محدد يملك سؤالاً وحدوداً ونسخة من المدونة.

تُجمع قرائن «الركن» من اللسان والتركيب والسياق والمقطع والسورة والتصريف والمحكمات والمقابلات والنتائج. ولا يكفي شاهد واحد لإثبات الوظيفة إذا كانت هناك آيات تقيدّها أو تنقلها إلى مستوى آخر.

يُختبر المرشح للحاكمية بسؤالين مضادين: هل يستطيع تفسير العقد الأخرى من غير إلغاء خصوصيتها؟ وهل يبقى مركزياً إذا أدخلت الآيات النافية والاستثنائية والمقابلة؟ فإذا فشل خُفضت رتبته أو قُيد مجاله.

من الخلل أن يُختار اللفظ الأكثر تكراراً أو الآية الأشهر أو الآية الأقرب إلى مذهب الباحث بوصفها حاكمة. كما يخطئ من يجعل كل آية محكمة حاكمة لكل شبكة، أو من يعامل الخادمة كأنها هامش لا قيمة له.

يُميز التأسيس من الحاكمية. ويُسجل الحكم في بطاقة تتضمن نوع الوظيفة ومجالها وقرائنها والبديل المنافس ودرجة الثقة وتاريخ المراجعة، حتى يكون التصنيف قابلاً للتكرار والاعتراض.

في باب «الآية المؤسسة وبناء الأصل المفهومي» تُختبر النتيجة على مثال مؤيد وآخر حدي وثالث مخالف، ويُذكر ما الذي سيتغير إذا تغير مستوى السؤال أو اتسعت المدونة أو ظهر تفسير لغوي أو سياق أقوى.

يظل الفرق بين الملاحظة والتفسير لازماً: وجود اللفظ أو تكرار البناء ملاحظة، أما وصف الآية بالحاكمة أو الوزر أو الخدمة فحكم تفسيري يحتاج إلى تعليل ولا يتحول إلى حقيقة نصية غير قابلة للنقاش.

التحرير المفهومي

الآية المؤسسة تضع ركنًا من أركان المفهوم أو الشبكة لا يستغني البناء عنه. وتبدأ المراجعة من تحديد السؤال؛ لأن الآية قد تكون حاكمة في مستوى مفهومي وخادمة في مستوى جزئي، ولا تناقض في ذلك إذا صُرح بالجمال.

يتصل هذا الباب بـ«الأصل» و«الركن». ويجب ألا تُفهم العلاقة على أنها ترتيب قيمة بين آيات القرآن، بل وصف لعمل كل آية في بناء تفسيري محدد يملك سؤالاً وحدوداً ونسخة من المدونة.

تُجمع قرائن «التركيب» من اللسان والتركيب والسياق والمقطع والسورة والتصريف والمحكات والمقابلات والنتائج. ولا يكفي شاهد واحد لإثبات الوظيفة إذا كانت هناك آيات تقيدتها أو تنقلها إلى مستوى آخر.

يُختبر المرشح للحاكمية بسؤالين مضادين: هل يستطيع تفسير العقد الأخرى من غير إلغاء خصوصيتها؟ وهل يبقى مركزياً إذا أدخلت الآيات النافية والاستثنائية والمقابلة؟ فإذا فشل خففت رتبته أو قيد مجاله.

من الخلل أن يُختار اللفظ الأكثر تكراراً أو الآية الأشهر أو الآية الأقرب إلى مذهب الباحث بوصفها حاكمة. كما يخطئ من يجعل كل آية محكمة حاكمة لكل شبكة، أو من يعامل الخادمة كأنها هامش لا قيمة له.

يُميز التأسيس من الحاكمية. ويسجل الحكم في بطاقة تتضمن نوع الوظيفة ومجالها وقرائنها والبديل المنافس ودرجة الثقة وتاريخ المراجعة، حتى يكون التصنيف قابلاً للتكرار والاعتراض.

في باب «الآية المؤسسة وبناء الأصل المفهومي» تُختبر النتيجة على مثال مؤيد وآخر حدي وثالث مخالف، ويذكر ما الذي سيتغير إذا تغير مستوى السؤال أو اتسعت المدونة أو ظهر تفسير لغوي أو سياق أقوى.

يظل الفرق بين الملاحظة والتفسير لازماً: وجود اللفظ أو تكرار البناء ملاحظة، أما وصف الآية بالحاكمة أو الوزر أو الخدمة فحكم تفسيري يحتاج إلى تعليل ولا يتحول إلى حقيقة نصية غير قابلة للنقاش.

المدونة والقرائن

الآية المؤسسة تضع ركنًا من أركان المفهوم أو الشبكة لا يستغني البناء عنه. وتبدأ المراجعة من تحديد السؤال؛ لأن الآية قد تكون حاكمة في مستوى مفهومي وخادمة في مستوى جزئي، ولا تناقض في ذلك إذا صُرح بالجمال.

يتصل هذا الباب بـ«الركن» و«التركيب». ويجب ألا تُفهم العلاقة على أنها ترتيب قيمة بين آيات القرآن، بل وصف لعمل كل آية في بناء تفسيري محدد يملك سؤالاً وحدوداً ونسخةً من المدونة.

تُجمع قرائن «الضرورة» من اللسان والتركيب والسياق والمقطع والسورة والتصريف والمحكات والمقابلات والنتائج. ولا يكفي شاهد واحد لإثبات الوظيفة إذا كانت هناك آيات تقيدتها أو تنقلها إلى مستوى آخر.

يُختبر المرشح للحاكمية بسؤالين مضادين: هل يستطيع تفسير العقد الأخرى من غير إلغاء خصوصيتها؟ وهل يبقى مركزياً إذا أدخلت الآيات النافية والاستثنائية والمقابلة؟ فإذا فشل خففت رتبته أو قيد مجاله.

من الخلل أن يُختار اللفظ الأكثر تكراراً أو الآية الأشهر أو الآية الأقرب إلى مذهب الباحث بوصفها حاكمية. كما يخطئ من يجعل كل آية محكمة حاكمية لكل شبكة، أو من يعامل الخادمة كأنها هامش لا قيمة له.

يُميز التأسيس من الحاكمية. ويسجل الحكم في بطاقة تتضمن نوع الوظيفة ومجالها وقراءتها والبديل المنافس ودرجة الثقة وتاريخ المراجعة، حتى يكون التصنيف قابلاً للتكرار والاعتراض.

في باب «الآية المؤسسة وبناء الأصل المفهومي» تُختبر النتيجة على مثال مؤيد وآخر حدي وثالث مخالف، ويذكر ما الذي سيتغير إذا تغير مستوى السؤال أو اتسعت المدونة أو ظهر تفسير لغوي أو سياتي أقوى.

يظل الفرق بين الملاحظة والتفسير لازماً: وجود اللفظ أو تكرار البناء ملاحظة، أما وصف الآية بالحاكمية أو الوزر أو الخدمة فحكم تفسيري يحتاج إلى تعليل ولا يتحول إلى حقيقة نصية غير قابلة للنقاش.

آليات الإثبات والترجيح

الآية المؤسسة تضع ركناً من أركان المفهوم أو الشبكة لا يستغني البناء عنه. وتبدأ المراجعة من تحديد السؤال؛ لأن الآية قد تكون حاكمية في مستوى مفهومي وخدمة في مستوى جزئي، ولا تناقض في ذلك إذا صرح بالمجال.

يتصل هذا الباب بـ«التركيب» و«الضرورة». ويجب ألا تُفهم العلاقة على أنها ترتيب قيمة بين آيات القرآن، بل وصف لعمل كل آية في بناء تفسيري محدد يملك سؤالاً وحدوداً ونسخةً من المدونة.

تُجمع قرائن «التأسيس» من اللسان والتركيب والسياق والمقطع والسورة والتصريف والمحكمات والمقابلات والنتائج. ولا يكفي شاهد واحد لإثبات الوظيفة إذا كانت هناك آيات تقيدتها أو تنقلها إلى مستوى آخر.

يُختبر المرشح للحاكمية بسؤالين مضادين: هل يستطيع تفسير العقد الأخرى من غير إلغاء خصوصيتها؟ وهل يبقى مركزياً إذا أدخلت الآيات النافية والاستثنائية والمقابلة؟ فإذا فشل خُفضت رتبته أو قيد مجاله.

من الخلل أن يُختار اللفظ الأكثر تكراراً أو الآية الأشهر أو الآية الأقرب إلى مذهب الباحث بوصفها حاكمية. كما يخطئ من يجعل كل آية محكمة حاكمية لكل شبكة، أو من يعامل الخادمة كأنها هامش لا قيمة له.

يُميز التأسيس من الحاكمية. ويُسجل الحكم في بطاقة تتضمن نوع الوظيفة ومجالها وقرائنها والبديل المنافس ودرجة الثقة وتاريخ المراجعة، حتى يكون التصنيف قابلاً للتكرار والاعتراض.

في باب «الآية المؤسسة وبناء الأصل المفهومي» تُختبر النتيجة على مثال مؤيد وآخر حدي وثالث مخالف، ويُذكر ما الذي سيتغير إذا تغير مستوى السؤال أو اتسعت المدونة أو ظهر تفسير لغوي أو سياقي أقوى.

يظل الفرق بين الملاحظة والتفسير لازماً: وجود اللفظ أو تكرار البناء ملاحظة، أما وصف الآية بالحاكمية أو الوزر أو الخادمة فحكم تفسيري يحتاج إلى تعليل ولا يتحول إلى حقيقة نصية غير قابلة للنقاش.

الحدود والمغالطات

الآية المؤسسة تضع ركناً من أركان المفهوم أو الشبكة لا يستغني البناء عنه. وتبدأ المراجعة من تحديد السؤال؛ لأن الآية قد تكون حاكمية في مستوى مفهومي وخادمة في مستوى جزئي، ولا تناقض في ذلك إذا صرح بالجمال.

يتصل هذا الباب بـ«الضرورة» و«التأسيس». ويجب ألا تُفهم العلاقة على أنها ترتيب قيمة بين آيات القرآن، بل وصف لعمل كل آية في بناء تفسيري محدد يملك سؤالاً وحدوداً ونسخة من المدونة.

تُجمع قرائن «الأصل» من اللسان والتركيب والسياق والمقطع والسورة والتصريف والمحكمات والمقابلات والنتائج. ولا يكفي شاهد واحد لإثبات الوظيفة إذا كانت هناك آيات تقيدتها أو تنقلها إلى مستوى آخر.

يُختبر المرشح للحاكمية بسؤالين مضادين: هل يستطيع تفسير العقد الأخرى من غير إلغاء خصوصيتها؟ وهل يبقى مركزياً إذا أدخلت الآيات النافية والاستثنائية والمقابلة؟ فإذا فشل خُفضت رتبته أو قيد مجاله.

من الخلل أن يُختار اللفظ الأكثر تكراراً أو الآية الأشهر أو الآية الأقرب إلى مذهب الباحث بوصفها حاكمية. كما يخطئ من يجعل كل آية محكمة حاكمية لكل شبكة، أو من يعامل الخادمة كأنها هامش لا قيمة له.

يُميز التأسيس من الحاكمية. ويُسجل الحكم في بطاقة تتضمن نوع الوظيفة ومجالها وقرائنها والبديل المنافس ودرجة الثقة وتاريخ المراجعة، حتى يكون التصنيف قابلاً للتكرار والاعتراض.

في باب «الآية المؤسسة وبناء الأصل المفهومي» تُختبر النتيجة على مثال مؤيد وآخر حدي وثالث مخالف، ويُذكر ما الذي سيتغير إذا تغير مستوى السؤال أو اتسعت المدونة أو ظهر تفسير لغوي أو سيأتي أقوى.

يظل الفرق بين الملاحظة والتفسير لازماً: وجود اللفظ أو تكرار البناء ملاحظة، أما وصف الآية بالحاكمية أو الوزر أو الخادمة فحكم تفسيري يحتاج إلى تعليل ولا يتحول إلى حقيقة نصية غير قابلة للنقاش.

التطبيقات والاختبارات

الآية المؤسسة تضع ركناً من أركان المفهوم أو الشبكة لا يستغني البناء عنه. وتبدأ المراجعة من تحديد السؤال؛ لأن الآية قد تكون حاكمية في مستوى مفهومي وخادمة في مستوى جزئي، ولا تناقض في ذلك إذا صُرح بالمجال.

يتصل هذا الباب بـ«التأسيس» و«الأصل». ويجب ألا تفهم العلاقة على أنها ترتيب قيمة بين آيات القرآن، بل وصف لعمل كل آية في بناء تفسيري محدد يملك سؤالاً وحدوداً ونسخة من المدونة.

تُجمع قرائن «الركن» من اللسان والتركيب والسياق والمقطع والسورة والتصريف والمحكمات والمقابلات والنتائج. ولا يكفي شاهد واحد لإثبات الوظيفة إذا كانت هناك آيات تقيدها أو تنقلها إلى مستوى آخر.

يُختبر المرشح للحاكمية بسؤالين مضادين: هل يستطيع تفسير العقد الأخرى من غير إلغاء خصوصيتها؟ وهل يبقى مركزياً إذا أدخلت الآيات النافية والاستثنائية والمقابلة؟ فإذا فشل خُفضت رتبته أو قيد مجاله.

من الخلل أن يُختار اللفظ الأكثر تكراراً أو الآية الأشهر أو الآية الأقرب إلى مذهب الباحث بوصفها حاكمة. كما يخطئ من يجعل كل آية محكمة حاكمة لكل شبكة، أو من يعامل الخادمة كأنها هامش لا قيمة له.

يُميز التأسيس من الحاكمية. ويُسجل الحكم في بطاقة تتضمن نوع الوظيفة ومجالها وقرائنها والبديل المنافس ودرجة الثقة وتاريخ المراجعة، حتى يكون التصنيف قابلاً للتكرار والاعتراض.

في باب «الآية المؤسسة وبناء الأصل المفهومي» تُختبر النتيجة على مثال مؤيد وآخر حدي وثالث مخالف، ويُذكر ما الذي سيتغير إذا تغير مستوى السؤال أو اتسعت المدونة أو ظهر تفسير لغوي أو سياق أقوى.

يظل الفرق بين الملاحظة والتفسير لازماً: وجود اللفظ أو تكرار البناء ملاحظة، أما وصف الآية بالحاكمة أو الوزر أو الخادمة فحكم تفسيري يحتاج إلى تعليل ولا يتحول إلى حقيقة نصية غير قابلة للنقاش.

القواعد والنتائج

الآية المؤسسة تضع ركناً من أركان المفهوم أو الشبكة لا يستغني البناء عنه. وتبدأ المراجعة من تحديد السؤال؛ لأن الآية قد تكون حاكمة في مستوى مفهومي وخادمة في مستوى جزئي، ولا تناقض في ذلك إذا صُرح بالجمال.

يتصل هذا الباب بـ«الأصل» و«الركن». ويجب ألا تفهم العلاقة على أنها ترتيب قيمة بين آيات القرآن، بل وصف لعمل كل آية في بناء تفسيري محدد يملك سؤالاً وحدوداً ونسخة من المدونة. تُجمع قرائن «التركيب» من اللسان والتركيب والسياق والمقطع والسورة والتصريف والمحكات والمقابلات والنتائج. ولا يكفي شاهد واحد لإثبات الوظيفة إذا كانت هناك آيات تقيدها أو تنقلها إلى مستوى آخر.

يُختبر المرشح للحاكمية بسؤالين مضادين: هل يستطيع تفسير العقد الأخرى من غير إلغاء خصوصيتها؟ وهل يبقى مركزياً إذا أدخلت الآيات النافية والاستثنائية والمقابلة؟ فإذا فشل خُفضت رتبته أو قُيد مجاله.

من الخلل أن يُختار اللفظ الأكثر تكراراً أو الآية الأشهر أو الآية الأقرب إلى مذهب الباحث بوصفها حاكمة. كما يخطئ من يجعل كل آية محكمة حاكمة لكل شبكة، أو من يعامل الخادمة كأنها هامش لا قيمة له.

يُميز التأسيس من الحاكمة. ويُسجل الحكم في بطاقة تتضمن نوع الوظيفة ومجالها وقراءتها والبديل المنافس ودرجة الثقة وتاريخ المراجعة، حتى يكون التصنيف قابلاً للتكرار والاعتراض.

في باب «الآية المؤسسة وبناء الأصل المفهومي» تُختبر النتيجة على مثال مؤيد وآخر حدي وثالث مخالف، ويُذكر ما الذي سيتغير إذا تغير مستوى السؤال أو اتسعت المدونة أو ظهر تفسير لغوي أو سياقي أقوى.

يظل الفرق بين الملاحظة والتفسير لازماً: وجود اللفظ أو تكرار البناء ملاحظة، أما وصف الآية بالحاكمة أو الوزر أو الخدمة فحكم تفسيري يحتاج إلى تعليل ولا يتحول إلى حقيقة نصية غير قابلة للنقاش.

مصفوفة الباب

الحقل	السؤال	المخرج
المجال	ما مستوى السؤال؟	حد الوظيفة
المرشح	ما الآيات المرشحة؟	قائمة معللة
القرينة	ما اللسان والسياق والتصريف؟	أدلة مؤيدة ونافية
الوظيفة	حاكمة أم مؤسسة أم وزارة أم غيرها؟	تصنيف بدرجة
البديل	ما الفرضية المنافسة؟	اختبار مضاد
الإصدار	ما الذي قد يغير النتيجة؟	مراجعة موثقة

الباب الرابع: الآية الوازنة ووظيفة التقوية والتفسير

يفتح الباب بالسؤال عن الآية الوازنة ووظيفة التقوية والتفسير، ويقرر مبدئياً أن الآية الوازنة تقوي الأصل أو تفسره أو توسع شواهد من غير أن تنشئ مركزه وحدها.

سؤال الباب وفرضية البناء

الآية الوازنة تقوي الأصل أو تفسره أو توسع شواهد من غير أن تنشئ مركزه وحدها. وتبدأ المراجعة من تحديد السؤال؛ لأن الآية قد تكون حاكمة في مستوى مفهومي وخادمة في مستوى جزئي، ولا تناقض في ذلك إذا صرح بالجمال.

يتصل هذا الباب بـ«الوزر» و«التقوية». ويجب ألا تفهم العلاقة على أنها ترتيب قيمة بين آيات القرآن، بل وصف لعمل كل آية في بناء تفسيري محدد يملك سؤالاً وحدوداً ونسخة من المدونة. تُجمع قرائن «الشاهد» من اللسان والتركيب والسياق والمقطع والسورة والتصريف والمحكمات والمقابلات والنتائج. ولا يكفي شاهد واحد لإثبات الوظيفة إذا كانت هناك آيات تقيدتها أو تنقلها إلى مستوى آخر.

يُختبر المرشح للحاكمية بسؤالين مضادين: هل يستطيع تفسير العقد الأخرى من غير إلغاء خصوصيتها؟ وهل يبقى مركزياً إذا أدخلت الآيات النافية والاستثنائية والمقابلة؟ فإذا فشل خُفضت رتبته أو قيد مجاله.

من الخلل أن يُختار اللفظ الأكثر تكراراً أو الآية الأشهر أو الآية الأقرب إلى مذهب الباحث بوصفها حاكمة. كما يخطئ من يجعل كل آية محكمة حاكمة لكل شبكة، أو من يعامل الخادمة كأنها هامش لا قيمة له.

تُربط الوازنة بالحاكم والمؤسس. ويُسجل الحكم في بطاقة تتضمن نوع الوظيفة ومجالها وقرائنها والبديل المنافس ودرجة الثقة وتاريخ المراجعة، حتى يكون التصنيف قابلاً للتكرار والاعتراض.

في باب «الآية الوازنة ووظيفة التقوية والتفسير» تُختبر النتيجة على مثال مؤيد وآخر حدي وثالث مخالف، ويُذكر ما الذي سيتغير إذا تغير مستوى السؤال أو اتسعت المدونة أو ظهر تفسير لغوي أو سياقي أقوى.

يظل الفرق بين الملاحظة والتفسير لازماً: وجود اللفظ أو تكرار البناء ملاحظة، أما وصف الآية بالحاكمية أو الوزر أو الخادمة فحكم تفسيري يحتاج إلى تعليل ولا يتحول إلى حقيقة نصية غير قابلة للنقاش.

التحرير المفهومي

الآية الوازرة تقوي الأصل أو تفسره أو توسع شواهد من غير أن تنشئ مركزه وحدها. وتبدأ المراجعة من تحديد السؤال؛ لأن الآية قد تكون حاكمةً في مستوى مفهومي وخادمةً في مستوى جزئي، ولا تناقض في ذلك إذا صُرح بالمجال.

يتصل هذا الباب بـ«التقوية» و«الشاهد». ويجب ألا تُفهم العلاقة على أنها ترتيب قيمة بين آيات القرآن، بل وصف لعمل كل آية في بناء تفسيري محدد يملك سؤالاً وحدوداً ونسخةً من المدونة.

تُجمع قرائن «التصريف» من اللسان والتركيب والسياق والمقطع والسورة والتصريف والمحكات والمقابلات والنتائج. ولا يكفي شاهد واحد لإثبات الوظيفة إذا كانت هناك آيات تقيدتها أو تنقلها إلى مستوى آخر.

يُختبر المرشح للحاكمية بسؤالين مضادين: هل يستطيع تفسير العقد الأخرى من غير إلغاء خصوصيتها؟ وهل يبقى مركزياً إذا أدخلت الآيات النافية والاستثنائية والمقابلة؟ فإذا فشل خفضت رتبته أو قيد مجاله.

من الخلل أن يُختار اللفظ الأكثر تكراراً أو الآية الأشهر أو الآية الأقرب إلى مذهب الباحث بوصفها حاكمةً. كما يخطئ من يجعل كل آية محكمة حاكمةً لكل شبكة، أو من يعامل الخادمة كأنها هامش لا قيمة له.

تُربط الوازرة بالحاكم والمؤسس. ويسجل الحكم في بطاقة تتضمن نوع الوظيفة ومجالها وقرائنها والبديل المنافس ودرجة الثقة وتاريخ المراجعة، حتى يكون التصنيف قابلاً للتكرار والاعتراض. في باب «الآية الوازرة ووظيفة التقوية والتفسير» تُختبر النتيجة على مثال مؤيد وآخر حدي وثالث مخالف، ويذكر ما الذي سيتغير إذا تغير مستوى السؤال أو اتسعت المدونة أو ظهر تفسير لغوي أو سياق أقوى.

يظل الفرق بين الملاحظة والتفسير لازماً: وجود اللفظ أو تكرار البناء ملاحظة، أما وصف الآية بالحاكمية أو الوزر أو الخدمة فحكم تفسيري يحتاج إلى تعليل ولا يتحول إلى حقيقة نصية غير قابلة للنقاش.

المدونة والقرائن

الآية الوازرة تقوي الأصل أو تفسره أو توسع شواهد من غير أن تنشئ مركزه وحدها. وتبدأ المراجعة من تحديد السؤال؛ لأن الآية قد تكون حاكمةً في مستوى مفهومي وخادمةً في مستوى جزئي، ولا تناقض في ذلك إذا صُرح بالمجال.

يتصل هذا الباب بـ«الشاهد» و«التصريف». ويجب ألا تفهم العلاقة على أنها ترتيب قيمة بين آيات القرآن، بل وصف لعمل كل آية في بناء تفسيري محدد يملك سؤالاً وحدوداً ونسخة من المدونة.

تُجمع قرائن «التأييد» من اللسان والتركيب والسياق والمقطع والسورة والتصريف والمحكات والمقابلات والنتائج. ولا يكفي شاهد واحد لإثبات الوظيفة إذا كانت هناك آيات تقيدتها أو تنقلها إلى مستوى آخر.

يُختبر المرشح للحاكمية بسؤالين مضادين: هل يستطيع تفسير العقد الأخرى من غير إلغاء خصوصيتها؟ وهل يبقى مركزياً إذا أدخلت الآيات النافية والاستثنائية والمقابلة؟ فإذا فشل خففت رتبته أو قيد مجاله.

من الخلل أن يُختار اللفظ الأكثر تكراراً أو الآية الأشهر أو الآية الأقرب إلى مذهب الباحث بوصفها حاكمية. كما يخطئ من يجعل كل آية محكمة حاكمية لكل شبكة، أو من يعامل الخادمة كأنها هامش لا قيمة له.

تُربط الوزارة بالحاكم والمؤسس. ويسجل الحكم في بطاقة تتضمن نوع الوظيفة ومجالها وقرائنها والبديل المنافس ودرجة الثقة وتاريخ المراجعة، حتى يكون التصنيف قابلاً للتكرار والاعتراض.

في باب «الآية الوزارة ووظيفة التقوية والتفسير» تُختبر النتيجة على مثال مؤيد وآخر حدي وثالث مخالف، ويذكر ما الذي سيتغير إذا تغير مستوى السؤال أو اتسعت المدونة أو ظهر تفسير لغوي أو سياق أقوى.

يظل الفرق بين الملاحظة والتفسير لازماً: وجود اللفظ أو تكرار البناء ملاحظة، أما وصف الآية بالحاكمية أو الوزر أو الخدمة فحكم تفسيري يحتاج إلى تحليل ولا يتحول إلى حقيقة نصية غير قابلة للنقاش.

آليات الإثبات والترجيح

الآية الوزارة تقوي الأصل أو تفسره أو توسع شواهد من غير أن تنشئ مركزه وحدها. وتبدأ المراجعة من تحديد السؤال؛ لأن الآية قد تكون حاكمية في مستوى مفهومي وخادمة في مستوى جزئي، ولا تناقض في ذلك إذا صرح بالمجال.

يتصل هذا الباب بـ«التصريف» و«التأييد». ويجب ألا تفهم العلاقة على أنها ترتيب قيمة بين آيات القرآن، بل وصف لعمل كل آية في بناء تفسيري محدد يملك سؤالاً وحدوداً ونسخة من المدونة.

تُجمع قرائن «الوزر» من اللسان والتركيب والسياق والمقطع والسورة والتصريف والمحكمات والمقابلات والنتائج. ولا يكفي شاهد واحد لإثبات الوظيفة إذا كانت هناك آيات تقيدتها أو تنقلها إلى مستوى آخر.

يُختبر المرشح للحاكمية بسؤالين مضادين: هل يستطيع تفسير العقد الأخرى من غير إلغاء خصوصيتها؟ وهل يبقى مركزياً إذا أدخلت الآيات النافية والاستثنائية والمقابلة؟ فإذا فشل خُفضت رتبته أو قيد مجاله.

من الخلل أن يُختار اللفظ الأكثر تكراراً أو الآية الأشهر أو الآية الأقرب إلى مذهب الباحث بوصفها حاكمية. كما يخطئ من يجعل كل آية محكمة حاكمية لكل شبكة، أو من يعامل الخادمة كأنها هامش لا قيمة له.

تُربط الوزارة بالحاكم والمؤسس. ويُسجل الحكم في بطاقة تتضمن نوع الوظيفة ومجالها وقرائنها والبديل المنافس ودرجة الثقة وتاريخ المراجعة، حتى يكون التصنيف قابلاً للتكرار والاعتراض.

في باب «الآية الوزارة ووظيفة التقوية والتفسير» يُختبر النتيجة على مثال مؤيد وآخر حدي وثالث مخالف، ويُذكر ما الذي سيتغير إذا تغير مستوى السؤال أو اتسعت المدونة أو ظهر تفسير لغوي أو سياقي أقوى.

يظل الفرق بين الملاحظة والتفسير لازماً: وجود اللفظ أو تكرار البناء ملاحظة، أما وصف الآية بالحاكمية أو الوزر أو الخدمة فحكم تفسيري يحتاج إلى تعليل ولا يتحول إلى حقيقة نصية غير قابلة للنقاش.

الحدود والمغالطات

الآية الوزارة تقوي الأصل أو تفسره أو توسع شواهد من غير أن تنشئ مركزه وحدها. وتبدأ المراجعة من تحديد السؤال؛ لأن الآية قد تكون حاكمية في مستوى مفهومي وخادمة في مستوى جزئي، ولا تناقض في ذلك إذا صُرح بالمجال.

يتصل هذا الباب بـ«التأييد» و«الوزر». ويجب ألا تُفهم العلاقة على أنها ترتيب قيمة بين آيات القرآن، بل وصف لعمل كل آية في بناء تفسيري محدد يملك سؤالاً وحدوداً ونسخة من المدونة.

تُجمع قرائن «التقوية» من اللسان والتركيب والسياق والمقطع والسورة والتصريف والمحكمات والمقابلات والنتائج. ولا يكفي شاهد واحد لإثبات الوظيفة إذا كانت هناك آيات تقيدتها أو تنقلها إلى مستوى آخر.

يُختبر المرشح للحاكمية بسؤالين مضادين: هل يستطيع تفسير العقد الأخرى من غير إلغاء خصوصيتها؟ وهل يبقى مركزياً إذا أدخلت الآيات النافية والاستثنائية والمقابلة؟ فإذا فشل خُفضت رتبته أو قيد مجاله.

من الخلل أن يُختار اللفظ الأكثر تكراراً أو الآية الأشهر أو الآية الأقرب إلى مذهب الباحث بوصفها حاكمية. كما يخطئ من يجعل كل آية محكمة حاكمية لكل شبكة، أو من يعامل الخادمة كأنها هامش لا قيمة له.

تُربط الوزارة بالحاكم والمؤسس. ويُسجل الحكم في بطاقة تتضمن نوع الوظيفة ومجالها وقرائنها والبديل المنافس ودرجة الثقة وتاريخ المراجعة، حتى يكون التصنيف قابلاً للتكرار والاعتراض.

في باب «الآية الوزارة ووظيفة التقوية والتفسير» تُختبر النتيجة على مثال مؤيد وآخر حدي وثالث مخالف، ويُذكر ما الذي سيتغير إذا تغير مستوى السؤال أو اتسعت المدونة أو ظهر تفسير لغوي أو سياتي أقوى.

يظل الفرق بين الملاحظة والتفسير لازماً: وجود اللفظ أو تكرار البناء ملاحظة، أما وصف الآية بالحاكمية أو الوزر أو الخدمة فحكم تفسيري يحتاج إلى تعليل ولا يتحول إلى حقيقة نصية غير قابلة للنقاش.

التطبيقات والاختبارات

الآية الوزارة تقوي الأصل أو تفسره أو توسع شواهد من غير أن تنشئ مركزه وحدها. وتبدأ المراجعة من تحديد السؤال؛ لأن الآية قد تكون حاكمية في مستوى مفهومي وخادمة في مستوى جزئي، ولا تناقض في ذلك إذا صرح بالمجال.

يتصل هذا الباب بـ«الوزر» و«التقوية». ويجب ألا تفهم العلاقة على أنها ترتيب قيمة بين آيات القرآن، بل وصف لعمل كل آية في بناء تفسيري محدد يملك سؤالاً وحدوداً ونسخة من المدونة.

تُجمع قرائن «الشاهد» من اللسان والتركيب والسياق والمقطع والسورة والتصريف والمحكمات والمقابلات والنتائج. ولا يكفي شاهد واحد لإثبات الوظيفة إذا كانت هناك آيات تقيدها أو تنقلها إلى مستوى آخر.

يُختبر المرشح للحاكمية بسؤالين مضادين: هل يستطيع تفسير العقد الأخرى من غير إلغاء خصوصيتها؟ وهل يبقى مركزياً إذا أدخلت الآيات النافية والاستثنائية والمقابلة؟ فإذا فشل خُفضت رتبته أو قيد مجاله.

من الخلل أن يُختار اللفظ الأكثر تكراراً أو الآية الأشهر أو الآية الأقرب إلى مذهب الباحث بوصفها حاكمة. كما يخطئ من يجعل كل آية محكمة حاكمة لكل شبكة، أو من يعامل الخادمة كأنها هامش لا قيمة له.

تُربط الوزارة بالحاكم والمؤسس. ويُسجل الحكم في بطاقة تتضمن نوع الوظيفة ومجالها وقرائنها والبديل المنافس ودرجة الثقة وتاريخ المراجعة، حتى يكون التصنيف قابلاً للتكرار والاعتراض.

في باب «الآية الوزارة ووظيفة التقوية والتفسير» تُختبر النتيجة على مثال مؤيد وآخر حدي وثالث مخالف، ويُذكر ما الذي سيتغير إذا تغير مستوى السؤال أو اتسعت المدونة أو ظهر تفسير لغوي أو سياق أقوى.

يظل الفرق بين الملاحظة والتفسير لازماً: وجود اللفظ أو تكرار البناء ملاحظة، أما وصف الآية بالحاكمة أو الوزر أو الخدمة فحكم تفسيري يحتاج إلى تعليل ولا يتحول إلى حقيقة نصية غير قابلة للنقاش.

القواعد والنتائج

الآية الوزارة تقوي الأصل أو تفسره أو توسع شواهد من غير أن تنشئ مر كزه وحدها. وتبدأ المراجعة من تحديد السؤال؛ لأن الآية قد تكون حاكمة في مستوى مفهومي وخادمة في مستوى جزئي، ولا تناقض في ذلك إذا صُرح بالجمال.

يتصل هذا الباب بـ«التقوية» و«الشاهد». ويجب ألا تفهم العلاقة على أنها ترتيب قيمة بين آيات القرآن، بل وصف لعمل كل آية في بناء تفسيري محدد يملك سؤالاً وحدوداً ونسخة من المدونة. تُجمع قرائن «التصريف» من اللسان والتركيب والسياق والمقطع والسورة والتصريف والمحكات والمقابلات والنتائج. ولا يكفي شاهد واحد لإثبات الوظيفة إذا كانت هناك آيات تقيدتها أو تنقلها إلى مستوى آخر.

يُختبر المرشح للحاكمة بسؤالين مضادين: هل يستطيع تفسير العقد الأخرى من غير إلغاء خصوصيتها؟ وهل يبقى مر كزياً إذا أدخلت الآيات النافية والاستثنائية والمقابلة؟ فإذا فشل خُفضت رتبته أو قُيد مجاله.

من الخلل أن يُختار اللفظ الأكثر تكراراً أو الآية الأشهر أو الآية الأقرب إلى مذهب الباحث بوصفها حاكمة. كما يخطئ من يجعل كل آية محكمة حاكمة لكل شبكة، أو من يعامل الخادمة كأنها هامش لا قيمة له.

تُربط الوزارة بالحاكم والمؤسس. ويُسجل الحكم في بطاقة تتضمن نوع الوظيفة ومجالها وقرائنها والبديل المنافس ودرجة الثقة وتاريخ المراجعة، حتى يكون التصنيف قابلاً للتكرار والاعتراض. في باب «الآية الوزارة ووظيفة التقوية والتفسير» تُختبر النتيجة على مثال مؤيد وآخر حدي وثالث مخالف، ويُذكر ما الذي سيتغير إذا تغير مستوى السؤال أو اتسعت المدونة أو ظهر تفسير لغوي أو سياقي أقوى.

يظل الفرق بين الملاحظة والتفسير لازماً: وجود اللفظ أو تكرار البناء ملاحظة، أما وصف الآية بالحاكمية أو الوزر أو الخدمة فحكم تفسيري يحتاج إلى تعليل ولا يتحول إلى حقيقة نصية غير قابلة للنقاش.

مصنوفة الباب

الحقل	السؤال	المخرج
المجال	ما مستوى السؤال؟	حد الوظيفة
المرشح	ما الآيات المرشحة؟	قائمة معللة
القرينة	ما اللسان والسياق والتصريف؟	أدلة مؤيدة ونافية
الوظيفة	حاكمة أم مؤسسة أم وزارة أم غيرها؟	تصنيف بدرجة
البديل	ما الفرضية المنافسة؟	اختبار مضاد
الإصدار	ما الذي قد يغير النتيجة؟	مراجعة موثقة

الباب الخامس: الآية الخادمة والتفصيل والمثال والقيد

يفتح الباب بالسؤال عن الآية الخادمة والتفصيل والمثال والقيد، ويقرر مبدئياً أن الآية الخادمة تقدم تفصيلاً أو مثلاً أو قيداً أو تطبيقاً جزئياً، وهي لازمة للدقة وإن لم تكن مركزية.

سؤال الباب وفرضية البناء

الآية الخادمة تقدم تفصيلاً أو مثلاً أو قيداً أو تطبيقاً جزئياً، وهي لازمة للدقة وإن لم تكن مركزية. وتبدأ المراجعة من تحديد السؤال؛ لأن الآية قد تكون حاكمة في مستوى مفهومي وخادمة في مستوى جزئي، ولا تناقض في ذلك إذا صُرح بالمجال.

يتصل هذا الباب بـ«الخادمة» و«التفصيل». ويجب ألا تُفهم العلاقة على أنها ترتيب قيمة بين آيات القرآن، بل وصف لعمل كل آية في بناء تفسيري محدد يملك سؤالاً وحدوداً ونسخة من المدونة.

تُجمع قرائن «المثال» من اللسان والتركيب والسياق والمقطع والسورة والتصريف والمحكات والمقابلات والنتائج. ولا يكفي شاهد واحد لإثبات الوظيفة إذا كانت هناك آيات تقيدتها أو تنقلها إلى مستوى آخر.

يُختبر المرشح للحاكمية بسؤالين مضادين: هل يستطيع تفسير العقد الأخرى من غير إلغاء خصوصيتها؟ وهل يبقى مركزياً إذا أدخلت الآيات النافية والاستثنائية والمقابلة؟ فإذا فشل خُفضت رتبته أو قيد مجاله.

من الخلل أن يُختار اللفظ الأكثر تكراراً أو الآية الأشهر أو الآية الأقرب إلى مذهب الباحث بوصفها حاكمة. كما يخطئ من يجعل كل آية محكمة حاكمة لكل شبكة، أو من يعامل الخادمة كأنها هامش لا قيمة له.

تُحفظ التفاصيل من الإهمال ومن التضخيم. ويسجل الحكم في بطاقة تتضمن نوع الوظيفة ومجالها وقرائنها والبديل المنافس ودرجة الثقة وتاريخ المراجعة، حتى يكون التصنيف قابلاً للتكرار والاعتراض.

في باب «الآية الخادمة والتفصيل والمثال والقيد» تُختبر النتيجة على مثال مؤيد وآخر حدي وثالث مخالف، ويُذكر ما الذي سيتغير إذا تغير مستوى السؤال أو اتسعت المدونة أو ظهر تفسير لغوي أو سياق أقوى.

يظل الفرق بين الملاحظة والتفسير لازماً: وجود اللفظ أو تكرار البناء ملاحظة، أما وصف الآية بالحاكية أو الوزر أو الخدمة فحكم تفسيري يحتاج إلى تعليل ولا يتحول إلى حقيقة نصية غير قابلة للنقاش.

التحرير المفهومي

الآية الخادمة تقدم تفصيلاً أو مثلاً أو قيداً أو تطبيقاً جزئياً، وهي لازمة للدقة وإن لم تكن مركبة. وتبدأ المراجعة من تحديد السؤال؛ لأن الآية قد تكون حاكمة في مستوى مفهومي وخدمة في مستوى جزئي، ولا تناقض في ذلك إذا صُرح بالمجال.

يتصل هذا الباب بـ«التفصيل» و«المثال». ويجب ألا تفهم العلاقة على أنها ترتيب قيمة بين آيات القرآن، بل وصف لعمل كل آية في بناء تفسيري محدد يملك سؤالاً وحدوداً ونسخة من المدونة.

تُجمع قرائن «القيد» من اللسان والتركيب والسياق والمقطع والسورة والتصريف والمحكمات والمقابلات والنتائج. ولا يكفي شاهد واحد لإثبات الوظيفة إذا كانت هناك آيات تقيدها أو تنقلها إلى مستوى آخر.

يُختبر المرشح للحاكية بسؤالين مضادين: هل يستطيع تفسير العقد الأخرى من غير إلغاء خصوصيتها؟ وهل يبقى مركزياً إذا أدخلت الآيات النافية والاستثنائية والمقابلة؟ فإذا فشل خُفضت رتبته أو قيد مجاله.

من الخلل أن يُختار اللفظ الأكثر تكراراً أو الآية الأشهر أو الآية الأقرب إلى مذهب الباحث بوصفها حاكمة. كما يخطئ من يجعل كل آية محكمة حاكمة لكل شبكة، أو من يعامل الخادمة كأنها هامش لا قيمة له.

تُحفظ التفاصيل من الإهمال ومن التضخيم. ويسجل الحكم في بطاقة تتضمن نوع الوظيفة ومجالها وقرائنها والبديل المنافس ودرجة الثقة وتاريخ المراجعة، حتى يكون التصنيف قابلاً للتكرار والاعتراض.

في باب «الآية الخادمة والتفصيل والمثال والقيد» تُختبر النتيجة على مثال مؤيد وآخر حدي وثالث مخالف، ويذكر ما الذي سيتغير إذا تغير مستوى السؤال أو اتسعت المدونة أو ظهر تفسير لغوي أو سياقي أقوى.

يظل الفرق بين الملاحظة والتفسير لازماً: وجود اللفظ أو تكرار البناء ملاحظة، أما وصف الآية بالحاكية أو الوزر أو الخدمة فحكم تفسيري يحتاج إلى تعليل ولا يتحول إلى حقيقة نصية غير قابلة للنقاش.

المدونة والقرائن

الآية الخادمة تقدم تفصيلاً أو مثلاً أو قيداً أو تطبيقاً جزئياً، وهي لازمة للدقة وإن لم تكن مركبة. وتبدأ المراجعة من تحديد السؤال؛ لأن الآية قد تكون حاكمة في مستوى مفهومي وخادمة في مستوى جزئي، ولا تناقض في ذلك إذا صُرح بالمجال.

يتصل هذا الباب بـ«المثال» و«القيد». ويجب ألا تُفهم العلاقة على أنها ترتيب قيمة بين آيات القرآن، بل وصف لعمل كل آية في بناء تفسيري محدد يملك سؤالاً وحدوداً ونسخة من المدونة.

تُجمع قرائن «التطبيق» من اللسان والتركيب والسياق والمقطع والسورة والتصريف والمحركات والمقابلات والنتائج. ولا يكفي شاهد واحد لإثبات الوظيفة إذا كانت هناك آيات تقيدتها أو تنقلها إلى مستوى آخر.

يُختبر المرشح للحاكمية بسؤالين مضادين: هل يستطيع تفسير العقد الأخرى من غير إلغاء خصوصيتها؟ وهل يبقى مركزياً إذا أدخلت الآيات النافية والاستثنائية والمقابلة؟ فإذا فشل خُفضت رتبته أو قيد مجاله.

من الخلل أن يُختار اللفظ الأكثر تكراراً أو الآية الأشهر أو الآية الأقرب إلى مذهب الباحث بوصفها حاكمة. كما يخطئ من يجعل كل آية محكمة حاكمة لكل شبكة، أو من يعامل الخادمة كأنها هامش لا قيمة له.

تُحفظ التفاصيل من الإهمال ومن التضخيم. ويُسجل الحكم في بطاقة تتضمن نوع الوظيفة ومجالها وقرائنها والبديل المنافس ودرجة الثقة وتاريخ المراجعة، حتى يكون التصنيف قابلاً للتكرار والاعتراض.

في باب «الآية الخادمة والتفصيل والمثال والقيد» تُختبر النتيجة على مثال مؤيد وآخر حدي وثالث مخالف، ويُذكر ما الذي سيتغير إذا تغير مستوى السؤال أو اتسعت المدونة أو ظهر تفسير لغوي أو سياقي أقوى.

يظل الفرق بين الملاحظة والتفسير لازماً: وجود اللفظ أو تكرار البناء ملاحظة، أما وصف الآية بالحاكمية أو الوزر أو الخدمة فحكم تفسيري يحتاج إلى تعليل ولا يتحول إلى حقيقة نصية غير قابلة للنقاش.

آليات الإثبات والترجيح

الآية الخادمة تقدم تفصيلاً أو مثلاً أو قيداً أو تطبيقاً جزئياً، وهي لازمة للدقة وإن لم تكن مركزية. وتبدأ المراجعة من تحديد السؤال؛ لأن الآية قد تكون حاكمة في مستوى مفهومي وخادمة في مستوى جزئي، ولا تناقض في ذلك إذا صُرح بالمجال.

يتصل هذا الباب بـ«القيد» و«التطبيق». ويجب ألا تفهم العلاقة على أنها ترتيب قيمة بين آيات القرآن، بل وصف لعمل كل آية في بناء تفسيري محدد يملك سؤالاً وحدوداً ونسخة من المدونة.

تُجمع قرائن «الخادمة» من اللسان والتركيب والسياق والمقطع والسورة والتصريف والمحكمات والمقابلات والنتائج. ولا يكفي شاهد واحد لإثبات الوظيفة إذا كانت هناك آيات تقيدتها أو تنقلها إلى مستوى آخر.

يُختبر المرشح للحاكمية بسؤالين مضادين: هل يستطيع تفسير العقد الأخرى من غير إلغاء خصوصيتها؟ وهل يبقى مركزياً إذا أدخلت الآيات النافية والاستثنائية والمقابلة؟ فإذا فشل خُفضت رتبته أو قيد مجاله.

من الخلل أن يُختار اللفظ الأكثر تكراراً أو الآية الأشهر أو الآية الأقرب إلى مذهب الباحث بوصفها حاكمة. كما يخطئ من يجعل كل آية محكمة حاكمة لكل شبكة، أو من يعامل الخادمة كأنها هامش لا قيمة له.

تُحفظ التفاصيل من الإهمال ومن التضخيم. ويسجل الحكم في بطاقة تتضمن نوع الوظيفة ومجالها وقرائنها والبديل المنافس ودرجة الثقة وتاريخ المراجعة، حتى يكون التصنيف قابلاً للتكرار والاعتراض.

في باب «الآية الخادمة والتفصيل والمثال والقيد» تُختبر النتيجة على مثال مؤيد وآخر حدي وثالث مخالف، ويُذكر ما الذي سيتغير إذا تغير مستوى السؤال أو اتسعت المدونة أو ظهر تفسير لغوي أو سياقي أقوى.

يظل الفرق بين الملاحظة والتفسير لازماً: وجود اللفظ أو تكرار البناء ملاحظة، أما وصف الآية بالحاكمية أو الوزر أو الخادمة فحكم تفسيري يحتاج إلى تعليل ولا يتحول إلى حقيقة نصية غير قابلة للنقاش.

الحدود والمغالطات

الآية الخادمة تقدم تفصيلاً أو مثلاً أو قيداً أو تطبيقاً جزئياً، وهي لازمة للدقة وإن لم تكن مركزية. وتبدأ المراجعة من تحديد السؤال؛ لأن الآية قد تكون حاكمةً في مستوى مفهومي وخادمةً في مستوى جزئي، ولا تناقض في ذلك إذا صُرح بالمجال.

يتصل هذا الباب بـ«التطبيق» و«الخدمة». ويجب ألا تُفهم العلاقة على أنها ترتيب قيمة بين آيات القرآن، بل وصف لعمل كل آية في بناء تفسيري محدد يملك سؤالاً وحدوداً ونسخةً من المدونة.

تُجمع قرائن «التفصيل» من اللسان والتركيب والسياق والمقطع والسورة والتصريف والمحكمات والمقابلات والنتائج. ولا يكفي شاهد واحد لإثبات الوظيفة إذا كانت هناك آيات تقيدتها أو تنقلها إلى مستوى آخر.

يُختبر المرشح للحاكمية بسؤالين مضادين: هل يستطيع تفسير العقد الأخرى من غير إلغاء خصوصيتها؟ وهل يبقى مركزياً إذا أدخلت الآيات النافية والاستثنائية والمقابلة؟ فإذا فشل خُفضت رتبته أو قيد مجاله.

من الخلل أن يُختار اللفظ الأكثر تكراراً أو الآية الأشهر أو الآية الأقرب إلى مذهب الباحث بوصفها حاكمةً. كما يخطئ من يجعل كل آية محكمة حاكمةً لكل شبكة، أو من يعامل الخادمة كأنها هامش لا قيمة له.

تُحفظ التفاصيل من الإهمال ومن التضخيم. ويسجل الحكم في بطاقة تتضمن نوع الوظيفة ومجالها وقرائنها والبديل المنافس ودرجة الثقة وتاريخ المراجعة، حتى يكون التصنيف قابلاً للتكرار والاعتراض.

في باب «الآية الخادمة والتفصيل والمثال والقيد» تُختبر النتيجة على مثال مؤيد وآخر حدي وثالث مخالف، ويُذكر ما الذي سيتغير إذا تغير مستوى السؤال أو اتسعت المدونة أو ظهر تفسير لغوي أو سياقي أقوى.

يظل الفرق بين الملاحظة والتفسير لازماً: وجود اللفظ أو تكرار البناء ملاحظة، أما وصف الآية بالحاكمية أو الوزر أو الخدمة فحكم تفسيري يحتاج إلى تعليل ولا يتحول إلى حقيقة نصية غير قابلة للنقاش.

التطبيقات والاختبارات

الآية الخادمة تقدم تفصيلاً أو مثلاً أو قيداً أو تطبيقاً جزئياً، وهي لازمة للدقة وإن لم تكن مركبة. وتبدأ المراجعة من تحديد السؤال؛ لأن الآية قد تكون حاكمة في مستوى مفهومي وخادمة في مستوى جزئي، ولا تناقض في ذلك إذا صُرح بالجمال.

يتصل هذا الباب بـ«الخدمة» و«التفصيل». ويجب ألا تُفهم العلاقة على أنها ترتيب قيمة بين آيات القرآن، بل وصف لعمل كل آية في بناء تفسيري محدد يملك سؤالاً وحدوداً ونسخة من المدونة.

تُجمع قرائن «المثال» من اللسان والتركيب والسياق والمقطع والسورة والتصريف والمحكمات والمقابلات والنتائج. ولا يكفي شاهد واحد لإثبات الوظيفة إذا كانت هناك آيات تقيدتها أو تنقلها إلى مستوى آخر.

يُختبر المرشح للحاكمية بسؤالين مضادين: هل يستطيع تفسير العقد الأخرى من غير إلغاء خصوصيتها؟ وهل يبقى مركزياً إذا أدخلت الآيات النافية والاستثنائية والمقابلة؟ فإذا فشل خُفضت رتبته أو قيد مجاله.

من الخلل أن يُختار اللفظ الأكثر تكراراً أو الآية الأشهر أو الآية الأقرب إلى مذهب الباحث بوصفها حاكمة. كما يخطئ من يجعل كل آية محكمة حاكمة لكل شبكة، أو من يعامل الخادمة كأنها هامش لا قيمة له.

تُحفظ التفاصيل من الإهمال ومن التضخيم. ويُسجل الحكم في بطاقة تتضمن نوع الوظيفة ومجالها وقرائنها والبديل المنافس ودرجة الثقة وتاريخ المراجعة، حتى يكون التصنيف قابلاً للتكرار والاعتراض.

في باب «الآية الخادمة والتفصيل والمثال والقيد» تُختبر النتيجة على مثال مؤيد وآخر حدي وثالث مخالف، ويُذكر ما الذي سيتغير إذا تغير مستوى السؤال أو اتسعت المدونة أو ظهر تفسير لغوي أو سياق أقوى.

يظل الفرق بين الملاحظة والتفسير لازماً: وجود اللفظ أو تكرار البناء ملاحظة، أما وصف الآية بالحاكمية أو الوزر أو الخدمة فحكم تفسيري يحتاج إلى تعليل ولا يتحول إلى حقيقة نصية غير قابلة للنقاش.

القواعد والنتائج

الآية الخادمة تقدم تفصيلاً أو مثلاً أو قيداً أو تطبيقاً جزئياً، وهي لازمة للدقة وإن لم تكن مركبة. وتبدأ المراجعة من تحديد السؤال؛ لأن الآية قد تكون حاكمة في مستوى مفهومي وخادمة في مستوى جزئي، ولا تناقض في ذلك إذا صُرح بالمجال.

يتصل هذا الباب بـ«التفصيل» و«المثال». ويجب ألا تُفهم العلاقة على أنها ترتيب قيمة بين آيات القرآن، بل وصف لعمل كل آية في بناء تفسيري محدد يملك سؤالاً وحدوداً ونسخة من المدونة.

تُجمع قرائن «القيد» من اللسان والتركيب والسياق والمقطع والسورة والتصريف والمحكمات والمقابلات والنتائج. ولا يكفي شاهد واحد لإثبات الوظيفة إذا كانت هناك آيات تقيدها أو تنقلها إلى مستوى آخر.

يُختبر المرشح للحاكمية بسؤالين مضادين: هل يستطيع تفسير العقد الأخرى من غير إلغاء خصوصيتها؟ وهل يبقى مركباً إذا أدخلت الآيات النافية والاستثنائية والمقابلة؟ فإذا فشل خُفضت رتبته أو قيد مجاله.

من الخلل أن يُختار اللفظ الأكثر تكراراً أو الآية الأشهر أو الآية الأقرب إلى مذهب الباحث بوصفها حاكمة. كما يخطئ من يجعل كل آية محكمة حاكمة لكل شبكة، أو من يعامل الخادمة كأنها هامش لا قيمة له.

تُحفظ التفاصيل من الإهمال ومن التضخيم. ويسجل الحكم في بطاقة تتضمن نوع الوظيفة ومجالها وقرائنها والبديل المنافس ودرجة الثقة وتاريخ المراجعة، حتى يكون التصنيف قابلاً للتكرار والاعتراض.

في باب «الآية الخادمة والتفصيل والمثال والقيد» تُختبر النتيجة على مثال مؤيد وآخر حدي وثالث مخالف، ويُذكر ما الذي سيتغير إذا تغير مستوى السؤال أو اتسعت المدونة أو ظهر تفسير لغوي أو سياقي أقوى.

يظل الفرق بين الملاحظة والتفسير لازماً: وجود اللفظ أو تكرار البناء ملاحظة، أما وصف الآية بالحاكمية أو الوزر أو الخدمة فحكم تفسيري يحتاج إلى تعليل ولا يتحول إلى حقيقة نصية غير قابلة للنقاش.

مصفوفة الباب

الحقل	السؤال	المخرج
المجال	ما مستوى السؤال؟	حد الوظيفة
المرشح	ما الآيات المرشحة؟	قائمة معللة
القرينة	ما اللسان والسياق والتصريف؟	أدلة مؤيدة ونافية
الوظيفة	حاكمة أم مؤسسة أم وزارة أم غيرها؟	تصنيف بدرجة
البديل	ما الفرضية المنافسة؟	اختبار مضاد
الإصدار	ما الذي قد يغير النتيجة؟	مراجعة موثقة

الباب السادس: الآية المقابلة وبناء الحدود بالنفي والتقابل

يفتح الباب بالسؤال عن الآية المقابلة وبناء الحدود بالنفي والتقابل، ويقرر مبدئياً أن الآية المقابلة تكشف حدود المفهوم بما تنفيه أو تضاده أو تكشف انحرافه.

سؤال الباب وفرضية البناء

الآية المقابلة تكشف حدود المفهوم بما تنفيه أو تضاده أو تكشف انحرافه. وتبدأ المراجعة من تحديد السؤال؛ لأن الآية قد تكون حاكمةً في مستوى مفهومي وخادمةً في مستوى جزئي، ولا تناقض في ذلك إذا صُرح بالجمال.

يتصل هذا الباب بـ«المقابلة» و«النفي». ويجب ألا تُفهم العلاقة على أنها ترتيب قيمة بين آيات القرآن، بل وصف لعمل كل آية في بناء تفسيري محدد يملك سؤالاً وحدوداً ونسخةً من المدونة. تُجمع قرائن «الضد» من اللسان والتركيب والسياق والمقطع والسورة والتصريف والمحكمات والمقابلات والنتائج. ولا يكفي شاهد واحد لإثبات الوظيفة إذا كانت هناك آيات تقيدتها أو تنقلها إلى مستوى آخر.

يُختبر المرشح للحاكمية بسؤالين مضادين: هل يستطيع تفسير العقد الأخرى من غير إلغاء خصوصيتها؟ وهل يبقى مركزياً إذا أدخلت الآيات النافية والاستثنائية والمقابلة؟ فإذا فشل خُفضت رتبته أو قيد مجاله.

من الخلل أن يُختار اللفظ الأكثر تكراراً أو الآية الأشهر أو الآية الأقرب إلى مذهب الباحث بوصفها حاكمةً. كما يخطئ من يجعل كل آية محكمة حاكمةً لكل شبكة، أو من يعامل الخادمة كأنها هامش لا قيمة له.

يُبنى الحد بالموجب والسالب معاً. ويُسجل الحكم في بطاقة تتضمن نوع الوظيفة ومجالها وقرائنها والبديل المنافس ودرجة الثقة وتاريخ المراجعة، حتى يكون التصنيف قابلاً للتكرار والاعتراض.

في باب «الآية المقابلة وبناء الحدود بالنفي والتقابل» تُختبر النتيجة على مثال مؤيد وآخر حدي وثالث مخالف، ويذكر ما الذي سيتغير إذا تغير مستوى السؤال أو اتسعت المدونة أو ظهر تفسير لغوي أو سياقي أقوى.

يظل الفرق بين الملاحظة والتفسير لازماً: وجود اللفظ أو تكرار البناء ملاحظة، أما وصف الآية بالحاكمية أو الوزر أو الخدمة فحكم تفسيري يحتاج إلى تعليل ولا يتحول إلى حقيقة نصية غير قابلة للنقاش.

التحرير المفهومي

الآية المقابلة تكشف حدود المفهوم بما تنفيه أو تضاده أو تكشف انحرافه. وتبدأ المراجعة من تحديد السؤال؛ لأن الآية قد تكون حاكمةً في مستوى مفهومي وخادمةً في مستوى جزئي، ولا تناقض في ذلك إذا صُرح بالجمال.

يتصل هذا الباب بـ«النفي» و«الضد». ويجب ألا تفهم العلاقة على أنها ترتيب قيمة بين آيات القرآن، بل وصف لعمل كل آية في بناء تفسيري محدد يملك سؤالاً وحدوداً ونسخةً من المدونة. تُجمع قرائن «الحد» من اللسان والتركيب والسياق والمقطع والسورة والتصريف والمحكات والمقابلات والنتائج. ولا يكفي شاهد واحد لإثبات الوظيفة إذا كانت هناك آيات تقيدتها أو تنقلها إلى مستوى آخر.

يُختبر المرشح للحاكمية بسؤالين مضادين: هل يستطيع تفسير العقد الأخرى من غير إلغاء خصوصيتها؟ وهل يبقى مركزياً إذا أدخلت الآيات النافية والاستثنائية والمقابلة؟ فإذا فشل خففت رتبته أو قيد مجاله.

من الخلل أن يُختار اللفظ الأكثر تكراراً أو الآية الأشهر أو الآية الأقرب إلى مذهب الباحث بوصفها حاكمةً. كما يخطئ من يجعل كل آية محكمة حاكمةً لكل شبكة، أو من يعامل الخادمة كأنها هامش لا قيمة له.

يُبنى الحد بالموجب والسالب معاً. ويسجل الحكم في بطاقة تتضمن نوع الوظيفة ومجالها وقرائنها والبديل المنافس ودرجة الثقة وتاريخ المراجعة، حتى يكون التصنيف قابلاً للتكرار والاعتراض. في باب «الآية المقابلة وبناء الحدود بالنفي والتقابل» تُختبر النتيجة على مثال مؤيد وآخر حدي وثالث مخالف، ويذكر ما الذي سيتغير إذا تغير مستوى السؤال أو اتسعت المدونة أو ظهر تفسير لغوي أو سياقي أقوى.

يظل الفرق بين الملاحظة والتفسير لازماً: وجود اللفظ أو تكرار البناء ملاحظة، أما وصف الآية بالحاكمية أو الوزر أو الخدمة فحكم تفسيري يحتاج إلى تعليل ولا يتحول إلى حقيقة نصية غير قابلة للنقاش.

المدونة والقرائن

الآية المقابلة تكشف حدود المفهوم بما تنفيه أو تضاده أو تكشف انحرافه. وتبدأ المراجعة من تحديد السؤال؛ لأن الآية قد تكون حاكمةً في مستوى مفهومي وخادمةً في مستوى جزئي، ولا تناقض في ذلك إذا صُرح بالجمال.

يتصل هذا الباب بـ«الضد» و«الحد». ويجب ألا تُفهم العلاقة على أنها ترتيب قيمة بين آيات القرآن، بل وصف لعمل كل آية في بناء تفسيري محدد يملك سؤالاً وحدوداً ونسخةً من المدونة. تُجمع قرائن «التصحيح» من اللسان والتركيب والسياق والمقطع والسورة والتصريف والمحكمات والمقابلات والنتائج. ولا يكفي شاهد واحد لإثبات الوظيفة إذا كانت هناك آيات تقيدتها أو تنقلها إلى مستوى آخر.

يُختبر المَرشح للحاكمية بِسؤالين مضادين: هل يستطيع تفسير العقد الأخرى من غير إلغاء خصوصيتها؟ وهل يبقى مركزياً إذا أدخلت الآيات النافية والاستثنائية والمقابلة؟ فإذا فشل خُفضت رتبته أو قُيد مجاله.

من الخلل أن يُختار اللفظ الأكثر تكراراً أو الآية الأشهر أو الآية الأقرب إلى مذهب الباحث بوصفها حاكمية. كما يخطئ من يجعل كل آية محكمة حاكمية لكل شبكة، أو من يعامل الخادمة كأنها هامش لا قيمة له.

يبنى الحد بالموجب والسالب معاً. ويُسجل الحكم في بطاقة تتضمن نوع الوظيفة ومجالها وقرائنها والبديل المنافس ودرجة الثقة وتاريخ المراجعة، حتى يكون التصنيف قابلاً للتكرار والاعتراض.

في باب «الآية المقابلة وبناء الحدود بالنفي والتقابل» تُختبر النتيجة على مثال مؤيد وآخر حدي وثالث مخالف، ويُذكر ما الذي سيتغير إذا تغير مستوى السؤال أو اتسعت المدونة أو ظهر تفسير لغوي أو سياتي أقوى.

يظل الفرق بين الملاحظة والتفسير لازماً: وجود اللفظ أو تكرار البناء ملاحظة، أما وصف الآية بالحاكمية أو الوزر أو الخدمة فحكم تفسيري يحتاج إلى تعليل ولا يتحول إلى حقيقة نصية غير قابلة للنقاش.

آليات الإثبات والترجيح

الآية المقابلة تكشف حدود المفهوم بما تنفيه أو تضاده أو تكشف انحرافه. وتبدأ المراجعة من تحديد السؤال؛ لأن الآية قد تكون حاكمية في مستوى مفهومي وخادمة في مستوى جزئي، ولا تناقض في ذلك إذا صُرح بالمجال.

يتصل هذا الباب بـ«الحد» و«التصحيح». ويجب ألا تُفهم العلاقة على أنها ترتيب قيمة بين آيات القرآن، بل وصف لعمل كل آية في بناء تفسيري محدد يملك سؤالاً وحدوداً ونسخةً من المدونة.

تُجمع قرائن «المقابلة» من اللسان والتركيب والسياق والمقطع والسورة والتصريف والمحكمات والمقابلات والنتائج. ولا يكفي شاهد واحد لإثبات الوظيفة إذا كانت هناك آيات تقيدتها أو تنقلها إلى مستوى آخر.

يُختبر المرشح للحاكمية بسؤالين مضادين: هل يستطيع تفسير العقد الأخرى من غير إلغاء خصوصيتها؟ وهل يبقى مركزياً إذا أدخلت الآيات النافية والاستثنائية والمقابلة؟ فإذا فشل خفضت رتبته أو قيد مجاله.

من الخلل أن يُختار اللفظ الأكثر تكراراً أو الآية الأشهر أو الآية الأقرب إلى مذهب الباحث بوصفها حاكمية. كما يخطئ من يجعل كل آية محكمة حاكمية لكل شبكة، أو من يعامل الخادمة كأنها هامش لا قيمة له.

يُبنى الحد بالموجب والسالب معاً. ويُسجل الحكم في بطاقة تتضمن نوع الوظيفة ومجالها وقرائنها والبديل المنافس ودرجة الثقة وتاريخ المراجعة، حتى يكون التصنيف قابلاً للتكرار والاعتراض.

في باب «الآية المقابلة وبناء الحدود بالنفي والتقابل» يُختبر النتيجة على مثال مؤيد وآخر حدي وثالث مخالف، ويذكر ما الذي سيتغير إذا تغير مستوى السؤال أو اتسعت المدونة أو ظهر تفسير لغوي أو سياقي أقوى.

يظل الفرق بين الملاحظة والتفسير لازماً: وجود اللفظ أو تكرار البناء ملاحظة، أما وصف الآية بالحاكمية أو الوزر أو الخدمة فحكم تفسيري يحتاج إلى تعليل ولا يتحول إلى حقيقة نصية غير قابلة للنقاش.

الحدود والمغالطات

الآية المقابلة تكشف حدود المفهوم بما تنفيه أو تضاده أو تكشف انحرافه. وتبدأ المراجعة من تحديد السؤال؛ لأن الآية قد تكون حاكمية في مستوى مفهومي وخادمة في مستوى جزئي، ولا تناقض في ذلك إذا صرح بالجمال.

يتصل هذا الباب بـ«التصحيح» و«المقابلة». ويجب ألا تفهم العلاقة على أنها ترتيب قيمة بين آيات القرآن، بل وصف لعمل كل آية في بناء تفسيري محدد يملك سؤالاً وحدوداً ونسخة من المدونة.

تُجمع قرائن «النفي» من اللسان والتركيب والسياق والمقطع والسورة والتصريف والمحكمات والمقابلات والنتائج. ولا يكفي شاهد واحد لإثبات الوظيفة إذا كانت هناك آيات تقيدتها أو تنقلها إلى مستوى آخر.

يُختبر المرشح للحاكمية بسؤالين مضادين: هل يستطيع تفسير العقد الأخرى من غير إلغاء خصوصيتها؟ وهل يبقى مركزياً إذا أدخلت الآيات النافية والاستثنائية والمقابلة؟ فإذا فشل خُفضت رتبته أو قُيد مجاله.

من الخلل أن يُختار اللفظ الأكثر تكراراً أو الآية الأشهر أو الآية الأقرب إلى مذهب الباحث بوصفها حاكمية. كما يخطئ من يجعل كل آية محكمة حاكمية لكل شبكة، أو من يعامل الخادمة كأنها هامش لا قيمة له.

يبنى الحد بالموجب والسالب معاً. ويُسجل الحكم في بطاقة تتضمن نوع الوظيفة ومجالها وقرائنها والبديل المنافس ودرجة الثقة وتاريخ المراجعة، حتى يكون التصنيف قابلاً للتكرار والاعتراض.

في باب «الآية المقابلة وبناء الحدود بالنفي والتقابل» يُختبر النتيجة على مثال مؤيد وآخر حدي وثالث مخالف، ويُذكر ما الذي سيتغير إذا تغير مستوى السؤال أو اتسعت المدونة أو ظهر تفسير لغوي أو سياقي أقوى.

يظل الفرق بين الملاحظة والتفسير لازماً: وجود اللفظ أو تكرار البناء ملاحظة، أما وصف الآية بالحاكمية أو الوزر أو الخادمة فحكم تفسيري يحتاج إلى تعليل ولا يتحول إلى حقيقة نصية غير قابلة للنقاش.

التطبيقات والاختبارات

الآية المقابلة تكشف حدود المفهوم بما تنفيه أو تضاده أو تكشف انحرافه. وتبدأ المراجعة من تحديد السؤال؛ لأن الآية قد تكون حاكمية في مستوى مفهومي وخادمة في مستوى جزئي، ولا تناقض في ذلك إذا صُرح بالمجال.

يتصل هذا الباب بـ«المقابلة» و«النفي». ويجب ألا تفهم العلاقة على أنها ترتيب قيمة بين آيات القرآن، بل وصف لعمل كل آية في بناء تفسيري محدد يملك سؤالاً وحدوداً ونسخة من المدونة.

تُجمع قرائن «الضد» من اللسان والتركيب والسياق والمقطع والسورة والتصريف والمحكمات والمقابلات والنتائج. ولا يكفي شاهد واحد لإثبات الوظيفة إذا كانت هناك آيات تقيدها أو تنقلها إلى مستوى آخر.

يُختبر المرشح للحاكمية بسؤالين مضادين: هل يستطيع تفسير العقد الأخرى من غير إلغاء خصوصيتها؟ وهل يبقى مركزياً إذا أدخلت الآيات النافية والاستثنائية والمقابلة؟ فإذا فشل خُفضت رتبته أو قُيد مجاله.

من الخلل أن يُختار اللفظ الأكثر تكراراً أو الآية الأشهر أو الآية الأقرب إلى مذهب الباحث بوصفها حاكمة. كما يخطئ من يجعل كل آية محكمة حاكمة لكل شبكة، أو من يعامل الخادمة كأنها هامش لا قيمة له.

يُبنى الحد بالموجب والسالب معاً. ويُسجل الحكم في بطاقة تتضمن نوع الوظيفة ومجالها وقرائنها والبديل المنافس ودرجة الثقة وتاريخ المراجعة، حتى يكون التصنيف قابلاً للتكرار والاعتراض.

في باب «الآية المقابلة وبناء الحدود بالنفي والتقابل» تُختبر النتيجة على مثال مؤيد وآخر حدي وثالث مخالف، ويذكر ما الذي سيتغير إذا تغير مستوى السؤال أو اتسعت المدونة أو ظهر تفسير لغوي أو سياقي أقوى.

يظل الفرق بين الملاحظة والتفسير لازماً: وجود اللفظ أو تكرار البناء ملاحظة، أما وصف الآية بالحاكية أو الوزر أو الخدعة فحكم تفسيري يحتاج إلى تعليل ولا يتحول إلى حقيقة نصية غير قابلة للنقاش.

القواعد والنتائج

الآية المقابلة تكشف حدود المفهوم بما تنفيه أو تضاده أو تكشف انحرافه. وتبدأ المراجعة من تحديد السؤال؛ لأن الآية قد تكون حاكمة في مستوى مفهومي وخادمة في مستوى جزئي، ولا تناقض في ذلك إذا صرح بالجمال.

يتصل هذا الباب بـ«النفي» و«الضد». ويجب ألا تفهم العلاقة على أنها ترتيب قيمة بين آيات القرآن، بل وصف لعمل كل آية في بناء تفسيري محدد يملك سؤالاً وحدوداً ونسخة من المدونة. تُجمع قرائن «الحد» من اللسان والتركيب والسياق والمقطع والسورة والتصريف والمحكات والمقابلات والنتائج. ولا يكفي شاهد واحد لإثبات الوظيفة إذا كانت هناك آيات تقيدتها أو تنقلها إلى مستوى آخر.

يُختبر المرشح للحاكية بسؤالين مضادين: هل يستطيع تفسير العقد الأخرى من غير إلغاء خصوصيتها؟ وهل يبقى مركزياً إذا أدخلت الآيات النافية والاستثنائية والمقابلة؟ فإذا فشل خُفضت رتبته أو قيد مجاله.

من الخلل أن يُختار اللفظ الأكثر تكراراً أو الآية الأشهر أو الآية الأقرب إلى مذهب الباحث بوصفها حاكمة. كما يخطئ من يجعل كل آية محكمة حاكمة لكل شبكة، أو من يعامل الخادمة كأنها هامش لا قيمة له.

يُبنى الحد بالموجب والسالب معاً. ويُسجل الحكم في بطاقة تتضمن نوع الوظيفة ومجالها وقرائنها والبديل المنافس ودرجة الثقة وتاريخ المراجعة، حتى يكون التصنيف قابلاً للتكرار والاعتراض.

في باب «الآية المقابلة وبناء الحدود بالنفي والتقابل» تُختبر النتيجة على مثال مؤيد وآخر حدي وثالث مخالف، ويُذكر ما الذي سيتغير إذا تغير مستوى السؤال أو اتسعت المدونة أو ظهر تفسير لغوي أو سياقي أقوى.

يظل الفرق بين الملاحظة والتفسير لازماً: وجود اللفظ أو تكرار البناء ملاحظة، أما وصف الآية بالحاكمية أو الوزر أو الخدمة فحكم تفسيري يحتاج إلى تعليل ولا يتحول إلى حقيقة نصية غير قابلة للنقاش.

مصفوفة الباب

الحقل	السؤال	المخرج
المجال	ما مستوى السؤال؟	حد الوظيفة
المرشح	ما الآيات المرشحة؟	قائمة معللة
القرينة	ما اللسان والسياق والتصريف؟	أدلة مؤيدة ونافية
الوظيفة	حاكمة أم مؤسسة أم وزارة أم غيرها؟	تصنيف بدرجة
البديل	ما الفرضية المنافسة؟	اختبار مضاد
الإصدار	ما الذي قد يغير النتيجة؟	مراجعة موثقة

الباب السابع: آية النتيجة وآية المآل

يفتح الباب بالسؤال عن آية النتيجة وآية المآل، ويقرر مبدئياً أن آية النتيجة تبين أثراً داخل المسار، وآية المآل تكشف النهاية والعاقبة الأبعد.

سؤال الباب وفرضية البناء

آية النتيجة تبين أثراً داخل المسار، وآية المآل تكشف النهاية والعاقبة الأبعد. وتبدأ المراجعة من تحديد السؤال؛ لأن الآية قد تكون حاكمةً في مستوى مفهومي وخدمةً في مستوى جزئي، ولا تناقض في ذلك إذا صُرح بالمجال.

يتصل هذا الباب بـ«النتيجة» و«المآل». ويجب ألا تُفهم العلاقة على أنها ترتيب قيمة بين آيات القرآن، بل وصف لعمل كل آية في بناء تفسيري محدد يملك سؤالاً وحدوداً ونسخةً من المدونة. تُجمع قرائن «الجزء» من اللسان والتركيب والسياق والمقطع والسورة والتصريف والمحكمات والمقابلات والنتائج. ولا يكفي شاهد واحد لإثبات الوظيفة إذا كانت هناك آيات تقيدتها أو تنقلها إلى مستوى آخر.

يُختبر المرشح للحاكمية بسؤالين مضادين: هل يستطيع تفسير العقد الأخرى من غير إلغاء خصوصيتها؟ وهل يبقى مركزياً إذا أدخلت الآيات النافية والاستثنائية والمقابلة؟ فإذا فشل خُفضت رتبته أو قيد مجاله.

من الخلل أن يُختار اللفظ الأكثر تكراراً أو الآية الأشهر أو الآية الأقرب إلى مذهب الباحث بوصفها حاكمةً. كما يخطئ من يجعل كل آية محكمة حاكمةً لكل شبكة، أو من يعامل الخدمة كأنها هامش لا قيمة له.

يُفصل الأثر الوسيط من النهاية. ويُسجل الحكم في بطاقة تتضمن نوع الوظيفة ومجالها وقرائنها والبديل المنافس ودرجة الثقة وتاريخ المراجعة، حتى يكون التصنيف قابلاً للتكرار والاعتراض.

في باب «آية النتيجة وآية المآل» تُختبر النتيجة على مثال مؤيد وآخر حدي وثالث مخالف، ويُذكر ما الذي سيتغير إذا تغير مستوى السؤال أو اتسعت المدونة أو ظهر تفسير لغوي أو سياقي أقوى.

يظل الفرق بين الملاحظة والتفسير لازماً: وجود اللفظ أو تكرار البناء ملاحظة، أما وصف الآية بالحاكمة أو الوزر أو الخدمة فحكم تفسيري يحتاج إلى تعليل ولا يتحول إلى حقيقة نصية غير قابلة للنقاش.

التحرير المفهومي

آية النتيجة تبين أثراً داخل المسار، وآية المآل تكشف النهاية والعاقبة الأبعد. وتبدأ المراجعة من تحديد السؤال؛ لأن الآية قد تكون حاكمةً في مستوى مفهومي وخادمةً في مستوى جزئي، ولا تناقض في ذلك إذا صُرح بالجمال.

يتصل هذا الباب بـ«المآل» و«الجزاء». ويجب ألا تُفهم العلاقة على أنها ترتيب قيمة بين آيات القرآن، بل وصف لعمل كل آية في بناء تفسيري محدد يملك سؤالاً وحدوداً ونسخةً من المدونة. تُجمع قرائن «الأثر» من اللسان والتركيب والسياق والمقطع والسورة والتصريف والمحكات والمقابلات والنتائج. ولا يكفي شاهد واحد لإثبات الوظيفة إذا كانت هناك آيات تقيدتها أو تنقلها إلى مستوى آخر.

يُختبر المرشح للحاكمية بسؤالين مضادين: هل يستطيع تفسير العقد الأخرى من غير إلغاء خصوصيتها؟ وهل يبقى مركزياً إذا أدخلت الآيات النافية والاستثنائية والمقابلة؟ فإذا فشل خفضت رتبته أو قيد مجاله.

من الخلل أن يُختار اللفظ الأكثر تكراراً أو الآية الأشهر أو الآية الأقرب إلى مذهب الباحث بوصفها حاكمةً. كما يخطئ من يجعل كل آية محكمة حاكمة لكل شبكة، أو من يعامل الخادمة كأنها هامش لا قيمة له.

يفصل الأثر الوسيط من النهاية. ويُسجل الحكم في بطاقة تتضمن نوع الوظيفة ومجالها وقرائنها والبديل المنافس ودرجة الثقة وتاريخ المراجعة، حتى يكون التصنيف قابلاً للتكرار والاعتراض. في باب «آية النتيجة وآية المآل» تُختبر النتيجة على مثال مؤيد وآخر حدي وثالث مخالف، ويذكر ما الذي سيتغير إذا تغير مستوى السؤال أو اتسعت المدونة أو ظهر تفسير لغوي أو سياقي أقوى. يظل الفرق بين الملاحظة والتفسير لازماً: وجود اللفظ أو تكرار البناء ملاحظة، أما وصف الآية بالحاكمية أو الوزر أو الخدمة فحكم تفسيري يحتاج إلى تحليل ولا يتحول إلى حقيقة نصية غير قابلة للنقاش.

المدونة والقرائن

آية النتيجة تبين أثراً داخل المسار، وآية المآل تكشف النهاية والعاقبة الأبعد. وتبدأ المراجعة من تحديد السؤال؛ لأن الآية قد تكون حاكمةً في مستوى مفهومي وخادمةً في مستوى جزئي، ولا تناقض في ذلك إذا صُرح بالجمال.

يتصل هذا الباب بـ«الجزاء» و«الأثر». ويجب ألا تفهم العلاقة على أنها ترتيب قيمة بين آيات القرآن، بل وصف لعمل كل آية في بناء تفسيري محدد يملك سؤالاً وحدوداً ونسخة من المدونة. تُجمع قرائن «العاقبة» من اللسان والتركيب والسياق والمقطع والسورة والتصريف والمحكمات والمقابلات والنتائج. ولا يكفي شاهد واحد لإثبات الوظيفة إذا كانت هناك آيات تقيدتها أو تنقلها إلى مستوى آخر.

يُختبر المَرشح للحاكمية بِسؤالين مضادين: هل يستطيع تفسير العقد الأخرى من غير إلغاء خصوصيتها؟ وهل يبقى مركزياً إذا أدخلت الآيات النافية والاستثنائية والمقابلة؟ فإذا فشل خُفضت رتبته أو قُيد مجاله.

من الخلل أن يُختار اللفظ الأكثر تكراراً أو الآية الأشهر أو الآية الأقرب إلى مذهب الباحث بوصفها حاكمية. كما يخطئ من يجعل كل آية محكمة حاكمية لكل شبكة، أو من يعامل الخادمة كأنها هامش لا قيمة له.

يُفصل الأثر الوسيط من النهاية. ويُسجل الحكم في بطاقة تتضمن نوع الوظيفة ومجالها وقرائنها والبديل المنافس ودرجة الثقة وتاريخ المراجعة، حتى يكون التصنيف قابلاً للتكرار والاعتراض. في باب «آية النتيجة وآية المآل» تُختبر النتيجة على مثال مؤيد وآخر حدي وثالث مخالف، ويُذكر ما الذي سيتغير إذا تغير مستوى السؤال أو اتسعت المدونة أو ظهر تفسير لغوي أو سياقي أقوى. يظل الفرق بين الملاحظة والتفسير لازماً: وجود اللفظ أو تكرار البناء ملاحظة، أما وصف الآية بالحاكمية أو الوزر أو الخادمة فحكم تفسيري يحتاج إلى تعليل ولا يتحول إلى حقيقة نصية غير قابلة للنقاش.

آليات الإثبات والترجيح

آية النتيجة تبين أثراً داخل المسار، وآية المآل تكشف النهاية والعاقبة الأبعد. وتبدأ المراجعة من تحديد السؤال؛ لأن الآية قد تكون حاكمية في مستوى مفهومي وخادمة في مستوى جزئي، ولا تناقض في ذلك إذا صرح بالمجال.

يتصل هذا الباب بـ«الأثر» و«العاقبة». ويجب ألا تفهم العلاقة على أنها ترتيب قيمة بين آيات القرآن، بل وصف لعمل كل آية في بناء تفسيري محدد يملك سؤالاً وحدوداً ونسخة من المدونة. تُجمع قرائن «النتيجة» من اللسان والتركيب والسياق والمقطع والسورة والتصريف والمحكمات والمقابلات والنتائج. ولا يكفي شاهد واحد لإثبات الوظيفة إذا كانت هناك آيات تقيدتها أو تنقلها إلى مستوى آخر.

يُختبر المرشح للحاكمية بسؤالين مضادين: هل يستطيع تفسير العقد الأخرى من غير إلغاء خصوصيتها؟ وهل يبقى مركزياً إذا أدخلت الآيات النافية والاستثنائية والمقابلة؟ فإذا فشل خُفضت رتبته أو قيد مجاله.

من الخلل أن يُختار اللفظ الأكثر تكراراً أو الآية الأشهر أو الآية الأقرب إلى مذهب الباحث بوصفها حاكمية. كما يخطئ من يجعل كل آية محكمة حاكمية لكل شبكة، أو من يعامل الخدمة كأنها هامش لا قيمة له.

يُفصل الأثر الوسيط من النهاية. ويُسجل الحكم في بطاقة تتضمن نوع الوظيفة ومجالها وقرائنها والبديل المنافس ودرجة الثقة وتاريخ المراجعة، حتى يكون التصنيف قابلاً للتكرار والاعتراض. في باب «آية النتيجة وآية المآل» تُختبر النتيجة على مثال مؤيد وآخر حدي وثالث مخالف، ويُذكر ما الذي سيتغير إذا تغير مستوى السؤال أو اتسعت المدونة أو ظهر تفسير لغوي أو سياقي أقوى. يظل الفرق بين الملاحظة والتفسير لازماً: وجود اللفظ أو تكرار البناء ملاحظة، أما وصف الآية بالحاكمية أو الوزر أو الخدمة فحكم تفسيري يحتاج إلى تعليل ولا يتحول إلى حقيقة نصية غير قابلة للنقاش.

الحدود والمغالطات

آية النتيجة تبين أثراً داخل المسار، وآية المآل تكشف النهاية والعاقبة الأبعد. وتبدأ المراجعة من تحديد السؤال؛ لأن الآية قد تكون حاكمية في مستوى مفهومي وخدمة في مستوى جزئي، ولا تناقض في ذلك إذا صُرح بالمجال.

يتصل هذا الباب بـ«العاقبة» و«النتيجة». ويجب ألا تُفهم العلاقة على أنها ترتيب قيمة بين آيات القرآن، بل وصف لعمل كل آية في بناء تفسيري محدد يملك سؤالاً وحدوداً ونسخة من المدونة.

تُجمع قرائن «المآل» من اللسان والتركيب والسياق والمقطع والسورة والتصريف والمحكمات والمقابلات والنتائج. ولا يكفي شاهد واحد لإثبات الوظيفة إذا كانت هناك آيات تقيدها أو تنقلها إلى مستوى آخر.

يُختبر المرشح للحاكمية بسؤالين مضادين: هل يستطيع تفسير العقد الأخرى من غير إلغاء خصوصيتها؟ وهل يبقى مركزياً إذا أدخلت الآيات النافية والاستثنائية والمقابلة؟ فإذا فشل خُفضت رتبته أو قيد مجاله.

من الخلل أن يُختار اللفظ الأكثر تكراراً أو الآية الأشهر أو الآية الأقرب إلى مذهب الباحث بوصفها حاكمةً. كما يخطئ من يجعل كل آية محكمة حاكمةً لكل شبكة، أو من يعامل الخادمة كأنها هامش لا قيمة له.

يُفصل الأثر الوسيط من النهاية. ويُسجل الحكم في بطاقة تتضمن نوع الوظيفة ومجالها وقرائنها والبديل المنافس ودرجة الثقة وتاريخ المراجعة، حتى يكون التصنيف قابلاً للتكرار والاعتراض. في باب «آية النتيجة وآية المآل» تُختبر النتيجة على مثال مؤيد وآخر حدي وثالث مخالف، ويذكر ما الذي سيتغير إذا تغير مستوى السؤال أو اتسعت المدونة أو ظهر تفسير لغوي أو سياقي أقوى. يظل الفرق بين الملاحظة والتفسير لازماً: وجود اللفظ أو تكرار البناء ملاحظة، أما وصف الآية بالحاكية أو الوزر أو الخدمة فحكم تفسيري يحتاج إلى تعليل ولا يتحول إلى حقيقة نصية غير قابلة للنقاش.

التطبيقات والاختبارات

آية النتيجة تبين أثراً داخل المسار، وآية المآل تكشف النهاية والعاقبة الأبعد. وتبدأ المراجعة من تحديد السؤال؛ لأن الآية قد تكون حاكمةً في مستوى مفهومي وخادمةً في مستوى جزئي، ولا تناقض في ذلك إذا صرح بالمجال.

يتصل هذا الباب بـ«النتيجة» و«المآل». ويجب ألا تفهم العلاقة على أنها ترتيب قيمة بين آيات القرآن، بل وصف لعمل كل آية في بناء تفسيري محدد يملك سؤالاً وحدوداً ونسخة من المدونة. تُجمع قرائن «الجزء» من اللسان والتركيب والسياق والمقطع والسورة والتصريف والمحكمات والمقابلات والنتائج. ولا يكفي شاهد واحد لإثبات الوظيفة إذا كانت هناك آيات تقيدها أو تنقلها إلى مستوى آخر.

يُختبر المرشح للحاكية بسؤالين مضادين: هل يستطيع تفسير العقد الأخرى من غير إلغاء خصوصيتها؟ وهل يبقى مركزياً إذا أدخلت الآيات النافية والاستثنائية والمقابلة؟ فإذا فشل خُفضت رتبته أو قُيد مجاله.

من الخلل أن يُختار اللفظ الأكثر تكراراً أو الآية الأشهر أو الآية الأقرب إلى مذهب الباحث بوصفها حاكمةً. كما يخطئ من يجعل كل آية محكمة حاكمةً لكل شبكة، أو من يعامل الخادمة كأنها هامش لا قيمة له.

يُفصل الأثر الوسيط من النهاية. ويُسجل الحكم في بطاقة تتضمن نوع الوظيفة ومجالها وقرائنها والبديل المنافس ودرجة الثقة وتاريخ المراجعة، حتى يكون التصنيف قابلاً للتكرار والاعتراض.

في باب «آية النتيجة وآية المآل» تُختبر النتيجة على مثال مؤيد وآخر حدي وثالث مخالف، ويُذكر ما الذي سيتغير إذا تغير مستوى السؤال أو اتسعت المدونة أو ظهر تفسير لغوي أو سياقي أقوى. يظل الفرق بين الملاحظة والتفسير لازماً: وجود اللفظ أو تكرار البناء ملاحظة، أما وصف الآية بالحاكية أو الوزر أو الخدمة فحكم تفسيري يحتاج إلى تعليل ولا يتحول إلى حقيقة نصية غير قابلة للنقاش.

القواعد والنتائج

آية النتيجة تبين أثراً داخل المسار، وآية المآل تكشف النهاية والعاقبة الأبعد. وتبدأ المراجعة من تحديد السؤال؛ لأن الآية قد تكون حاكمةً في مستوى مفهومي وخدمةً في مستوى جزئي، ولا تناقض في ذلك إذا صُرح بالمجال.

يتصل هذا الباب بـ«المآل» و«الجزاء». ويجب ألا تُفهم العلاقة على أنها ترتيب قيمة بين آيات القرآن، بل وصف لعمل كل آية في بناء تفسيري محدد يملك سؤالاً وحدوداً ونسخةً من المدونة. تُجمع قرائن «الأثر» من اللسان والتركيب والسياق والمقطع والسورة والتصريف والمحكمات والمقابلات والنتائج. ولا يكفي شاهد واحد لإثبات الوظيفة إذا كانت هناك آيات تقيدتها أو تنقلها إلى مستوى آخر.

يُختبر المرشح للحاكية بسؤالين مضادين: هل يستطيع تفسير العقد الأخرى من غير إلغاء خصوصيتها؟ وهل يبقى مركزياً إذا أدخلت الآيات النافية والاستثنائية والمقابلة؟ فإذا فشل خفضت رتبته أو قيد مجاله.

من الخلل أن يُختار اللفظ الأكثر تكراراً أو الآية الأشهر أو الآية الأقرب إلى مذهب الباحث بوصفها حاكمةً. كما يخطئ من يجعل كل آية محكمة حاكمةً لكل شبكة، أو من يعامل الخدمة كأنها هامش لا قيمة له.

يُفصل الأثر الوسيط من النهاية. ويُسجل الحكم في بطاقة تتضمن نوع الوظيفة ومجالها وقرائنها والبديل المنافس ودرجة الثقة وتاريخ المراجعة، حتى يكون التصنيف قابلاً للتكرار والاعتراض.

في باب «آية النتيجة وآية المآل» تُختبر النتيجة على مثال مؤيد وآخر حدي وثالث مخالف، ويُذكر ما الذي سيتغير إذا تغير مستوى السؤال أو اتسعت المدونة أو ظهر تفسير لغوي أو سياقي أقوى.

يظل الفرق بين الملاحظة والتفسير لازماً: وجود اللفظ أو تكرار البناء ملاحظة، أما وصف الآية بالحاكية أو الوزر أو الخدمة فحكم تفسيري يحتاج إلى تعليل ولا يتحول إلى حقيقة نصية غير قابلة للنقاش.

مصفوفة الباب

الحقل	السؤال	المخرج
المجال	ما مستوى السؤال؟	حد الوظيفة
المرشح	ما الآيات المرشحة؟	قائمة معللة
القرينة	ما اللسان والسياق والتصريف؟	أدلة مؤيدة ونافية
الوظيفة	حاكمة أم مؤسسة أم وزارة أم غيرها؟	تصنيف بدرجة
البديل	ما الفرضية المنافسة؟	اختبار مضاد
الإصدار	ما الذي قد يغير النتيجة؟	مراجعة موثقة

الباب الثامن: الحاكمة والمحكم والمتشابه

يفتح الباب بالسؤال عن الحاكمة والمحكم والمتشابه، ويقرر مبدئياً أن الحاكمة والمحكم متداخلان غير مترادفين؛ فالحكم وصف دلالي والحاكمة وظيفة شبكية.

سؤال الباب وفرضية البناء

الحاكمة والمحكم متداخلان غير مترادفين؛ فالحكم وصف دلالي والحاكمة وظيفة شبكية. وتبدأ المراجعة من تحديد السؤال؛ لأن الآية قد تكون حاكمةً في مستوى مفهومي وخادمةً في مستوى جزئي، ولا تناقض في ذلك إذا صُرح بالجمال.

يتصل هذا الباب بـ«الحكم» و«المتشابه». ويجب ألا تُفهم العلاقة على أنها ترتيب قيمة بين آيات القرآن، بل وصف لعمل كل آية في بناء تفسيري محدد يملك سؤالاً وحدوداً ونسخةً من المدونة. تُجمع قرائن «الرد» من اللسان والتركيب والسياق والمقطع والسورة والتصريف والمحكمات والمقابلات والنتائج. ولا يكفي شاهد واحد لإثبات الوظيفة إذا كانت هناك آيات تقيدتها أو تنقلها إلى مستوى آخر.

يُختبر المرشح للحاكمة بسؤالين مضادين: هل يستطيع تفسير العقد الأخرى من غير إلغاء خصوصيتها؟ وهل يبقى مركزياً إذا أدخلت الآيات النافية والاستثنائية والمقابلة؟ فإذا فشل خُفضت رتبته أو قيد مجاله.

من الخلل أن يُختار اللفظ الأكثر تكراراً أو الآية الأشهر أو الآية الأقرب إلى مذهب الباحث بوصفها حاكمةً. كما يخطئ من يجعل كل آية محكمة حاكمةً لكل شبكة، أو من يعامل الخادمة كأنها هامش لا قيمة له.

يُمنع اختزال الحاكمة في المحكم فقط. ويُسجل الحكم في بطاقة تتضمن نوع الوظيفة ومجالها وقرائنها والبديل المنافس ودرجة الثقة وتاريخ المراجعة، حتى يكون التصنيف قابلاً للتكرار والاعتراض. في باب «الحاكمة والمحكم والمتشابه» تُختبر النتيجة على مثال مؤيد وآخر حدي وثالث مخالف، ويُذكر ما الذي سيتغير إذا تغير مستوى السؤال أو اتسعت المدونة أو ظهر تفسير لغوي أو سياقي أقوى.

يظل الفرق بين الملاحظة والتفسير لازماً: وجود اللفظ أو تكرار البناء ملاحظة، أما وصف الآية بالحاكمة أو الوزر أو الخادمة فحكم تفسيري يحتاج إلى تعليل ولا يتحول إلى حقيقة نصية غير قابلة للنقاش.

التحرير المفهومي

الحاكمية والمحكم متداخلان غير مترادفين؛ فالحكم وصف دلالي والحاكمية وظيفة شبكية. وتبدأ المراجعة من تحديد السؤال؛ لأن الآية قد تكون حاكمية في مستوى مفهومي وخادمة في مستوى جزئي، ولا تناقض في ذلك إذا صُرح بالمجال.

يتصل هذا الباب بـ«المتشابه» و«الرد». ويجب ألا تفهم العلاقة على أنها ترتيب قيمة بين آيات القرآن، بل وصف لعمل كل آية في بناء تفسيري محدد يملك سؤالاً وحدوداً ونسخة من المدونة.

تُجمع قرائن «الضبط» من اللسان والتركيب والسياق والمقطع والسورة والتصريف والمحكات والمقابلات والنتائج. ولا يكفي شاهد واحد لإثبات الوظيفة إذا كانت هناك آيات تقيدتها أو تنقلها إلى مستوى آخر.

يُختبر المرشح للحاكمية بسؤالين مضادين: هل يستطيع تفسير العقد الأخرى من غير إلغاء خصوصيتها؟ وهل يبقى مركزياً إذا أدخلت الآيات النافية والاستثنائية والمقابلة؟ فإذا فشل خفضت رتبته أو قيد مجاله.

من الخلل أن يُختار اللفظ الأكثر تكراراً أو الآية الأشهر أو الآية الأقرب إلى مذهب الباحث بوصفها حاكمية. كما يخطئ من يجعل كل آية محكمة حاكمية لكل شبكة، أو من يعامل الخادمة كأنها هامش لا قيمة له.

يُمنع اختزال الحاكمية في المحكم فقط. وسُجل الحكم في بطاقة تتضمن نوع الوظيفة ومجالها وقرائنها والبدل المناسف ودرجة الثقة وتاريخ المراجعة، حتى يكون التصنيف قابلاً للتكرار والاعتراض. في باب «الحاكمية والمحكم والمتشابه» تُختبر النتيجة على مثال مؤيد وآخر حدي وثالث مخالف، ويُذكر ما الذي سيتغير إذا تغير مستوى السؤال أو اتسعت المدونة أو ظهر تفسير لغوي أو سياقي أقوى.

يظل الفرق بين الملاحظة والتفسير لازماً: وجود اللفظ أو تكرار البناء ملاحظة، أما وصف الآية بالحاكمية أو الوزر أو الخدمة فحكم تفسيري يحتاج إلى تعليل ولا يتحول إلى حقيقة نصية غير قابلة للنقاش.

المدونة والقرائن

الحاكمية والمحكم متداخلان غير مترادفين؛ فالحكم وصف دلالي والحاكمية وظيفة شبكية. وتبدأ المراجعة من تحديد السؤال؛ لأن الآية قد تكون حاكمية في مستوى مفهومي وخادمة في مستوى جزئي، ولا تناقض في ذلك إذا صُرح بالمجال.

يتصل هذا الباب بـ«الرد» و«الضبط». ويجب ألا تُفهم العلاقة على أنها ترتيب قيمة بين آيات القرآن، بل وصف لعمل كل آية في بناء تفسيري محدد يملك سؤالاً وحدوداً ونسخةً من المدونة. تُجمع قرائن «الوظيفة» من اللسان والتركيب والسياق والمقطع والسورة والتصريف والمحكمات والمقابلات والنتائج. ولا يكفي شاهد واحد لإثبات الوظيفة إذا كانت هناك آيات تقيدتها أو تنقلها إلى مستوى آخر.

يُختبر المرشح للحاكمية بسؤالين مضادين: هل يستطيع تفسير العقد الأخرى من غير إلغاء خصوصيتها؟ وهل يبقى مركزياً إذا أدخلت الآيات النافية والاستثنائية والمقابلة؟ فإذا فشل خفضت رتبته أو قيد مجاله.

من الخلل أن يُختار اللفظ الأكثر تكراراً أو الآية الأشهر أو الآية الأقرب إلى مذهب الباحث بوصفها حاكمية. كما يخطئ من يجعل كل آية محكمة حاكمية لكل شبكة، أو من يعامل الخادمة كأنها هامش لا قيمة له.

يُمنع اختزال الحاكمية في المحكم فقط. ويُسجل الحكم في بطاقة تتضمن نوع الوظيفة ومجالها وقرائنها والبديل المنافس ودرجة الثقة وتاريخ المراجعة، حتى يكون التصنيف قابلاً للتكرار والاعتراض. في باب «الحاكمية والمحكم والمتشابه» تُختبر النتيجة على مثال مؤيد وآخر حدي وثالث مخالف، ويُذكر ما الذي سيتغير إذا تغير مستوى السؤال أو اتسعت المدونة أو ظهر تفسير لغوي أو سياقي أقوى.

يظل الفرق بين الملاحظة والتفسير لازماً: وجود اللفظ أو تكرار البناء ملاحظة، أما وصف الآية بالحاكمية أو الوزر أو الخدمة فحكم تفسيري يحتاج إلى تعليل ولا يتحول إلى حقيقة نصية غير قابلة للنقاش.

آليات الإثبات والترجيح

الحاكمية والمحكم متداخلان غير مترادفين؛ فالحكم وصف دلالي والحاكمية وظيفة شبكية. وتبدأ المراجعة من تحديد السؤال؛ لأن الآية قد تكون حاكمية في مستوى مفهومي وخادمة في مستوى جزئي، ولا تناقض في ذلك إذا صُرح بالمجال.

يتصل هذا الباب بـ«الضبط» و«الوظيفة». ويجب ألا تُفهم العلاقة على أنها ترتيب قيمة بين آيات القرآن، بل وصف لعمل كل آية في بناء تفسيري محدد يملك سؤالاً وحدوداً ونسخةً من المدونة.

تُجمع قرائن «المحكم» من اللسان والتركيب والسياق والمقطع والسورة والتصريف والمحكمات والمقابلات والنتائج. ولا يكفي شاهد واحد لإثبات الوظيفة إذا كانت هناك آيات تقيدتها أو تنقلها إلى مستوى آخر.

يُختبر المرشح للحاكمية بسؤالين مضادين: هل يستطيع تفسير العقد الأخرى من غير إلغاء خصوصيتها؟ وهل يبقى مركزياً إذا أدخلت الآيات النافية والاستثنائية والمقابلة؟ فإذا فشل خُفضت رتبته أو قيد مجاله.

من الخلل أن يُختار اللفظ الأكثر تكراراً أو الآية الأشهر أو الآية الأقرب إلى مذهب الباحث بوصفها حاكمية. كما يخطئ من يجعل كل آية محكمة حاكمية لكل شبكة، أو من يعامل الخادمة كأنها هامش لا قيمة له.

يُمنع اختزال الحاكمية في المحكم فقط. ويُسجل الحكم في بطاقة تتضمن نوع الوظيفة ومجالها وقرائنها والبديل المنافس ودرجة الثقة وتاريخ المراجعة، حتى يكون التصنيف قابلاً للتكرار والاعتراض. في باب «الحاكمية والمحكم والمتشابه» تُختبر النتيجة على مثال مؤيد وآخر حدي وثالث مخالف، ويُذكر ما الذي سيتغير إذا تغير مستوى السؤال أو اتسعت المدونة أو ظهر تفسير لغوي أو سياقي أقوى.

يظل الفرق بين الملاحظة والتفسير لازماً: وجود اللفظ أو تكرار البناء ملاحظة، أما وصف الآية بالحاكمية أو الوزر أو الخادمة فحكم تفسيري يحتاج إلى تعليل ولا يتحول إلى حقيقة نصية غير قابلة للنقاش.

الحدود والمغالطات

الحاكمية والمحكم متداخلان غير مترادفين؛ فالحكم وصف دلالي والحاكمية وظيفة شبكية. وتبدأ المراجعة من تحديد السؤال؛ لأن الآية قد تكون حاكمية في مستوى مفهومي وخادمة في مستوى جزئي، ولا تناقض في ذلك إذا صُرح بالمجال.

يتصل هذا الباب بـ«الوظيفة» و«المحكم». ويجب ألا تفهم العلاقة على أنها ترتيب قيمة بين آيات القرآن، بل وصف لعمل كل آية في بناء تفسيري محدد يملك سؤالاً وحدوداً ونسخة من المدونة.

تُجمع قرائن «المتشابه» من اللسان والتركيب والسياق والمقطع والسورة والتصريف والمحكمات والمقابلات والنتائج. ولا يكفي شاهد واحد لإثبات الوظيفة إذا كانت هناك آيات تقيدتها أو تنقلها إلى مستوى آخر.

يُختبر المرشح للحاكمية بسؤالين مضادين: هل يستطيع تفسير العقد الأخرى من غير إلغاء خصوصيتها؟ وهل يبقى مركزياً إذا أدخلت الآيات النافية والاستثنائية والمقابلة؟ فإذا فشل خُفضت رتبته أو قيد مجاله.

من الخلل أن يُختار اللفظ الأكثر تكراراً أو الآية الأشهر أو الآية الأقرب إلى مذهب الباحث بوصفها حاكمة. كما يخطئ من يجعل كل آية محكمة حاكمة لكل شبكة، أو من يعامل الخادمة كأنها هامش لا قيمة له.

يُمنع اختزال الحاكمية في المحكم فقط. ويُسجل الحكم في بطاقة تتضمن نوع الوظيفة ومجالها وقرائنها والبديل المنافس ودرجة الثقة وتاريخ المراجعة، حتى يكون التصنيف قابلاً للتكرار والاعتراض.

في باب «الحاكمية والمحكم والمتشابه» تُختبر النتيجة على مثال مؤيد وآخر حدي وثالث مخالف، ويُذكر ما الذي سيتغير إذا تغير مستوى السؤال أو اتسعت المدونة أو ظهر تفسير لغوي أو سياقي أقوى.

يظل الفرق بين الملاحظة والتفسير لازماً: وجود اللفظ أو تكرار البناء ملاحظة، أما وصف الآية بالحاكمية أو الوزر أو الخدمة فحكم تفسيري يحتاج إلى تعليل ولا يتحول إلى حقيقة نصية غير قابلة للنقاش.

التطبيقات والاختبارات

الحاكمية والمحكم متداخلان غير مترادفين؛ فالحكم وصف دلالي والحاكمية وظيفة شبكية. وتبدأ المراجعة من تحديد السؤال؛ لأن الآية قد تكون حاكمة في مستوى مفهومي وخادمة في مستوى جزئي، ولا تناقض في ذلك إذا صرح بالمجال.

يتصل هذا الباب بـ«المحكم» و«المتشابه». ويجب ألا تُفهم العلاقة على أنها ترتيب قيمة بين آيات القرآن، بل وصف لعمل كل آية في بناء تفسيري محدد يملك سؤالاً وحدوداً ونسخة من المدونة.

تُجمع قرائن «الرد» من اللسان والتركيب والسياق والمقطع والسورة والتصريف والمحكمات والمقابلات والنتائج. ولا يكفي شاهد واحد لإثبات الوظيفة إذا كانت هناك آيات تقيدتها أو تنقلها إلى مستوى آخر.

يُختبر المرشح للحاكمية بسؤالين مضادين: هل يستطيع تفسير العقد الأخرى من غير إلغاء خصوصيتها؟ وهل يبقى مركزياً إذا أدخلت الآيات النافية والاستثنائية والمقابلة؟ فإذا فشل خُفضت رتبته أو قيد مجاله.

من الخلل أن يُختار اللفظ الأكثر تكراراً أو الآية الأشهر أو الآية الأقرب إلى مذهب الباحث بوصفها حاكمة. كما يخطئ من يجعل كل آية محكمة حاكمة لكل شبكة، أو من يعامل الخادمة كأنها هامش لا قيمة له.

يُمنع اختزال الحاكمية في المحكم فقط. ويُسجل الحكم في بطاقة تتضمن نوع الوظيفة ومجالها وقرائنها والبديل المنافس ودرجة الثقة وتاريخ المراجعة، حتى يكون التصنيف قابلاً للتكرار والاعتراض. في باب «الحاكمية والمحكم والمتشابه» تُختبر النتيجة على مثال مؤيد وآخر حدي وثالث مخالف، ويُذكر ما الذي سيتغير إذا تغير مستوى السؤال أو اتسعت المدونة أو ظهر تفسير لغوي أو سياقي أقوى.

يظل الفرق بين الملاحظة والتفسير لازماً: وجود اللفظ أو تكرار البناء ملاحظة، أما وصف الآية بالحاكمية أو الوزر أو الخدمة فحكم تفسيري يحتاج إلى تعليل ولا يتحول إلى حقيقة نصية غير قابلة للنقاش.

القواعد والنتائج

الحاكمية والمحكم متداخلان غير مترادفين؛ فالحكم وصف دلالي والحاكمية وظيفة شبكية. وتبدأ المراجعة من تحديد السؤال؛ لأن الآية قد تكون حاكمة في مستوى مفهومي وخادمة في مستوى جزئي، ولا تناقض في ذلك إذا صُرح بالجمال.

يتصل هذا الباب بـ«المتشابه» و«الرد». ويجب ألا تفهم العلاقة على أنها ترتيب قيمة بين آيات القرآن، بل وصف لعمل كل آية في بناء تفسيري محدد يملك سؤالاً وحدوداً ونسخة من المدونة. تُجمع قرائن «الضبط» من اللسان والتركيب والسياق والمقطع والسورة والتصريف والمحكات والمقابلات والنتائج. ولا يكفي شاهد واحد لإثبات الوظيفة إذا كانت هناك آيات تقيدها أو تنقلها إلى مستوى آخر.

يُختبر المرشح للحاكمية بسؤالين مضادين: هل يستطيع تفسير العقد الأخرى من غير إلغاء خصوصيتها؟ وهل يبقى مركزياً إذا أدخلت الآيات النافية والاستثنائية والمقابلة؟ فإذا فشل خُفضت رتبته أو قُيد مجاله.

من الخلل أن يُختار اللفظ الأكثر تكراراً أو الآية الأشهر أو الآية الأقرب إلى مذهب الباحث بوصفها حاكمة. كما يخطئ من يجعل كل آية محكمة حاكمة لكل شبكة، أو من يعامل الخادمة كأنها هامش لا قيمة له.

يُمنع اختزال الحاكمة في المحكم فقط. ويُسجل الحكم في بطاقة تتضمن نوع الوظيفة ومجالها وقرائنها والبديل المنافس ودرجة الثقة وتاريخ المراجعة، حتى يكون التصنيف قابلاً للتكرار والاعتراض. في باب «الحاكمة والمحكم والمتشابه» تُختبر النتيجة على مثال مؤيد وآخر حدي وثالث مخالف، ويُذكر ما الذي سيتغير إذا تغير مستوى السؤال أو اتسعت المدونة أو ظهر تفسير لغوي أو سياقي أقوى.

يظل الفرق بين الملاحظة والتفسير لازماً: وجود اللفظ أو تكرار البناء ملاحظة، أما وصف الآية بالحاكمة أو الوزر أو الخدمة فحكم تفسيري يحتاج إلى تعليل ولا يتحول إلى حقيقة نصية غير قابلة للنقاش.

مصنوفة الباب

الحقل	السؤال	المخرج
المجال	ما مستوى السؤال؟	حد الوظيفة
المرشح	ما الآيات المرشحة؟	قائمة معللة
القرينة	ما اللسان والسياق والتصريف؟	أدلة مؤيدة ونافية
الوظيفة	حاكمة أم مؤسسة أم وزارة أم غيرها؟	تصنيف بدرجة
البديل	ما الفرضية المنافسة؟	اختبار مضاد
الإصدار	ما الذي قد يغير النتيجة؟	مراجعة موثقة

الباب التاسع: الحاكمية والسياق والمقطع والوحدة السُورية

يفتح الباب بالسؤال عن الحاكمية والسياق والمقطع والوحدة السُورية، ويقرر مبدئياً أن السورة تحدد موقع الآية ووظيفتها المحلية قبل عبورها إلى شبكة القرآن الكلية.

سؤال الباب وفرضية البناء

السورة تحدد موقع الآية ووظيفتها المحلية قبل عبورها إلى شبكة القرآن الكلية. وتبدأ المراجعة من تحديد السؤال؛ لأن الآية قد تكون حاكمية في مستوى مفهومي وخادمة في مستوى جزئي، ولا تناقض في ذلك إذا صُرح بالمجال.

يتصل هذا الباب بـ«السياق» و«المقطع». ويجب ألا تُفهم العلاقة على أنها ترتيب قيمة بين آيات القرآن، بل وصف لعمل كل آية في بناء تفسيري محدد يملك سؤالاً وحدوداً ونسخة من المدونة. تُجمع قرائن «السورة» من اللسان والتركيب والسياق والمقطع والسورة والتصريف والمحكمات والمقابلات والنتائج. ولا يكفي شاهد واحد لإثبات الوظيفة إذا كانت هناك آيات تقيدتها أو تنقلها إلى مستوى آخر.

يُختبر المرشح للحاكمية بسؤالين مضادين: هل يستطيع تفسير العقد الأخرى من غير إلغاء خصوصيتها؟ وهل يبقى مركزياً إذا أدخلت الآيات النافية والاستثنائية والمقابلة؟ فإذا فشل خُفضت رتبته أو قيد مجاله.

من الخلل أن يُختار اللفظ الأكثر تكراراً أو الآية الأشهر أو الآية الأقرب إلى مذهب الباحث بوصفها حاكمية. كما يخطئ من يجعل كل آية محكمة حاكمية لكل شبكة، أو من يعامل الخادمة كأنها هامش لا قيمة له.

تبدأ الحاكمية محلياً ثم تُختبر كلياً. ويُسجل الحكم في بطاقة تتضمن نوع الوظيفة ومجالها وقرائنها والبديل المنافس ودرجة الثقة وتاريخ المراجعة، حتى يكون التصنيف قابلاً للتكرار والاعتراض.

في باب «الحاكمية والسياق والمقطع والوحدة السُورية» تُختبر النتيجة على مثال مؤيد وآخر حدي وثالث مخالف، ويُذكر ما الذي سيتغير إذا تغير مستوى السؤال أو اتسعت المدونة أو ظهر تفسير لغوي أو سياقي أقوى.

يظل الفرق بين الملاحظة والتفسير لازماً: وجود اللفظ أو تكرار البناء ملاحظة، أما وصف الآية بالحاكمية أو الوزر أو الخدمة فحكم تفسيري يحتاج إلى تعليل ولا يتحول إلى حقيقة نصية غير قابلة للنقاش.

التحرير المفهومي

السورة تحدد موقع الآية ووظيفتها المحلية قبل عبورها إلى شبكة القرآن الكلية. وتبدأ المراجعة من تحديد السؤال؛ لأن الآية قد تكون حاكمة في مستوى مفهومي وخادمة في مستوى جزئي، ولا تناقض في ذلك إذا صُرح بالجمال.

يتصل هذا الباب بـ«المقطع» و«السورة». ويجب ألا تُفهم العلاقة على أنها ترتيب قيمة بين آيات القرآن، بل وصف لعمل كل آية في بناء تفسيري محدد يملك سؤالاً وحدوداً ونسخة من المدونة.

تُجمع قرائن «المحور» من اللسان والتركيب والسياق والمقطع والسورة والتصريف والمحركات والمقابلات والنتائج. ولا يكفي شاهد واحد لإثبات الوظيفة إذا كانت هناك آيات تقيدتها أو تنقلها إلى مستوى آخر.

يُختبر المرشح للحاكمية بسؤالين مضادين: هل يستطيع تفسير العقد الأخرى من غير إلغاء خصوصيتها؟ وهل يبقى مركزياً إذا أدخلت الآيات النافية والاستثنائية والمقابلة؟ فإذا فشل خفّضت رتبته أو قيد مجاله.

من الخلل أن يُختار اللفظ الأكثر تكراراً أو الآية الأشهر أو الآية الأقرب إلى مذهب الباحث بوصفها حاكمة. كما يخطئ من يجعل كل آية محكمة حاكمة لكل شبكة، أو من يعامل الخادمة كأنها هامش لا قيمة له.

تبدأ الحاكمية محلياً ثم تُختبر كلياً. ويسجل الحكم في بطاقة تتضمن نوع الوظيفة ومجالها وقرائنها والبديل المنافس ودرجة الثقة وتاريخ المراجعة، حتى يكون التصنيف قابلاً للتكرار والاعتراض. في باب «الحاكمية والسياق والمقطع والوحدة السُورية» تُختبر النتيجة على مثال مؤيد وآخر حدي وثالث مخالف، ويذكر ما الذي سيتغير إذا تغير مستوى السؤال أو اتسعت المدونة أو ظهر تفسير لغوي أو سياقي أقوى.

يظل الفرق بين الملاحظة والتفسير لازماً: وجود اللفظ أو تكرار البناء ملاحظة، أما وصف الآية بالحاكمية أو الوزر أو الخدمة فحكم تفسيري يحتاج إلى تعليل ولا يتحول إلى حقيقة نصية غير قابلة للنقاش.

المدونة والقرائن

السورة تحدد موقع الآية ووظيفتها المحلية قبل عبورها إلى شبكة القرآن الكلية. وتبدأ المراجعة من تحديد السؤال؛ لأن الآية قد تكون حاكمة في مستوى مفهومي وخادمة في مستوى جزئي، ولا تناقض في ذلك إذا صُرح بالجمال.

يتصل هذا الباب بـ«السورة» و«المحور». ويجب ألا تفهم العلاقة على أنها ترتيب قيمة بين آيات القرآن، بل وصف لعمل كل آية في بناء تفسيري محدد يملك سؤالاً وحدوداً ونسخةً من المدونة. تُجمع قرائن «الانتقال» من اللسان والتركيب والسياق والمقطع والسورة والتصريف والمحركات والمقابلات والنتائج. ولا يكفي شاهد واحد لإثبات الوظيفة إذا كانت هناك آيات تقيدتها أو تنقلها إلى مستوى آخر.

يُختبر المَرشح للحاكمية بِسؤالين مضادين: هل يستطيع تفسير العقد الأخرى من غير إلغاء خصوصيتها؟ وهل يبقى مركزياً إذا أدخلت الآيات النافية والاستثنائية والمقابلة؟ فإذا فشل خُفضت رتبته أو قُيد مجاله.

من الخلل أن يُختار اللفظ الأكثر تكراراً أو الآية الأشهر أو الآية الأقرب إلى مذهب الباحث بوصفها حاكمية. كما يخطئ من يجعل كل آية محكمة حاكمية لكل شبكة، أو من يعامل الخادمة كأنها هامش لا قيمة له.

تبدأ الحاكمية محلياً ثم تُختبر كلياً. ويُسجل الحكم في بطاقة تتضمن نوع الوظيفة ومجالها وقرائنها والبديل المنافس ودرجة الثقة وتاريخ المراجعة، حتى يكون التصنيف قابلاً للتكرار والاعتراض.

في باب «الحاكمية والسياق والمقطع والوحدة السُورية» تُختبر النتيجة على مثال مؤيد وآخر حدي وثالث مخالف، ويُذكر ما الذي سيتغير إذا تغير مستوى السؤال أو اتسعت المدونة أو ظهر تفسير لغوي أو سياتي أقوى.

يظل الفرق بين الملاحظة والتفسير لازماً: وجود اللفظ أو تكرار البناء ملاحظة، أما وصف الآية بالحاكمية أو الوزر أو الخدمة فحكم تفسيري يحتاج إلى تعليل ولا يتحول إلى حقيقة نصية غير قابلة للنقاش.

آليات الإثبات والترجيح

السورة تحدد موقع الآية ووظيفتها المحلية قبل عبورها إلى شبكة القرآن الكلية. وتبدأ المراجعة من تحديد السؤال؛ لأن الآية قد تكون حاكمية في مستوى مفهومي وخادمة في مستوى جزئي، ولا تناقض في ذلك إذا صُرح بالمجال.

يتصل هذا الباب بـ«المحور» و«الانتقال». ويجب ألا تفهم العلاقة على أنها ترتيب قيمة بين آيات القرآن، بل وصف لعمل كل آية في بناء تفسيري محدد يملك سؤالاً وحدوداً ونسخةً من المدونة.

تُجمع قرائن «السياق» من اللسان والتركيب والسياق والمقطع والسورة والتصريف والمحكمات والمقابلات والنتائج. ولا يكفي شاهد واحد لإثبات الوظيفة إذا كانت هناك آيات تقيدتها أو تنقلها إلى مستوى آخر.

يُختبر المرشح للحاكمية بسؤالين مضادين: هل يستطيع تفسير العقد الأخرى من غير إلغاء خصوصيتها؟ وهل يبقى مركزياً إذا أدخلت الآيات النافية والاستثنائية والمقابلة؟ فإذا فشل خُفضت رتبته أو قيد مجاله.

من الخلل أن يُختار اللفظ الأكثر تكراراً أو الآية الأشهر أو الآية الأقرب إلى مذهب الباحث بوصفها حاكمية. كما يخطئ من يجعل كل آية محكمة حاكمية لكل شبكة، أو من يعامل الخادمة كأنها هامش لا قيمة له.

تبدأ الحاكمية محلياً ثم تُختبر كلياً. ويُسجل الحكم في بطاقة تتضمن نوع الوظيفة ومجالها وقرائنها والبديل المنافس ودرجة الثقة وتاريخ المراجعة، حتى يكون التصنيف قابلاً للتكرار والاعتراض.

في باب «الحاكمية والسياق والمقطع والوحدة السُورية» تُختبر النتيجة على مثال مؤيد وآخر حدي وثالث مخالف، ويذكر ما الذي سيتغير إذا تغير مستوى السؤال أو اتسعت المدونة أو ظهر تفسير لغوي أو سياقي أقوى.

يظل الفرق بين الملاحظة والتفسير لازماً: وجود اللفظ أو تكرار البناء ملاحظة، أما وصف الآية بالحاكمية أو الوزر أو الخدمة فحكم تفسيري يحتاج إلى تعليل ولا يتحول إلى حقيقة نصية غير قابلة للنقاش.

الحدود والمغالطات

السورة تحدد موقع الآية ووظيفتها المحلية قبل عبورها إلى شبكة القرآن الكلية. وتبدأ المراجعة من تحديد السؤال؛ لأن الآية قد تكون حاكمية في مستوى مفهومي وخادمة في مستوى جزئي، ولا تناقض في ذلك إذا صرح بالجمال.

يتصل هذا الباب بـ«الانتقال» و«السياق». ويجب ألا تفهم العلاقة على أنها ترتيب قيمة بين آيات القرآن، بل وصف لعمل كل آية في بناء تفسيري محدد يملك سؤالاً وحدوداً ونسخة من المدونة.

تُجمع قرائن «المقطع» من اللسان والتركيب والسياق والمقطع والسورة والتصريف والمحكمات والمقابلات والنتائج. ولا يكفي شاهد واحد لإثبات الوظيفة إذا كانت هناك آيات تقيدتها أو تنقلها إلى مستوى آخر.

يُختبر المرشح للحاكمية بسؤالين مضادين: هل يستطيع تفسير العقد الأخرى من غير إلغاء خصوصيتها؟ وهل يبقى مركزياً إذا أدخلت الآيات النافية والاستثنائية والمقابلة؟ فإذا فشل خُفضت رتبته أو قُيد مجاله.

من الخلل أن يُختار اللفظ الأكثر تكراراً أو الآية الأشهر أو الآية الأقرب إلى مذهب الباحث بوصفها حاكمة. كما يخطئ من يجعل كل آية محكمة حاكمة لكل شبكة، أو من يعامل الخادمة كأنها هامش لا قيمة له.

تبدأ الحاكمية محلياً ثم تُختبر كلياً. ويُسجل الحكم في بطاقة تتضمن نوع الوظيفة ومجالها وقرائنها والبديل المنافس ودرجة الثقة وتاريخ المراجعة، حتى يكون التصنيف قابلاً للتكرار والاعتراض.

في باب «الحاكمية والسياق والمقطع والوحدة السُورية» تُختبر النتيجة على مثال مؤيد وآخر حدي وثالث مخالف، ويُذكر ما الذي سيتغير إذا تغير مستوى السؤال أو اتسعت المدونة أو ظهر تفسير لغوي أو سياقي أقوى.

يظل الفرق بين الملاحظة والتفسير لازماً: وجود اللفظ أو تكرار البناء ملاحظة، أما وصف الآية بالحاكمية أو الوزر أو الخدمة فحكم تفسيري يحتاج إلى تعليل ولا يتحول إلى حقيقة نصية غير قابلة للنقاش.

التطبيقات والاختبارات

السورة تحدد موقع الآية ووظيفتها المحلية قبل عبورها إلى شبكة القرآن الكلية. وتبدأ المراجعة من تحديد السؤال؛ لأن الآية قد تكون حاكمة في مستوى مفهومي وخدمة في مستوى جزئي، ولا تناقض في ذلك إذا صُرح بالمجال.

يتصل هذا الباب بـ«السياق» و«المقطع». ويجب ألا تفهم العلاقة على أنها ترتيب قيمة بين آيات القرآن، بل وصف لعمل كل آية في بناء تفسيري محدد يملك سؤالاً وحدوداً ونسخة من المدونة.

تُجمع قرائن «السورة» من اللسان والتركيب والسياق والمقطع والسورة والتصريف والمحكمات والمقابلات والنتائج. ولا يكفي شاهد واحد لإثبات الوظيفة إذا كانت هناك آيات تقيدها أو تنقلها إلى مستوى آخر.

يُختبر المرشح للحاكمية بسؤالين مضادين: هل يستطيع تفسير العقد الأخرى من غير إلغاء خصوصيتها؟ وهل يبقى مركزياً إذا أدخلت الآيات النافية والاستثنائية والمقابلة؟ فإذا فشل خُفضت رتبته أو قُيد مجاله.

من الخلل أن يُختار اللفظ الأكثر تكراراً أو الآية الأشهر أو الآية الأقرب إلى مذهب الباحث بوصفها حاكمة. كما يخطئ من يجعل كل آية محكمة حاكمة لكل شبكة، أو من يعامل الخادمة كأنها هامش لا قيمة له.

تبدأ الحاكمة محلياً ثم تُختبر كلياً. ويسجل الحكم في بطاقة تتضمن نوع الوظيفة ومجالها وقرائنها والبديل المنافس ودرجة الثقة وتاريخ المراجعة، حتى يكون التصنيف قابلاً للتكرار والاعتراض.

في باب «الحاكمية والسياق والمقطع والوحدة السُورية» تُختبر النتيجة على مثال مؤيد وآخر حدي وثالث مخالف، ويُذكر ما الذي سيتغير إذا تغير مستوى السؤال أو اتسعت المدونة أو ظهر تفسير لغوي أو سياقي أقوى.

يظل الفرق بين الملاحظة والتفسير لازماً: وجود اللفظ أو تكرار البناء ملاحظة، أما وصف الآية بالحاكمة أو الوزر أو الخدمة فحكم تفسيري يحتاج إلى تعليل ولا يتحول إلى حقيقة نصية غير قابلة للنقاش.

القواعد والنتائج

السورة تحدد موقع الآية ووظيفتها المحلية قبل عبورها إلى شبكة القرآن الكلية. وتبدأ المراجعة من تحديد السؤال؛ لأن الآية قد تكون حاكمة في مستوى مفهومي وخادمة في مستوى جزئي، ولا تناقض في ذلك إذا صُرح بالجمال.

يتصل هذا الباب بـ«المقطع» و«السورة». ويجب ألا تفهم العلاقة على أنها ترتيب قيمة بين آيات القرآن، بل وصف لعمل كل آية في بناء تفسيري محدد يملك سؤالاً وحدوداً ونسخة من المدونة. تُجمع قرائن «المحور» من اللسان والتركيب والسياق والمقطع والسورة والتصريف والمحكات والمقابلات والنتائج. ولا يكفي شاهد واحد لإثبات الوظيفة إذا كانت هناك آيات تقيدها أو تنقلها إلى مستوى آخر.

يُختبر المرشح للحاكمية بسؤالين مضادين: هل يستطيع تفسير العقد الأخرى من غير إلغاء خصوصيتها؟ وهل يبقى مركزياً إذا أدخلت الآيات النافية والاستثنائية والمقابلة؟ فإذا فشل خُفضت رتبته أو قُيد مجاله.

من الخلل أن يُختار اللفظ الأكثر تكراراً أو الآية الأشهر أو الآية الأقرب إلى مذهب الباحث بوصفها حاكمة. كما يخطئ من يجعل كل آية محكمة حاكمة لكل شبكة، أو من يعامل الخادمة كأنها هامش لا قيمة له.

تبدأ الحاكمية محلياً ثم تُختبر كلياً. ويُسجل الحكم في بطاقة تتضمن نوع الوظيفة ومجالها وقرائنها والبديل المنافس ودرجة الثقة وتاريخ المراجعة، حتى يكون التصنيف قابلاً للتكرار والاعتراض.

في باب «الحاكمة والسياق والمقطع والوحدة السُّورية» تُختبر النتيجة على مثال مؤيد وآخر حدي وثالث مخالف، ويُذكر ما الذي سيتغير إذا تغير مستوى السؤال أو اتسعت المدونة أو ظهر تفسير لغوي أو سياقي أقوى.

يظل الفرق بين الملاحظة والتفسير لازماً: وجود اللفظ أو تكرار البناء ملاحظة، أما وصف الآية بالحاكمة أو الوزر أو الخدمة فحكم تفسيري يحتاج إلى تعليل ولا يتحول إلى حقيقة نصية غير قابلة للنقاش.

مصفوفة الباب

الحقل	السؤال	المخرج
المجال	ما مستوى السؤال؟	حد الوظيفة
المرشح	ما الآيات المرشحة؟	قائمة معللة
القرينة	ما اللسان والسياق والتصريف؟	أدلة مؤيدة ونافية
الوظيفة	حاكمة أم مؤسسة أم وزارة أم غيرها؟	تصنيف بدرجة
البديل	ما الفرضية المنافسة؟	اختبار مضاد
الإصدار	ما الذي قد يغير النتيجة؟	مراجعة موثقة

الباب العاشر: الحاكمية والتصريف والشبكات العابرة للسور

يفتح الباب بالسؤال عن الحاكمية والتصريف والشبكات العابرة للسور، ويقرر مبدئياً أن التصريف عبر السور يثبت أو يقيد الوظيفة ويمنع بناء الحاكمية من موضع واحد.

سؤال الباب وفرضية البناء

التصريف عبر السور يثبت أو يقيد الوظيفة ويمنع بناء الحاكمية من موضع واحد. وتبدأ المراجعة من تحديد السؤال؛ لأن الآية قد تكون حاكمةً في مستوى مفهومي وخادمة في مستوى جزئي، ولا تناقض في ذلك إذا صُرح بالمجال.

يتصل هذا الباب بـ«التصريف» و«النظائر». ويجب ألا تُفهم العلاقة على أنها ترتيب قيمة بين آيات القرآن، بل وصف لعمل كل آية في بناء تفسيري محدد يملك سؤالاً وحدوداً ونسخةً من المدونة.

تُجمع قرائن «السور» من اللسان والتركيب والسياق والمقطع والسورة والتصريف والمحكمات والمقابلات والتأجج. ولا يكفي شاهد واحد لإثبات الوظيفة إذا كانت هناك آيات تقيدتها أو تنقلها إلى مستوى آخر.

يُختبر المرشح للحاكمية بسؤالين مضادين: هل يستطيع تفسير العقد الأخرى من غير إلغاء خصوصيتها؟ وهل يبقى مركزياً إذا أدخلت الآيات النافية والاستثنائية والمقابلة؟ فإذا فشل خُفضت رتبته أو قُيد مجاله.

من الخلل أن يُختار اللفظ الأكثر تكراراً أو الآية الأشهر أو الآية الأقرب إلى مذهب الباحث بوصفها حاكمةً. كما يخطئ من يجعل كل آية محكمة حاكمةً لكل شبكة، أو من يعامل الخادمة كأنها هامش لا قيمة له.

تُبنى الحاكمية من شبكة موزونة. ويُسجل الحكم في بطاقة تتضمن نوع الوظيفة ومجالها وقرائنها والبديل المنافس ودرجة الثقة وتاريخ المراجعة، حتى يكون التصنيف قابلاً للتكرار والاعتراض.

في باب «الحاكمية والتصريف والشبكات العابرة للسور» تُختبر النتيجة على مثال مؤيد وآخر حدي وثالث مخالف، ويُذكر ما الذي سيتغير إذا تغير مستوى السؤال أو اتسعت المدونة أو ظهر تفسير لغوي أو سياق أقوى.

يظل الفرق بين الملاحظة والتفسير لازماً: وجود اللفظ أو تكرار البناء ملاحظة، أما وصف الآية بالحاكمية أو الوزر أو الخادمة فحكم تفسيري يحتاج إلى تعليل ولا يتحول إلى حقيقة نصية غير قابلة للنقاش.

التحرير المفهومي

التصريف عبر السور يثبت أو يقيد الوظيفة ويمنع بناء الحاكمية من موضع واحد. وتبدأ المراجعة من تحديد السؤال؛ لأن الآية قد تكون حاكمةً في مستوى مفهومي وخادمة في مستوى جزئي، ولا تناقض في ذلك إذا صُرح بالجمال.

يتصل هذا الباب بـ«النظائر» و«السور». ويجب ألا تفهم العلاقة على أنها ترتيب قيمة بين آيات القرآن، بل وصف لعمل كل آية في بناء تفسيري محدد يملك سؤالاً وحدوداً ونسخةً من المدونة.

تُجمع قرائن «التكرار» من اللسان والتركيب والسياق والمقطع والسورة والتصريف والمحكات والمقابلات والنتائج. ولا يكفي شاهد واحد لإثبات الوظيفة إذا كانت هناك آيات تقيدتها أو تنقلها إلى مستوى آخر.

يُختبر المرشح للحاكمة بسؤالين مضادين: هل يستطيع تفسير العقد الأخرى من غير إلغاء خصوصيتها؟ وهل يبقى مركزياً إذا أدخلت الآيات النافية والاستثنائية والمقابلة؟ فإذا فشل خففت رتبته أو قيد مجاله.

من الخلل أن يُختار اللفظ الأكثر تكراراً أو الآية الأشهر أو الآية الأقرب إلى مذهب الباحث بوصفها حاكمةً. كما يخطئ من يجعل كل آية محكمة حاكمةً لكل شبكة، أو من يعامل الخادمة كأنها هامش لا قيمة له.

تُبنى الحاكمية من شبكة موزونة. ويسجل الحكم في بطاقة تتضمن نوع الوظيفة ومجالها وقرائنها والبديل المنافس ودرجة الثقة وتاريخ المراجعة، حتى يكون التصنيف قابلاً للتكرار والاعتراض.

في باب «الحاكمة والتصريف والشبكات العابرة للسور» تُختبر النتيجة على مثال مؤيد وآخر حدي وثالث مخالف، ويذكر ما الذي سيتغير إذا تغير مستوى السؤال أو اتسعت المدونة أو ظهر تفسير لغوي أو سياقي أقوى.

يظل الفرق بين الملاحظة والتفسير لازماً: وجود اللفظ أو تكرار البناء ملاحظة، أما وصف الآية بالحاكمة أو الوزر أو الخادمة فحكم تفسيري يحتاج إلى تعليل ولا يتحول إلى حقيقة نصية غير قابلة للنقاش.

المدونة والقرائن

التصريف عبر السور يثبت أو يقيد الوظيفة ويمنع بناء الحاكمية من موضع واحد. وتبدأ المراجعة من تحديد السؤال؛ لأن الآية قد تكون حاكمةً في مستوى مفهومي وخادمة في مستوى جزئي، ولا تناقض في ذلك إذا صُرح بالجمال.

يتصل هذا الباب بـ«السور» و«التكرار». ويجب ألا تُفهم العلاقة على أنها ترتيب قيمة بين آيات القرآن، بل وصف لعمل كل آية في بناء تفسيري محدد يملك سؤالاً وحدوداً ونسخةً من المدونة. تُجمع قرائن «التوزيع» من اللسان والتركيب والسياق والمقطع والسورة والتصريف والمحركات والمقابلات والنتائج. ولا يكفي شاهد واحد لإثبات الوظيفة إذا كانت هناك آيات تقيدتها أو تنقلها إلى مستوى آخر.

يُختبر المرشح للحاكمية بسؤالين مضادين: هل يستطيع تفسير العقد الأخرى من غير إلغاء خصوصيتها؟ وهل يبقى مركزياً إذا أدخلت الآيات النافية والاستثنائية والمقابلة؟ فإذا فشل خُفضت رتبته أو قُيد مجاله.

من الخلل أن يُختار اللفظ الأكثر تكراراً أو الآية الأشهر أو الآية الأقرب إلى مذهب الباحث بوصفها حاكمية. كما يخطئ من يجعل كل آية محكمة حاكمية لكل شبكة، أو من يعامل الخادمة كأنها هامش لا قيمة له.

تُبنى الحاكمية من شبكة موزونة. ويُسجل الحكم في بطاقة تتضمن نوع الوظيفة ومجالها وقرائنها والبديل المنافس ودرجة الثقة وتاريخ المراجعة، حتى يكون التصنيف قابلاً للتكرار والاعتراض.

في باب «الحاكمية والتصريف والشبكات العابرة للسور» تُختبر النتيجة على مثال مؤيد وآخر حدي وثالث مخالف، ويُذكر ما الذي سيتغير إذا تغير مستوى السؤال أو اتسعت المدونة أو ظهر تفسير لغوي أو سياتي أقوى.

يظل الفرق بين الملاحظة والتفسير لازماً: وجود اللفظ أو تكرار البناء ملاحظة، أما وصف الآية بالحاكمية أو الوزر أو الخدمة فحكم تفسيري يحتاج إلى تعليل ولا يتحول إلى حقيقة نصية غير قابلة للنقاش.

آليات الإثبات والترجيح

التصريف عبر السور يثبت أو يقيد الوظيفة ويمنع بناء الحاكمية من موضع واحد. وتبدأ المراجعة من تحديد السؤال؛ لأن الآية قد تكون حاكمية في مستوى مفهومي وخدمة في مستوى جزئي، ولا تناقض في ذلك إذا صُرح بالجمال.

يتصل هذا الباب بـ«التكرار» و«التوزيع». ويجب ألا تُفهم العلاقة على أنها ترتيب قيمة بين آيات القرآن، بل وصف لعمل كل آية في بناء تفسيري محدد يملك سؤالاً وحدوداً ونسخةً من المدونة.

تُجمع قرائن «التصريف» من اللسان والتركيب والسياق والمقطع والسورة والتصريف والمحكمات والمقابلات والنتائج. ولا يكفي شاهد واحد لإثبات الوظيفة إذا كانت هناك آيات تقيدها أو تنقلها إلى مستوى آخر.

يُختبر المرشح للحاكمية بسؤالين مضادين: هل يستطيع تفسير العقد الأخرى من غير إلغاء خصوصيتها؟ وهل يبقى مركزياً إذا أدخلت الآيات النافية والاستثنائية والمقابلة؟ فإذا فشل خُفضت رتبته أو قيد مجاله.

من الخلل أن يُختار اللفظ الأكثر تكراراً أو الآية الأشهر أو الآية الأقرب إلى مذهب الباحث بوصفها حاكمية. كما يخطئ من يجعل كل آية محكمة حاكمية لكل شبكة، أو من يعامل الخادمة كأنها هامش لا قيمة له.

تُبنى الحاكمية من شبكة موزونة. ويُسجل الحكم في بطاقة تتضمن نوع الوظيفة ومجالها وقرائنها والبديل المنافس ودرجة الثقة وتاريخ المراجعة، حتى يكون التصنيف قابلاً للتكرار والاعتراض.

في باب «الحاكمية والتصريف والشبكات العابرة للسور» تُختبر النتيجة على مثال مؤيد وآخر حدي وثالث مخالف، ويذكر ما الذي سيتغير إذا تغير مستوى السؤال أو اتسعت المدونة أو ظهر تفسير لغوي أو سياقي أقوى.

يظل الفرق بين الملاحظة والتفسير لازماً: وجود اللفظ أو تكرار البناء ملاحظة، أما وصف الآية بالحاكمية أو الوزر أو الخادمة فحكم تفسيري يحتاج إلى تعليل ولا يتحول إلى حقيقة نصية غير قابلة للنقاش.

الحدود والمغالطات

التصريف عبر السور يثبت أو يقيد الوظيفة ويمنع بناء الحاكمية من موضع واحد. وتبدأ المراجعة من تحديد السؤال؛ لأن الآية قد تكون حاكمية في مستوى مفهومي وخادمة في مستوى جزئي، ولا تناقض في ذلك إذا صرح بالجمال.

يتصل هذا الباب بـ«التوزيع» و«التصريف». ويجب ألا تفهم العلاقة على أنها ترتيب قيمة بين آيات القرآن، بل وصف لعمل كل آية في بناء تفسيري محدد يملك سؤالاً وحدوداً ونسخة من المدونة.

تُجمع قرائن «النظائر» من اللسان والتركيب والسياق والمقطع والسورة والتصريف والمحكمات والمقابلات والنتائج. ولا يكفي شاهد واحد لإثبات الوظيفة إذا كانت هناك آيات تقيدها أو تنقلها إلى مستوى آخر.

يُختبر المرشح للحاكمية بسؤالين مضادين: هل يستطيع تفسير العقد الأخرى من غير إلغاء خصوصيتها؟ وهل يبقى مركزياً إذا أدخلت الآيات النافية والاستثنائية والمقابلة؟ فإذا فشل خُفضت رتبته أو قيد مجاله.

من الخلل أن يُختار اللفظ الأكثر تكراراً أو الآية الأشهر أو الآية الأقرب إلى مذهب الباحث بوصفها حاكمة. كما يخطئ من يجعل كل آية محكمة حاكمة لكل شبكة، أو من يعامل الخدمة كأنها هامش لا قيمة له.

تُبنى الحاكمية من شبكة موزونة. ويُسجل الحكم في بطاقة تتضمن نوع الوظيفة ومجالها وقرائنها والبديل المنافس ودرجة الثقة وتاريخ المراجعة، حتى يكون التصنيف قابلاً للتكرار والاعتراض.

في باب «الحاكمية والتصريف والشبكات العابرة للسور» تُختبر النتيجة على مثال مؤيد وآخر حدي وثالث مخالف، ويُذكر ما الذي سيتغير إذا تغير مستوى السؤال أو اتسعت المدونة أو ظهر تفسير لغوي أو سياقي أقوى.

يظل الفرق بين الملاحظة والتفسير لازماً: وجود اللفظ أو تكرار البناء ملاحظة، أما وصف الآية بالحاكمية أو الوزر أو الخدمة فحكم تفسيري يحتاج إلى تعليل ولا يتحول إلى حقيقة نصية غير قابلة للنقاش.

التطبيقات والاختبارات

التصريف عبر السور يثبت أو يقيد الوظيفة ويمنع بناء الحاكمية من موضع واحد. وتبدأ المراجعة من تحديد السؤال؛ لأن الآية قد تكون حاكمة في مستوى مفهومي وخدمة في مستوى جزئي، ولا تناقض في ذلك إذا صرح بالمجال.

يتصل هذا الباب بـ«التصريف» و«النظائر». ويجب ألا تفهم العلاقة على أنها ترتيب قيمة بين آيات القرآن، بل وصف لعمل كل آية في بناء تفسيري محدد يملك سؤالاً وحدوداً ونسخة من المدونة.

تُجمع قرائن «السور» من اللسان والتركيب والسياق والمقطع والسورة والتصريف والمحكمات والمقابلات والنتائج. ولا يكفي شاهد واحد لإثبات الوظيفة إذا كانت هناك آيات تقيدتها أو تنقلها إلى مستوى آخر.

يُختبر المرشح للحاكمية بسؤالين مضادين: هل يستطيع تفسير العقد الأخرى من غير إلغاء خصوصيتها؟ وهل يبقى مركزياً إذا أدخلت الآيات النافية والاستثنائية والمقابلة؟ فإذا فشل خُفضت رتبته أو قيد مجاله.

من الخلل أن يُختار اللفظ الأكثر تكراراً أو الآية الأشهر أو الآية الأقرب إلى مذهب الباحث بوصفها حاكمةً. كما يخطئ من يجعل كل آية محكمة حاكمةً لكل شبكة، أو من يعامل الخادمة كأنها هامش لا قيمة له.

تُبنى الحاكمية من شبكة موزونة. ويُسجل الحكم في بطاقة تتضمن نوع الوظيفة ومجالها وقرائنها والبديل المنافس ودرجة الثقة وتاريخ المراجعة، حتى يكون التصنيف قابلاً للتكرار والاعتراض.

في باب «الحاكمة والتصريف والشبكات العابرة للسور» تُختبر النتيجة على مثال مؤيد وآخر حدي وثالث مخالف، ويُذكر ما الذي سيتغير إذا تغير مستوى السؤال أو اتسعت المدونة أو ظهر تفسير لغوي أو سياقي أقوى.

يظل الفرق بين الملاحظة والتفسير لازماً: وجود اللفظ أو تكرار البناء ملاحظة، أما وصف الآية بالحاكمة أو الوزر أو الخادمة فحكم تفسيري يحتاج إلى تعليل ولا يتحول إلى حقيقة نصية غير قابلة للنقاش.

القواعد والنتائج

التصريف عبر السور يثبت أو يقيد الوظيفة ويمنع بناء الحاكمية من موضع واحد. وتبدأ المراجعة من تحديد السؤال؛ لأن الآية قد تكون حاكمةً في مستوى مفهومي وخادمة في مستوى جزئي، ولا تناقض في ذلك إذا صُرح بالمجال.

يتصل هذا الباب بـ«النظائر» و«السور». ويجب ألا تفهم العلاقة على أنها ترتيب قيمة بين آيات القرآن، بل وصف لعمل كل آية في بناء تفسيري محدد يملك سؤالاً وحدوداً ونسخةً من المدونة. تُجمع قرائن «التكرار» من اللسان والتركيب والسياق والمقطع والسورة والتصريف والمحجمات والمقابلات والنتائج. ولا يكفي شاهد واحد لإثبات الوظيفة إذا كانت هناك آيات تقيدتها أو تنقلها إلى مستوى آخر.

يُختبر المرشح للحاكمة بسؤالين مضادين: هل يستطيع تفسير العقد الأخرى من غير إلغاء خصوصيتها؟ وهل يبقى مركزياً إذا أدخلت الآيات النافية والاستثنائية والمقابلة؟ فإذا فشل خُفضت رتبته أو قُيد مجاله.

من الخلل أن يُختار اللفظ الأكثر تكراراً أو الآية الأشهر أو الآية الأقرب إلى مذهب الباحث بوصفها حاكمةً. كما يخطئ من يجعل كل آية محكمة حاكمةً لكل شبكة، أو من يعامل الخادمة كأنها هامش لا قيمة له.

تُبنى الحاكمية من شبكة موزونة. ويُسجل الحكم في بطاقة تتضمن نوع الوظيفة ومجالها وقرائنها والبديل المنافس ودرجة الثقة وتاريخ المراجعة، حتى يكون التصنيف قابلاً للتكرار والاعتراض. في باب «الحاكمة والتصريف والشبكات العابرة للسور» تُختبر النتيجة على مثال مؤيد وآخر حدي وثالث مخالف، ويُذكر ما الذي سيتغير إذا تغير مستوى السؤال أو اتسعت المدونة أو ظهر تفسير لغوي أو سياقي أقوى.

يظل الفرق بين الملاحظة والتفسير لازماً: وجود اللفظ أو تكرار البناء ملاحظة، أما وصف الآية بالحاكمة أو الوزر أو الخدمة فحكم تفسيري يحتاج إلى تعليل ولا يتحول إلى حقيقة نصية غير قابلة للنقاش.

مصفوفة الباب

الحقل	السؤال	المخرج
المجال	ما مستوى السؤال؟	حد الوظيفة
المرشح	ما الآيات المرشحة؟	قائمة معللة
القرينة	ما اللسان والسياق والتصريف؟	أدلة مؤيدة ونافية
الوظيفة	حاكمة أم مؤسسة أم وزارة أم غيرها؟	تصنيف بدرجة
البديل	ما الفرضية المنافسة؟	اختبار مضاد
الإصدار	ما الذي قد يغير النتيجة؟	مراجعة موثقة

الباب الحادي عشر: تعدد الآيات الحاكمة وتعدد مستويات السؤال

يفتح الباب بالسؤال عن تعدد الآيات الحاكمة وتعدد مستويات السؤال، ويقرر مبدئياً أن قد تعدد الآيات الحاكمة لأن السؤال له مستويات: لفظي وسوري ومفهومي وسنني ومقاصدي.

سؤال الباب وفرضية البناء

قد تعدد الآيات الحاكمة لأن السؤال له مستويات: لفظي وسوري ومفهومي وسنني ومقاصدي. وتبدأ المراجعة من تحديد السؤال؛ لأن الآية قد تكون حاكمة في مستوى مفهومي وخادمة في مستوى جزئي، ولا تناقض في ذلك إذا صُرح بالمجال.

يتصل هذا الباب بـ«التعدد» و«المستوى». ويجب ألا تُفهم العلاقة على أنها ترتيب قيمة بين آيات القرآن، بل وصف لعمل كل آية في بناء تفسيري محدد يملك سؤالاً وحدوداً ونسخة من المدونة.

تُجمع قرائن «السؤال» من اللسان والتركيب والسياق والمقطع والسورة والتصريف والمحكمات والمقابلات والنتائج. ولا يكفي شاهد واحد لإثبات الوظيفة إذا كانت هناك آيات تقيدّها أو تنقلها إلى مستوى آخر.

يُختبر المرشح للحاكمية بسؤالين مضادين: هل يستطيع تفسير العقد الأخرى من غير إلغاء خصوصيتها؟ وهل يبقى مركزياً إذا أدخلت الآيات النافية والاستثنائية والمقابلة؟ فإذا فشل خُفضت رتبته أو قُيد مجاله.

من الخلل أن يُختار اللفظ الأكثر تكراراً أو الآية الأشهر أو الآية الأقرب إلى مذهب الباحث بوصفها حاكمة. كما يخطئ من يجعل كل آية محكمة حاكمة لكل شبكة، أو من يعامل الخادمة كأنها هامش لا قيمة له.

لا يفرض مركز واحد على كل مستوى. ويسجل الحكم في بطاقة تتضمن نوع الوظيفة ومجالها وقرائنها والبديل المنافس ودرجة الثقة وتاريخ المراجعة، حتى يكون التصنيف قابلاً للتكرار والاعتراض.

في باب «تعدد الآيات الحاكمة وتعدد مستويات السؤال» تُختبر النتيجة على مثال مؤيد وآخر حدي وثالث مخالف، ويذكر ما الذي سيتغير إذا تغير مستوى السؤال أو اتسعت المدونة أو ظهر تفسير لغوي أو سياقي أقوى.

يظل الفرق بين الملاحظة والتفسير لازماً: وجود اللفظ أو تكرار البناء ملاحظة، أما وصف الآية بالحاكمية أو الوزر أو الخدمة فحكم تفسيري يحتاج إلى تعليل ولا يتحول إلى حقيقة نصية غير قابلة للنقاش.

التحرير المفهومي

قد نعدد الآيات الحاكمة لأن السؤال له مستويات: لفظي وسُوري ومفهومي وسنني ومقاصدي. وتبدأ المراجعة من تحديد السؤال؛ لأن الآية قد تكون حاكمية في مستوى مفهومي وخدمة في مستوى جزئي، ولا تناقض في ذلك إذا صُرح بالمجال.

يتصل هذا الباب بـ«المستوى» و«السؤال». ويجب ألا تُفهم العلاقة على أنها ترتيب قيمة بين آيات القرآن، بل وصف لعمل كل آية في بناء تفسيري محدد يملك سؤالاً وحدوداً ونسخة من المدونة.

تُجمع قرائن «الحقل» من اللسان والتركيب والسياق والمقطع والسورة والتصريف والمحكمات والمقابلات والنتائج. ولا يكفي شاهد واحد لإثبات الوظيفة إذا كانت هناك آيات تقيدتها أو تنقلها إلى مستوى آخر.

يُختبر المرشح للحاكمية بسؤالين مضادين: هل يستطيع تفسير العقد الأخرى من غير إلغاء خصوصيتها؟ وهل يبقى مركزياً إذا أدخلت الآيات النافية والاستثنائية والمقابلة؟ فإذا فشل خفضت رتبته أو قيد مجاله.

من الخلل أن يُختار اللفظ الأكثر تكراراً أو الآية الأشهر أو الآية الأقرب إلى مذهب الباحث بوصفها حاكمية. كما يخطئ من يجعل كل آية محكمة حاكمية لكل شبكة، أو من يعامل الخدمة كأنها هامش لا قيمة له.

لا يفرض مركز واحد على كل مستوى. ويُسجل الحكم في بطاقة تتضمن نوع الوظيفة ومجالها وقرائنها والبديل المنافس ودرجة الثقة وتاريخ المراجعة، حتى يكون التصنيف قابلاً للتكرار والاعتراض.

في باب «تعدد الآيات الحاكمة وتعدد مستويات السؤال» تُختبر النتيجة على مثال مؤيد وآخر حدي وثالث مخالف، ويُذكر ما الذي سيتغير إذا تغير مستوى السؤال أو اتسعت المدونة أو ظهر تفسير لغوي أو سياقي أقوى.

يظل الفرق بين الملاحظة والتفسير لازماً: وجود اللفظ أو تكرار البناء ملاحظة، أما وصف الآية بالحاكية أو الوزر أو الخدمة فحكم تفسيري يحتاج إلى تعليل ولا يتحول إلى حقيقة نصية غير قابلة للنقاش.

المدونة والقرائن

قد نعدد الآيات الحاكمة لأن السؤال له مستويات: لفظي وسوري ومفهومي وسني ومقاصدي. وتبدأ المراجعة من تحديد السؤال؛ لأن الآية قد تكون حاكمة في مستوى مفهومي وخدمة في مستوى جزئي، ولا تناقض في ذلك إذا صُرح بالمجال.

يتصل هذا الباب بـ«السؤال» و«الحقل». ويجب ألا تفهم العلاقة على أنها ترتيب قيمة بين آيات القرآن، بل وصف لعمل كل آية في بناء تفسيري محدد يملك سؤالاً وحدوداً ونسخة من المدونة.

تُجمع قرائن «الرتبة» من اللسان والتركيب والسياق والمقطع والسورة والتصريف والمحركات والمقابلات والنتائج. ولا يكفي شاهد واحد لإثبات الوظيفة إذا كانت هناك آيات تقيدتها أو تنقلها إلى مستوى آخر.

يُختبر المرشح للحاكية بسؤالين مضادين: هل يستطيع تفسير العقد الأخرى من غير إلغاء خصوصيتها؟ وهل يبقى مركزياً إذا أدخلت الآيات النافية والاستثنائية والمقابلة؟ فإذا فشل خُفضت رتبته أو قُيد مجاله.

من الخلل أن يُختار اللفظ الأكثر تكراراً أو الآية الأشهر أو الآية الأقرب إلى مذهب الباحث بوصفها حاكمة. كما يخطئ من يجعل كل آية محكمة حاكمة لكل شبكة، أو من يعامل الخدمة كأنها هامش لا قيمة له.

لا يفرض مركز واحد على كل مستوى. ويسجل الحكم في بطاقة تتضمن نوع الوظيفة ومجالها وقرائنها والبديل المنافس ودرجة الثقة وتاريخ المراجعة، حتى يكون التصنيف قابلاً للتكرار والاعتراض.

في باب «تعدد الآيات الحاكمة وتعدد مستويات السؤال» تُختبر النتيجة على مثال مؤيد وآخر حدي وثالث مخالف، ويذكر ما الذي سيتغير إذا تغير مستوى السؤال أو اتسعت المدونة أو ظهر تفسير لغوي أو سياقي أقوى.

يظل الفرق بين الملاحظة والتفسير لازماً: وجود اللفظ أو تكرار البناء ملاحظة، أما وصف الآية بالحاكية أو الوزر أو الخدمة فحكم تفسيري يحتاج إلى تعليل ولا يتحول إلى حقيقة نصية غير قابلة للنقاش.

آليات الإثبات والترجيح

قد نعدد الآيات الحاكمة لأن السؤال له مستويات: لفظي وسُوري ومفهومي وسنني ومقاصدي. وتبدأ المراجعة من تحديد السؤال؛ لأن الآية قد تكون حاكمة في مستوى مفهومي وخادمة في مستوى جزئي، ولا تناقض في ذلك إذا صُرح بالمجال.

يتصل هذا الباب بـ«الحقل» و«الرتبة». ويجب ألا تُفهم العلاقة على أنها ترتيب قيمة بين آيات القرآن، بل وصف لعمل كل آية في بناء تفسيري محدد يملك سؤالاً وحدوداً ونسخة من المدونة.

تُجمع قرائن «التعدد» من اللسان والتركيب والسياق والمقطع والسورة والتصريف والمحكات والمقابلات والنتائج. ولا يكفي شاهد واحد لإثبات الوظيفة إذا كانت هناك آيات تقيدتها أو تنقلها إلى مستوى آخر.

يُختبر المرشح للحاكمية بسؤالين مضادين: هل يستطيع تفسير العقد الأخرى من غير إلغاء خصوصيتها؟ وهل يبقى مركزياً إذا أدخلت الآيات النافية والاستثنائية والمقابلة؟ فإذا فشل خُفضت رتبته أو قيد مجاله.

من الخلل أن يُختار اللفظ الأكثر تكراراً أو الآية الأشهر أو الآية الأقرب إلى مذهب الباحث بوصفها حاكمة. كما يخطئ من يجعل كل آية محكمة حاكمة لكل شبكة، أو من يعامل الخادمة كأنها هامش لا قيمة له.

لا يفرض مركز واحد على كل مستوى. ويسجل الحكم في بطاقة تتضمن نوع الوظيفة ومجالها وقرائنها والبديل المنافس ودرجة الثقة وتاريخ المراجعة، حتى يكون التصنيف قابلاً للتكرار والاعتراض.

في باب «تعدد الآيات الحاكمة وتعدد مستويات السؤال» تُختبر النتيجة على مثال مؤيد وآخر حدي وثالث مخالف، ويذكر ما الذي سيتغير إذا تغير مستوى السؤال أو اتسعت المدونة أو ظهر تفسير لغوي أو سياقي أقوى.

يظل الفرق بين الملاحظة والتفسير لازماً: وجود اللفظ أو تكرار البناء ملاحظة، أما وصف الآية بالحاكمة أو الوزر أو الخادمة فحكم تفسيري يحتاج إلى تعليل ولا يتحول إلى حقيقة نصية غير قابلة للنقاش.

الحدود والمغالطات

قد نعدد الآيات الحاكمة لأن السؤال له مستويات: لفظي وسُوري ومفهومي وسنني ومقاصدي. وتبدأ المراجعة من تحديد السؤال؛ لأن الآية قد تكون حاكمة في مستوى مفهومي وخادمة في مستوى جزئي، ولا تناقض في ذلك إذا صُرح بالمجال.

يتصل هذا الباب بـ«الرتبة» و«التعدد». ويجب ألا تُفهم العلاقة على أنها ترتيب قيمة بين آيات القرآن، بل وصف لعمل كل آية في بناء تفسيري محدد يملك سؤالاً وحدوداً ونسخة من المدونة.

تُجمع قرائن «المستوى» من اللسان والتركيب والسياق والمقطع والسورة والتصريف والمحكات والمقابلات والنتائج. ولا يكفي شاهد واحد لإثبات الوظيفة إذا كانت هناك آيات تقيدتها أو تنقلها إلى مستوى آخر.

يُختبر المرشح للحاكمية بسؤالين مضادين: هل يستطيع تفسير العقد الأخرى من غير إلغاء خصوصيتها؟ وهل يبقى مركزياً إذا أدخلت الآيات النافية والاستثنائية والمقابلة؟ فإذا فشل خُفضت رتبته أو قيد مجاله.

من الخلل أن يُختار اللفظ الأكثر تكراراً أو الآية الأشهر أو الآية الأقرب إلى مذهب الباحث بوصفها حاكمة. كما يخطئ من يجعل كل آية محكمة حاكمة لكل شبكة، أو من يعامل الخادمة كأنها هامش لا قيمة له.

لا يفرض مركز واحد على كل مستوى. ويسجل الحكم في بطاقة تتضمن نوع الوظيفة ومجالها وقرائنها والبديل المنافس ودرجة الثقة وتاريخ المراجعة، حتى يكون التصنيف قابلاً للتكرار والاعتراض.

في باب «تعدد الآيات الحاكمة وتعدد مستويات السؤال» تُختبر النتيجة على مثال مؤيد وآخر حدي وثالث مخالف، ويذكر ما الذي سيتغير إذا تغير مستوى السؤال أو اتسعت المدونة أو ظهر تفسير لغوي أو سياقي أقوى.

يظل الفرق بين الملاحظة والتفسير لازماً: وجود اللفظ أو تكرار البناء ملاحظة، أما وصف الآية بالحاكمية أو الوزر أو الخادمة فحكم تفسيري يحتاج إلى تعليل ولا يتحول إلى حقيقة نصية غير قابلة للنقاش.

التطبيقات والاختبارات

قد نعدد الآيات الحاكمة لأن السؤال له مستويات: لفظي وسُوري ومفهومي وسنني ومقاصدي. وتبدأ المراجعة من تحديد السؤال؛ لأن الآية قد تكون حاكمة في مستوى مفهومي وخادمة في مستوى جزئي، ولا تناقض في ذلك إذا صُرح بالمجال.

يتصل هذا الباب بـ«التعدد» و«المستوى». ويجب ألا تُفهم العلاقة على أنها ترتيب قيمة بين آيات القرآن، بل وصف لعمل كل آية في بناء تفسيري محدد يملك سؤالاً وحدوداً ونسخةً من المدونة.

تُجمع قرائن «السؤال» من اللسان والتركيب والسياق والمقطع والسورة والتصريف والمحكمات والمقابلات والنتائج. ولا يكفي شاهد واحد لإثبات الوظيفة إذا كانت هناك آيات تقيدتها أو تنقلها إلى مستوى آخر.

يُختبر المرشح للحاكمية بسؤالين مضادين: هل يستطيع تفسير العقد الأخرى من غير إلغاء خصوصيتها؟ وهل يبقى مركزياً إذا أدخلت الآيات النافية والاستثنائية والمقابلة؟ فإذا فشل خُفضت رتبته أو قيد مجاله.

من الخلل أن يُختار اللفظ الأكثر تكراراً أو الآية الأشهر أو الآية الأقرب إلى مذهب الباحث بوصفها حاكمة. كما يخطئ من يجعل كل آية محكمة حاكمة لكل شبكة، أو من يعامل الخادمة كأنها هامش لا قيمة له.

لا يُفرض مركز واحد على كل مستوى. ويُسجل الحكم في بطاقة تتضمن نوع الوظيفة ومجالها وقرائنها والبديل المنافس ودرجة الثقة وتاريخ المراجعة، حتى يكون التصنيف قابلاً للتكرار والاعتراض.

في باب «تعدد الآيات الحاكمة وتعدد مستويات السؤال» تُختبر النتيجة على مثال مؤيد وآخر حدي وثالث مخالف، ويُذكر ما الذي سيتغير إذا تغير مستوى السؤال أو اتسعت المدونة أو ظهر تفسير لغوي أو سياقي أقوى.

يظل الفرق بين الملاحظة والتفسير لازماً: وجود اللفظ أو تكرار البناء ملاحظة، أما وصف الآية بالحاكمية أو الوزر أو الخدمة فحكم تفسيري يحتاج إلى تعليل ولا يتحول إلى حقيقة نصية غير قابلة للنقاش.

القواعد والنتائج

قد نعدد الآيات الحاكمة لأن السؤال له مستويات: لفظي وسُوري ومفهومي وسُني ومقاصدي. وتبدأ المراجعة من تحديد السؤال؛ لأن الآية قد تكون حاكمة في مستوى مفهومي وخادمة في مستوى جزئي، ولا تناقض في ذلك إذا صُرح بالمجال.

يتصل هذا الباب بـ«المستوى» و«السؤال». ويجب ألا تفهم العلاقة على أنها ترتيب قيمة بين آيات القرآن، بل وصف لعمل كل آية في بناء تفسيري محدد يملك سؤالاً وحدوداً ونسخةً من المدونة.

تُجمع قرائن «الحقل» من اللسان والتركيب والسياق والمقطع والسورة والتصريف والمحكمات والمقابلات والنتائج. ولا يكفي شاهد واحد لإثبات الوظيفة إذا كانت هناك آيات تقيدتها أو تنقلها إلى مستوى آخر.

يُختبر المرشح للحاكمية بسؤالين مضادين: هل يستطيع تفسير العقد الأخرى من غير إلغاء خصوصيتها؟ وهل يبقى مركزياً إذا أدخلت الآيات النافية والاستثنائية والمقابلة؟ فإذا فشل خفضت رتبته أو قيد مجاله.

من الخلل أن يُختار اللفظ الأكثر تكراراً أو الآية الأشهر أو الآية الأقرب إلى مذهب الباحث بوصفها حاكمة. كما يخطئ من يجعل كل آية محكمة حاكمة لكل شبكة، أو من يعامل الخادمة كأنها هامش لا قيمة له.

لا يُفرض مركز واحد على كل مستوى. ويُسجل الحكم في بطاقة تتضمن نوع الوظيفة ومجالها وقرائنها والبديل المنافس ودرجة الثقة وتاريخ المراجعة، حتى يكون التصنيف قابلاً للتكرار والاعتراض.

في باب «تعدد الآيات الحاكمة وتعدد مستويات السؤال» تُختبر النتيجة على مثال مؤيد وآخر حدي وثالث مخالف، ويُذكر ما الذي سيتغير إذا تغير مستوى السؤال أو اتسعت المدونة أو ظهر تفسير لغوي أو سياقي أقوى.

يظل الفرق بين الملاحظة والتفسير لازماً: وجود اللفظ أو تكرار البناء ملاحظة، أما وصف الآية بالحاكمة أو الوزر أو الخادمة فحكم تفسيري يحتاج إلى تعليل ولا يتحول إلى حقيقة نصية غير قابلة للنقاش.

مصفوفة الباب

الحقل	السؤال	المخرج
المجال	ما مستوى السؤال؟	حد الوظيفة
المرشح	ما الآيات المرشحة؟	قائمة معللة
القرينة	ما اللسان والسياق والتصريف؟	أدلة مؤيدة ونافية
الوظيفة	حاكمة أم مؤسسة أم وزارة أم غيرها؟	تصنيف بدرجة
البديل	ما الفرضية المنافسة؟	اختبار مضاد
الإصدار	ما الذي قد يغير النتيجة؟	مراجعة موثقة

الباب الثاني عشر: تعارض المرشحات والترجيح بين الآيات

يفتح الباب بالسؤال عن تعارض المرشحات والترجيح بين الآيات، ويقرر مبدئياً أن عند تعدد المرشحات يُرجح بالسياق والمحكم والتصريف وقوة العلاقة والقدرة التفسيرية.

سؤال الباب وفرضية البناء

عند تعدد المرشحات يُرجح بالسياق والمحكم والتصريف وقوة العلاقة والقدرة التفسيرية. وتبدأ المراجعة من تحديد السؤال؛ لأن الآية قد تكون حاكمةً في مستوى مفهومي وخادمةً في مستوى جزئي، ولا تناقض في ذلك إذا صُرح بالجمال.

يتصل هذا الباب بـ«التعارض» و«الترجيح». ويجب ألا تُفهم العلاقة على أنها ترتيب قيمة بين آيات القرآن، بل وصف لعمل كل آية في بناء تفسيري محدد يملك سؤالاً وحدوداً ونسخةً من المدونة.

تُجمع قرائن «القرينة» من اللسان والتركيب والسياق والمقطع والسورة والتصريف والمحكمات والمقابلات والنتائج. ولا يكفي شاهد واحد لإثبات الوظيفة إذا كانت هناك آيات تقيدّها أو تنقلها إلى مستوى آخر.

يُختبر المرشح للحاكمية بسؤالين مضادين: هل يستطيع تفسير العقد الأخرى من غير إلغاء خصوصيتها؟ وهل يبقى مركزياً إذا أدخلت الآيات النافية والاستثنائية والمقابلة؟ فإذا فشل خُفضت رتبته أو قُيد مجاله.

من الخلل أن يُختار اللفظ الأكثر تكراراً أو الآية الأشهر أو الآية الأقرب إلى مذهب الباحث بوصفها حاكمةً. كما يخطئ من يجعل كل آية محكمة حاكمة لكل شبكة، أو من يعامل الخادمة كأنها هامش لا قيمة له.

يعلن سبب الترجيح والبديل. ويسجل الحكم في بطاقة تتضمن نوع الوظيفة ومجالها وقرائنها والبديل المنافس ودرجة الثقة وتاريخ المراجعة، حتى يكون التصنيف قابلاً للتكرار والاعتراض.

في باب «تعارض المرشحات والترجيح بين الآيات» تُختبر النتيجة على مثال مؤيد وآخر حدي وثالث مخالف، ويذكر ما الذي سيتغير إذا تغير مستوى السؤال أو اتسعت المدونة أو ظهر تفسير لغوي أو سياق أقوى.

يظل الفرق بين الملاحظة والتفسير لازماً: وجود اللفظ أو تكرار البناء ملاحظة، أما وصف الآية بالحاكمية أو الوزر أو الخدمة فحكم تفسيري يحتاج إلى تعليل ولا يتحول إلى حقيقة نصية غير قابلة للنقاش.

التحرير المفهومي

عند تعدد المرشحات يُرجح بالسياق والمحكم والتصريف وقوة العلاقة والقدرة التفسيرية. وتبدأ المراجعة من تحديد السؤال؛ لأن الآية قد تكون حاكمة في مستوى مفهومي وخادمة في مستوى جزئي، ولا تناقض في ذلك إذا صُرح بالمجال.

يتصل هذا الباب بـ«الترجيح» و«القرينة». ويجب ألا تُفهم العلاقة على أنها ترتيب قيمة بين آيات القرآن، بل وصف لعمل كل آية في بناء تفسيري محدد يملك سؤالاً وحدوداً ونسخة من المدونة.

تُجمع قرائن «الفرضية» من اللسان والتركيب والسياق والمقطع والسورة والتصريف والمحكمات والمقابلات والنتائج. ولا يكفي شاهد واحد لإثبات الوظيفة إذا كانت هناك آيات تقيدتها أو تنقلها إلى مستوى آخر.

يُختبر المرشح للحاكمية بسؤالين مضادين: هل يستطيع تفسير العقد الأخرى من غير إلغاء خصوصيتها؟ وهل يبقى مركزياً إذا أدخلت الآيات النافية والاستثنائية والمقابلة؟ فإذا فشل خفضت رتبته أو قيد مجاله.

من الخلل أن يُختار اللفظ الأكثر تكراراً أو الآية الأشهر أو الآية الأقرب إلى مذهب الباحث بوصفها حاكمة. كما يخطئ من يجعل كل آية محكمة حاكمة لكل شبكة، أو من يعامل الخادمة كأنها هامش لا قيمة له.

يُعلن سبب الترجيح والبديل. ويسجل الحكم في بطاقة تتضمن نوع الوظيفة ومجالها وقرائنها والبديل المنافس ودرجة الثقة وتاريخ المراجعة، حتى يكون التصنيف قابلاً للتكرار والاعتراض.

في باب «تعارض المرشحات والترجيح بين الآيات» تُختبر النتيجة على مثال مؤيد وآخر حدي وثالث مخالف، ويذكر ما الذي سيتغير إذا تغير مستوى السؤال أو اتسعت المدونة أو ظهر تفسير لغوي أو سياقي أقوى.

يظل الفرق بين الملاحظة والتفسير لازماً: وجود اللفظ أو تكرار البناء ملاحظة، أما وصف الآية بالحاكمية أو الوزر أو الخادمة فحكم تفسيري يحتاج إلى تعليل ولا يتحول إلى حقيقة نصية غير قابلة للنقاش.

المدونة والقرائن

عند تعدد المرشحات يُرجح بالسياق والمحكم والتصريف وقوة العلاقة والقدرة التفسيرية. وتبدأ المراجعة من تحديد السؤال؛ لأن الآية قد تكون حاكمةً في مستوى مفهومي وخادمةً في مستوى جزئي، ولا تناقض في ذلك إذا صُرح بالمجال.

يتصل هذا الباب بـ«القرينة» و«الفرضية». ويجب ألا تفهم العلاقة على أنها ترتيب قيمة بين آيات القرآن، بل وصف لعمل كل آية في بناء تفسيري محدد يملك سؤالاً وحدوداً ونسخةً من المدونة.

تُجمع قرائن «الاختبار» من اللسان والتركيب والسياق والمقطع والسورة والتصريف والمحكمات والمقابلات والنتائج. ولا يكفي شاهد واحد لإثبات الوظيفة إذا كانت هناك آيات تقيدتها أو تنقلها إلى مستوى آخر.

يُختبر المرشح للحاكمية بسؤالين مضادين: هل يستطيع تفسير العقد الأخرى من غير إلغاء خصوصيتها؟ وهل يبقى مركباً إذا أدخلت الآيات النافية والاستثنائية والمقابلة؟ فإذا فشل خففت رتبته أو قيد مجاله.

من الخلل أن يُختار اللفظ الأكثر تكراراً أو الآية الأشهر أو الآية الأقرب إلى مذهب الباحث بوصفها حاكمةً. كما يخطئ من يجعل كل آية محكمة حاكمة لكل شبكة، أو من يعامل الخادمة كأنها هامش لا قيمة له.

يُعلن سبب الترجيح والبديل. ويسجل الحكم في بطاقة تتضمن نوع الوظيفة ومجالها وقرائنها والبديل المنافس ودرجة الثقة وتاريخ المراجعة، حتى يكون التصنيف قابلاً للتكرار والاعتراض.

في باب «تعارض المرشحات والترجيح بين الآيات» تُختبر النتيجة على مثال مؤيد وآخر حدي وثالث مخالف، ويذكر ما الذي سيتغير إذا تغير مستوى السؤال أو اتسعت المدونة أو ظهر تفسير لغوي أو سياقي أقوى.

يظل الفرق بين الملاحظة والتفسير لازماً: وجود اللفظ أو تكرار البناء ملاحظة، أما وصف الآية بالحاكمية أو الوزر أو الخدمة فحكم تفسيري يحتاج إلى تعليل ولا يتحول إلى حقيقة نصية غير قابلة للنقاش.

آيات الإثبات والترجيح

عند تعدد المرشحات يُرجح بالسياق والمحكم والتصريف وقوة العلاقة والقدرة التفسيرية. وتبدأ المراجعة من تحديد السؤال؛ لأن الآية قد تكون حاكمةً في مستوى مفهومي وخادمةً في مستوى جزئي، ولا تناقض في ذلك إذا صُرح بالمجال.

يتصل هذا الباب بـ«الفرضية» و«الاختبار». ويجب ألا تفهم العلاقة على أنها ترتيب قيمة بين آيات القرآن، بل وصف لعمل كل آية في بناء تفسيري محدد يملك سؤالاً وحدوداً ونسخة من المدونة.

تُجمع قرائن «التعارض» من اللسان والتركيب والسياق والمقطع والسورة والتصريف والمحجمات والمقابلات والنتائج. ولا يكفي شاهد واحد لإثبات الوظيفة إذا كانت هناك آيات تقيدتها أو تنقلها إلى مستوى آخر.

يُختبر المرشح للحاكمية بسؤالين مضادين: هل يستطيع تفسير العقد الأخرى من غير إلغاء خصوصيتها؟ وهل يبقى مركزياً إذا أدخلت الآيات النافية والاستثنائية والمقابلة؟ فإذا فشل خففت رتبته أو قيد مجاله.

من الخلل أن يُختار اللفظ الأكثر تكراراً أو الآية الأشهر أو الآية الأقرب إلى مذهب الباحث بوصفها حاكمية. كما يخطئ من يجعل كل آية محكمة حاكمية لكل شبكة، أو من يعامل الخادمة كأنها هامش لا قيمة له.

يُعلن سبب الترجيح والبديل. ويسجل الحكم في بطاقة تتضمن نوع الوظيفة ومجالها وقرائنها والبديل المنافس ودرجة الثقة وتاريخ المراجعة، حتى يكون التصنيف قابلاً للتكرار والاعتراض.

في باب «تعارض المرشحات والترجيح بين الآيات» تُختبر النتيجة على مثال مؤيد وآخر حدي وثالث مخالف، ويذكر ما الذي سيتغير إذا تغير مستوى السؤال أو اتسعت المدونة أو ظهر تفسير لغوي أو سياقي أقوى.

يظل الفرق بين الملاحظة والتفسير لازماً: وجود اللفظ أو تكرار البناء ملاحظة، أما وصف الآية بالحاكمية أو الوزر أو الخدمة فحكم تفسيري يحتاج إلى تعليل ولا يتحول إلى حقيقة نصية غير قابلة للنقاش.

الحدود والمغالطات

عند تعدد المرشحات يُرّجح بالسياق والمحكم والتصريف وقوة العلاقة والقدرة التفسيرية. وتبدأ المراجعة من تحديد السؤال؛ لأن الآية قد تكون حاكمية في مستوى مفهومي وخادمة في مستوى جزئي، ولا تناقض في ذلك إذا صرح بالمجال.

يتصل هذا الباب بـ«الاختبار» و«التعارض». ويجب ألا تفهم العلاقة على أنها ترتيب قيمة بين آيات القرآن، بل وصف لعمل كل آية في بناء تفسيري محدد يملك سؤالاً وحدوداً ونسخة من المدونة.

تُجمع قرائن «الترجيح» من اللسان والتركيب والسياق والمقطع والسورة والتصريف والمحكمات والمقابلات والنتائج. ولا يكفي شاهد واحد لإثبات الوظيفة إذا كانت هناك آيات تقيدها أو تنقلها إلى مستوى آخر.

يُختبر المرشح للحاكمية بسؤالين مضادين: هل يستطيع تفسير العقد الأخرى من غير إلغاء خصوصيتها؟ وهل يبقى مركزياً إذا أدخلت الآيات النافية والاستثنائية والمقابلة؟ فإذا فشل خُفضت رتبته أو قيد مجاله.

من الخلل أن يُختار اللفظ الأكثر تكراراً أو الآية الأشهر أو الآية الأقرب إلى مذهب الباحث بوصفها حاكمية. كما يخطئ من يجعل كل آية محكمة حاكمية لكل شبكة، أو من يعامل الخادمة كأنها هامش لا قيمة له.

يُعلن سبب الترجيح والبديل. ويُسجل الحكم في بطاقة تتضمن نوع الوظيفة ومجالها وقرائنها والبديل المنافس ودرجة الثقة وتاريخ المراجعة، حتى يكون التصنيف قابلاً للتكرار والاعتراض.

في باب «تعارض المرشحات والترجيح بين الآيات» تُختبر النتيجة على مثال مؤيد وآخر حدي وثالث مخالف، ويذكر ما الذي سيتغير إذا تغير مستوى السؤال أو اتسعت المدونة أو ظهر تفسير لغوي أو سياقي أقوى.

يظل الفرق بين الملاحظة والتفسير لازماً: وجود اللفظ أو تكرار البناء ملاحظة، أما وصف الآية بالحاكمية أو الوزر أو الخادمة فحكم تفسيري يحتاج إلى تعليل ولا يتحول إلى حقيقة نصية غير قابلة للنقاش.

التطبيقات والاختبارات

عند تعدد المرشحات يُرجح بالسياق والمحكم والتصريف وقوة العلاقة والقدرة التفسيرية. وتبدأ المراجعة من تحديد السؤال؛ لأن الآية قد تكون حاكمية في مستوى مفهومي وخادمة في مستوى جزئي، ولا تناقض في ذلك إذا صرح بالمجال.

يتصل هذا الباب بـ«التعارض» و«الترجيح». ويجب ألا تفهم العلاقة على أنها ترتيب قيمة بين آيات القرآن، بل وصف لعمل كل آية في بناء تفسيري محدد يملك سؤالاً وحدوداً ونسخة من المدونة.

تُجمع قرائن «القرينة» من اللسان والتركيب والسياق والمقطع والسورة والتصريف والمحكمات والمقابلات والنتائج. ولا يكفي شاهد واحد لإثبات الوظيفة إذا كانت هناك آيات تقيدها أو تنقلها إلى مستوى آخر.

يُختبر المرشح للحاكمية بسؤالين مضادين: هل يستطيع تفسير العقد الأخرى من غير إلغاء خصوصيتها؟ وهل يبقى مركزياً إذا أدخلت الآيات النافية والاستثنائية والمقابلة؟ فإذا فشل خُفضت رتبته أو قيد مجاله.

من الخلل أن يُختار اللفظ الأكثر تكراراً أو الآية الأشهر أو الآية الأقرب إلى مذهب الباحث بوصفها حاكمية. كما يخطئ من يجعل كل آية محكمة حاكمية لكل شبكة، أو من يعامل الخادمة كأنها هامش لا قيمة له.

يُعلن سبب الترجيح والبدل. ويُسجل الحكم في بطاقة تتضمن نوع الوظيفة ومجالها وقرائنها والبدل المنافس ودرجة الثقة وتاريخ المراجعة، حتى يكون التصنيف قابلاً للتكرار والاعتراض.

في باب «تعارض المرشحات والترجيح بين الآيات» تُختبر النتيجة على مثال مؤيد وآخر حدي وثالث مخالف، ويُذكر ما الذي سيتغير إذا تغير مستوى السؤال أو اتسعت المدونة أو ظهر تفسير لغوي أو سياقي أقوى.

يظل الفرق بين الملاحظة والتفسير لازماً: وجود اللفظ أو تكرار البناء ملاحظة، أما وصف الآية بالحاكمية أو الوزر أو الخادمة فحكم تفسيري يحتاج إلى تعليل ولا يتحول إلى حقيقة نصية غير قابلة للنقاش.

القواعد والنتائج

عند تعدد المرشحات يُرجح بالسياق والمحكم والتصريف وقوة العلاقة والقدرة التفسيرية. وتبدأ المراجعة من تحديد السؤال؛ لأن الآية قد تكون حاكمية في مستوى مفهومي وخادمة في مستوى جزئي، ولا تناقض في ذلك إذا صرح بالمجال.

يتصل هذا الباب بـ«الترجيح» و«القرينة». ويجب ألا تُفهم العلاقة على أنها ترتيب قيمة بين آيات القرآن، بل وصف لعمل كل آية في بناء تفسيري محدد يملك سؤالاً وحدوداً ونسخة من المدونة.

تُجمع قرائن «الفرضية» من اللسان والتركيب والسياق والمقطع والسورة والتصريف والمحكمات والمقابلات والنتائج. ولا يكفي شاهد واحد لإثبات الوظيفة إذا كانت هناك آيات تقيدها أو تنقلها إلى مستوى آخر.

يُختبر المرشح للحاكمية بسؤالين مضادين: هل يستطيع تفسير العقد الأخرى من غير إلغاء خصوصيتها؟ وهل يبقى مركزياً إذا أدخلت الآيات النافية والاستثنائية والمقابلة؟ فإذا فشل خُفضت رتبته أو قيد مجاله.

من الخلل أن يُختار اللفظ الأكثر تكراراً أو الآية الأشهر أو الآية الأقرب إلى مذهب الباحث بوصفها حاكمةً. كما يخطئ من يجعل كل آية محكمة حاكمةً لكل شبكة، أو من يعامل الخدمة كأنها هامش لا قيمة له.

يُعلن سبب الترجيح والبديل. ويُسجل الحكم في بطاقة تتضمن نوع الوظيفة ومجالها وقراءتها والبديل المنافس ودرجة الثقة وتاريخ المراجعة، حتى يكون التصنيف قابلاً للتكرار والاعتراض.

في باب «تعارض المرشحات والترجيح بين الآيات» تُختبر النتيجة على مثال مؤيد وآخر حدي وثالث مخالف، ويُذكر ما الذي سيتغير إذا تغير مستوى السؤال أو اتسعت المدونة أو ظهر تفسير لغوي أو سياقي أقوى.

يظل الفرق بين الملاحظة والتفسير لازماً: وجود اللفظ أو تكرار البناء ملاحظة، أما وصف الآية بالحاكمة أو الوزر أو الخدمة فحكم تفسيري يحتاج إلى تعليل ولا يتحول إلى حقيقة نصية غير قابلة للنقاش.

مصنوفة الباب

الحقل	السؤال	المخرج
المجال	ما مستوى السؤال؟	حد الوظيفة
المرشح	ما الآيات المرشحة؟	قائمة معللة
القرينة	ما اللسان والسياق والتصريف؟	أدلة مؤيدة ونافية
الوظيفة	حاكمة أم مؤسسة أم وزارة أم غيرها؟	تصنيف بدرجة
البديل	ما الفرضية المنافسة؟	اختبار مضاد
الإصدار	ما الذي قد يغير النتيجة؟	مراجعة موثقة

الباب الثالث عشر: المراتب والتفسير والاستنباط والتطبيق

يفتح الباب بالسؤال عن المراتب والتفسير والاستنباط والتطبيق، ويقرر مبدئياً أن مراتب الآيات تخص التفسير أولاً، ولا تتحول مباشرة إلى حكم فقهي أو عقدي أو تطبيقي.

سؤال الباب وفرضية البناء

مراتب الآيات تخص التفسير أولاً، ولا تتحول مباشرة إلى حكم فقهي أو عقدي أو تطبيقي. وتبدأ المراجعة من تحديد السؤال؛ لأن الآية قد تكون حاكمة في مستوى مفهومي وخادمة في مستوى جزئي، ولا تناقض في ذلك إذا صُرح بالجمال.

يتصل هذا الباب بـ«التفسير» و«الاستنباط». ويجب ألا تُفهم العلاقة على أنها ترتيب قيمة بين آيات القرآن، بل وصف لعمل كل آية في بناء تفسيري محدد يملك سؤالاً وحدوداً ونسخة من المدونة.

تُجمع قرائن «التطبيق» من اللسان والتركيب والسياق والمقطع والسورة والتصريف والمحكمات والمقابلات والنتائج. ولا يكفي شاهد واحد لإثبات الوظيفة إذا كانت هناك آيات تقيدّها أو تنقلها إلى مستوى آخر.

يُختبر المرشح للحاكمية بسؤالين مضادين: هل يستطيع تفسير العقد الأخرى من غير إلغاء خصوصيتها؟ وهل يبقى مركزياً إذا أدخلت الآيات النافية والاستثنائية والمقابلة؟ فإذا فشل خُفضت رتبته أو قُيد مجاله.

من الخلل أن يُختار اللفظ الأكثر تكراراً أو الآية الأشهر أو الآية الأقرب إلى مذهب الباحث بوصفها حاكمة. كما يخطئ من يجعل كل آية محكمة حاكمة لكل شبكة، أو من يعامل الخادمة كأنها هامش لا قيمة له.

يفصل بناء المعنى من بناء الحكم. ويسجل الحكم في بطاقة تتضمن نوع الوظيفة ومجالها وقرائنها والبديل المنافس ودرجة الثقة وتاريخ المراجعة، حتى يكون التصنيف قابلاً للتكرار والاعتراض.

في باب «المراتب والتفسير والاستنباط والتطبيق» تُختبر النتيجة على مثال مؤيد وآخر حدي وثالث مخالف، ويذكر ما الذي سيتغير إذا تغير مستوى السؤال أو اتسعت المدونة أو ظهر تفسير لغوي أو سياقي أقوى.

يظل الفرق بين الملاحظة والتفسير لازماً: وجود اللفظ أو تكرار البناء ملاحظة، أما وصف الآية بالحاكمية أو الوزر أو الخدمة فحكم تفسيري يحتاج إلى تعليل ولا يتحول إلى حقيقة نصية غير قابلة للنقاش.

التحرير المفهومي

مراتب الآيات تخص التفسير أولاً، ولا تتحول مباشرةً إلى حكم فقهي أو عقدي أو تطبيقي. وتبدأ المراجعة من تحديد السؤال؛ لأن الآية قد تكون حاكمة في مستوى مفهومي وخادمة في مستوى جزئي، ولا تناقض في ذلك إذا صُرح بالمجال.

يتصل هذا الباب بـ«الاستنباط» و«التطبيق». ويجب ألا تفهم العلاقة على أنها ترتيب قيمة بين آيات القرآن، بل وصف لعمل كل آية في بناء تفسيري محدد يملك سؤالاً وحدوداً ونسخةً من المدونة.

تُجمع قرائن «الحجية» من اللسان والتركيب والسياق والمقطع والسورة والتصريف والمحكمات والمقابلات والنتائج. ولا يكفي شاهد واحد لإثبات الوظيفة إذا كانت هناك آيات تقيدتها أو تنقلها إلى مستوى آخر.

يُختبر المرشح للحاكمية بسؤالين مضادين: هل يستطيع تفسير العقد الأخرى من غير إلغاء خصوصيتها؟ وهل يبقى مركزياً إذا أدخلت الآيات النافية والاستثنائية والمقابلة؟ فإذا فشل خُفضت رتبته أو قيد مجاله.

من الخلل أن يُختار اللفظ الأكثر تكراراً أو الآية الأشهر أو الآية الأقرب إلى مذهب الباحث بوصفها حاكمة. كما يخطئ من يجعل كل آية محكمة حاكمة لكل شبكة، أو من يعامل الخادمة كأنها هامش لا قيمة له.

يُفصل بناء المعنى من بناء الحكم. ويُسجل الحكم في بطاقة تتضمن نوع الوظيفة ومجالها وقرائنها والبديل المنافس ودرجة الثقة وتاريخ المراجعة، حتى يكون التصنيف قابلاً للتكرار والاعتراض.

في باب «المراتب والتفسير والاستنباط والتطبيق» تُختبر النتيجة على مثال مؤيد وآخر حدي وثالث مخالف، ويُذكر ما الذي سيتغير إذا تغير مستوى السؤال أو اتسعت المدونة أو ظهر تفسير لغوي أو سياقي أقوى.

يظل الفرق بين الملاحظة والتفسير لازماً: وجود اللفظ أو تكرار البناء ملاحظة، أما وصف الآية بالحاكمية أو الوزر أو الخادمة فحكم تفسيري يحتاج إلى تعليل ولا يتحول إلى حقيقة نصية غير قابلة للنقاش.

المدونة والقرائن

مراتب الآيات تخص التفسير أولاً، ولا تتحول مباشرةً إلى حكم فقهي أو عقدي أو تطبيقي. وتبدأ المراجعة من تحديد السؤال؛ لأن الآية قد تكون حاكمةً في مستوى مفهومي وخادمةً في مستوى جزئي، ولا تناقض في ذلك إذا صُرح بالمجال.

يتصل هذا الباب بـ«التطبيق» و«الحجية». ويجب ألا تفهم العلاقة على أنها ترتيب قيمة بين آيات القرآن، بل وصف لعمل كل آية في بناء تفسيري محدد يملك سؤالاً وحدوداً ونسخةً من المدونة.

تُجمع قرائن «المناط» من اللسان والتركيب والسياق والمقطع والسورة والتصريف والمحكمات والمقابلات والنتائج. ولا يكفي شاهد واحد لإثبات الوظيفة إذا كانت هناك آيات تقيدتها أو تنقلها إلى مستوى آخر.

يُختبر المرشح للحاكمية بسؤالين مضادين: هل يستطيع تفسير العقد الأخرى من غير إلغاء خصوصيتها؟ وهل يبقى مركزياً إذا أدخلت الآيات النافية والاستثنائية والمقابلة؟ فإذا فشل خفضت رتبته أو قيد مجاله.

من الخلل أن يُختار اللفظ الأكثر تكراراً أو الآية الأشهر أو الآية الأقرب إلى مذهب الباحث بوصفها حاكمةً. كما يخطئ من يجعل كل آية محكمة حاكمةً لكل شبكة، أو من يعامل الخادمة كأنها هامش لا قيمة له.

يفصل بناء المعنى من بناء الحكم. ويسجل الحكم في بطاقة تتضمن نوع الوظيفة ومجالها وقرائنها والبديل المنافس ودرجة الثقة وتاريخ المراجعة، حتى يكون التصنيف قابلاً للتكرار والاعتراض. في باب «المراتب والتفسير والاستنباط والتطبيق» تُختبر النتيجة على مثال مؤيد وآخر حدي وثالث مخالف، ويذكر ما الذي سيتغير إذا تغير مستوى السؤال أو اتسعت المدونة أو ظهر تفسير لغوي أو سياق أقوى.

يظل الفرق بين الملاحظة والتفسير لازماً: وجود اللفظ أو تكرار البناء ملاحظة، أما وصف الآية بالحاكمية أو الوزر أو الخدمة فحكم تفسيري يحتاج إلى تعليل ولا يتحول إلى حقيقة نصية غير قابلة للنقاش.

آيات الإثبات والترجيح

مراتب الآيات تخص التفسير أولاً، ولا تتحول مباشرةً إلى حكم فقهي أو عقدي أو تطبيقي. وتبدأ المراجعة من تحديد السؤال؛ لأن الآية قد تكون حاكمةً في مستوى مفهومي وخادمةً في مستوى جزئي، ولا تناقض في ذلك إذا صُرح بالمجال.

يتصل هذا الباب بـ«الحجية» و«المناط». ويجب ألا تفهم العلاقة على أنها ترتيب قيمة بين آيات القرآن، بل وصف لعمل كل آية في بناء تفسيري محدد يملك سؤالاً وحدوداً ونسخة من المدونة. تُجمع قرائن «التفسير» من اللسان والتركيب والسياق والمقطع والسورة والتصريف والمحكمات والمقابلات والنتائج. ولا يكفي شاهد واحد لإثبات الوظيفة إذا كانت هناك آيات تقيدها أو تنقلها إلى مستوى آخر.

يُختبر المَرشح للحاكمية بِسؤالين مضادين: هل يستطيع تفسير العقد الأخرى من غير إلغاء خصوصيتها؟ وهل يبقى مَركباً إذا أدخلت الآيات النافية والاستثنائية والمقابلة؟ فإذا فشل خُفضت رتبته أو قُيد مجاله.

من الخلل أن يُختار اللفظ الأكثر تكراراً أو الآية الأشهر أو الآية الأقرب إلى مذهب الباحث بوصفها حاكمية. كما يخطئ من يجعل كل آية محكمة حاكمية لكل شبكة، أو من يعامل الخادمة كأنها هامش لا قيمة له.

يُفصل بناء المعنى من بناء الحكم. ويسجل الحكم في بطاقة تتضمن نوع الوظيفة ومجالها وقرائنها والبديل المنافس ودرجة الثقة وتاريخ المراجعة، حتى يكون التصنيف قابلاً للتكرار والاعتراض. في باب «المراتب والتفسير والاستنباط والتطبيق» تُختبر النتيجة على مثال مؤيد وآخر حدي وثالث مخالف، ويُذكر ما الذي سيتغير إذا تغير مستوى السؤال أو اتسعت المدونة أو ظهر تفسير لغوي أو سياقي أقوى.

يظل الفرق بين الملاحظة والتفسير لازماً: وجود اللفظ أو تكرار البناء ملاحظة، أما وصف الآية بالحاكمية أو الوزر أو الخدمة فحكم تفسيري يحتاج إلى تعليل ولا يتحول إلى حقيقة نصية غير قابلة للنقاش.

الحدود والمغالطات

مراتب الآيات تخص التفسير أولاً، ولا تتحول مباشرة إلى حكم فقهي أو عقدي أو تطبيقي. وتبدأ المراجعة من تحديد السؤال؛ لأن الآية قد تكون حاكمية في مستوى مفهومي وخدمة في مستوى جزئي، ولا تناقض في ذلك إذا صُرح بالمجال.

يتصل هذا الباب بـ«المناط» و«التفسير». ويجب ألا تفهم العلاقة على أنها ترتيب قيمة بين آيات القرآن، بل وصف لعمل كل آية في بناء تفسيري محدد يملك سؤالاً وحدوداً ونسخة من المدونة.

تُجمع قرائن «الاستنباط» من اللسان والتركيب والسياق والمقطع والسورة والتصريف والمحكمات والمقابلات والنتائج. ولا يكفي شاهد واحد لإثبات الوظيفة إذا كانت هناك آيات تقيدها أو تنقلها إلى مستوى آخر.

يُختبر المرشح للحاكمية بسؤالين مضادين: هل يستطيع تفسير العقد الأخرى من غير إلغاء خصوصيتها؟ وهل يبقى مركزياً إذا أدخلت الآيات النافية والاستثنائية والمقابلة؟ فإذا فشل خُفضت رتبته أو قيد مجاله.

من الخلل أن يُختار اللفظ الأكثر تكراراً أو الآية الأشهر أو الآية الأقرب إلى مذهب الباحث بوصفها حاكمية. كما يخطئ من يجعل كل آية محكمة حاكمية لكل شبكة، أو من يعامل الخادمة كأنها هامش لا قيمة له.

يُفصل بناء المعنى من بناء الحكم. ويُسجل الحكم في بطاقة تتضمن نوع الوظيفة ومجالها وقرائنها والبديل المنافس ودرجة الثقة وتاريخ المراجعة، حتى يكون التصنيف قابلاً للتكرار والاعتراض.

في باب «المراتب والتفسير والاستنباط والتطبيق» تُختبر النتيجة على مثال مؤيد وآخر حدي وثالث مخالف، ويُذكر ما الذي سيتغير إذا تغير مستوى السؤال أو اتسعت المدونة أو ظهر تفسير لغوي أو سياقي أقوى.

يظل الفرق بين الملاحظة والتفسير لازماً: وجود اللفظ أو تكرار البناء ملاحظة، أما وصف الآية بالحاكمية أو الوزر أو الخدمة فحكم تفسيري يحتاج إلى تعليل ولا يتحول إلى حقيقة نصية غير قابلة للنقاش.

التطبيقات والاختبارات

مراتب الآيات تخص التفسير أولاً، ولا تتحول مباشرة إلى حكم فقهي أو عقدي أو تطبيقي. وتبدأ المراجعة من تحديد السؤال؛ لأن الآية قد تكون حاكمية في مستوى مفهومي وخادمة في مستوى جزئي، ولا تناقض في ذلك إذا صُرح بالمجال.

يتصل هذا الباب بـ«التفسير» و«الاستنباط». ويجب ألا تفهم العلاقة على أنها ترتيب قيمة بين آيات القرآن، بل وصف لعمل كل آية في بناء تفسيري محدد يملك سؤالاً وحدوداً ونسخة من المدونة.

تُجمع قرائن «التطبيق» من اللسان والتركيب والسياق والمقطع والسورة والتصريف والمحكمات والمقابلات والنتائج. ولا يكفي شاهد واحد لإثبات الوظيفة إذا كانت هناك آيات تقيدها أو تنقلها إلى مستوى آخر.

يُختبر المرشح للحاكمية بسؤالين مضادين: هل يستطيع تفسير العقد الأخرى من غير إلغاء خصوصيتها؟ وهل يبقى مركزياً إذا أدخلت الآيات النافية والاستثنائية والمقابلة؟ فإذا فشل خفضت رتبته أو قيد مجاله.

من الخلل أن يُختار اللفظ الأكثر تكراراً أو الآية الأشهر أو الآية الأقرب إلى مذهب الباحث بوصفها حاكمية. كما يخطئ من يجعل كل آية محكمة حاكمية لكل شبكة، أو من يعامل الخدمة كأنها هامش لا قيمة له.

يفصل بناء المعنى من بناء الحكم. ويسجل الحكم في بطاقة تتضمن نوع الوظيفة ومجالها وقرائنها والبديل المنافس ودرجة الثقة وتاريخ المراجعة، حتى يكون التصنيف قابلاً للتكرار والاعتراض.

في باب «المراتب والتفسير والاستنباط والتطبيق» تُختبر النتيجة على مثال مؤيد وآخر حدي وثالث مخالف، ويُذكر ما الذي سيتغير إذا تغير مستوى السؤال أو اتسعت المدونة أو ظهر تفسير لغوي أو سيأتي أقوى.

يظل الفرق بين الملاحظة والتفسير لازماً: وجود اللفظ أو تكرار البناء ملاحظة، أما وصف الآية بالحاكمية أو الوزر أو الخدمة فحكم تفسيري يحتاج إلى تعليل ولا يتحول إلى حقيقة نصية غير قابلة للنقاش.

القواعد والنتائج

مراتب الآيات تخص التفسير أولاً، ولا تتحول مباشرة إلى حكم فقهي أو عقدي أو تطبيقي. وتبدأ المراجعة من تحديد السؤال، لأن الآية قد تكون حاكمية في مستوى مفهومي وخدمة في مستوى جزئي، ولا تناقض في ذلك إذا صرح بالمجال.

يتصل هذا الباب بـ«الاستنباط» و«التطبيق». ويجب ألا تفهم العلاقة على أنها ترتيب قيمة بين آيات القرآن، بل وصف لعمل كل آية في بناء تفسيري محدد يملك سؤالاً وحدوداً ونسخة من المدونة.

تُجمع قرائن «الحجية» من اللسان والتركيب والسياق والمقطع والسورة والتصريف والمحكمات والمقابلات والنتائج. ولا يكفي شاهد واحد لإثبات الوظيفة إذا كانت هناك آيات تقيدتها أو تنقلها إلى مستوى آخر.

يُختبر المرشح للحاكمية بسؤالين مضادين: هل يستطيع تفسير العقد الأخرى من غير إلغاء خصوصيتها؟ وهل يبقى مركزياً إذا أدخلت الآيات النافية والاستثنائية والمقابلة؟ فإذا فشل خفضت رتبته أو قيد مجاله.

من الخلل أن يُختار اللفظ الأكثر تكراراً أو الآية الأشهر أو الآية الأقرب إلى مذهب الباحث بوصفها حاكمةً. كما يخطئ من يجعل كل آية محكمة حاكمةً لكل شبكة، أو من يعامل الخدمة كأنها هامش لا قيمة له.

يُفصل بناء المعنى من بناء الحكم. ويُسجل الحكم في بطاقة تتضمن نوع الوظيفة ومجالها وقرائنها والبديل المنافس ودرجة الثقة وتاريخ المراجعة، حتى يكون التصنيف قابلاً للتكرار والاعتراض.

في باب «المراتب والتفسير والاستنباط والتطبيق» تُختبر النتيجة على مثال مؤيد وآخر حدي وثالث مخالف، ويُذكر ما الذي سيتغير إذا تغير مستوى السؤال أو اتسعت المدونة أو ظهر تفسير لغوي أو سياق أقوى.

يظل الفرق بين الملاحظة والتفسير لازماً: وجود اللفظ أو تكرار البناء ملاحظة، أما وصف الآية بالحاكمة أو الوزر أو الخدمة فحكم تفسيري يحتاج إلى تعليل ولا يتحول إلى حقيقة نصية غير قابلة للنقاش.

مصنوفة الباب

الحقل	السؤال	المخرج
المجال	ما مستوى السؤال؟	حد الوظيفة
المرشح	ما الآيات المرشحة؟	قائمة معللة
القرينة	ما اللسان والسياق والتصريف؟	أدلة مؤيدة ونافية
الوظيفة	حاكمة أم مؤسسة أم وزارة أم غيرها؟	تصنيف بدرجة
البديل	ما الفرضية المنافسة؟	اختبار مضاد
الإصدار	ما الذي قد يغير النتيجة؟	مراجعة موثقة

الباب الرابع عشر: المأثور واللغة والعلم والتاريخ في إثبات الوظيفة

يفتح الباب بالسؤال عن المأثور واللغة والعلم والتاريخ في إثبات الوظيفة، ويقرر مبدئياً أن المأثور واللغة والعلم والتاريخ تساعد في فهم الوظيفة ولا تعلو على نظام القرآن.

سؤال الباب وفرضية البناء

المأثور واللغة والعلم والتاريخ تساعد في فهم الوظيفة ولا تعلو على نظام القرآن. وتبدأ المراجعة من تحديد السؤال؛ لأن الآية قد تكون حاكمة في مستوى مفهومي وخادمة في مستوى جزئي، ولا تناقض في ذلك إذا صُرح بالمجال.

يتصل هذا الباب بـ«المأثور» و«اللغة». ويجب ألا تُفهم العلاقة على أنها ترتيب قيمة بين آيات القرآن، بل وصف لعمل كل آية في بناء تفسيري محدد يملك سؤالاً وحدوداً ونسخة من المدونة. تُجمع قرائن «العلم» من اللسان والتركيب والسياق والمقطع والسورة والتصريف والمحكمات والمقابلات والنتائج. ولا يكفي شاهد واحد لإثبات الوظيفة إذا كانت هناك آيات تقيدتها أو تنقلها إلى مستوى آخر.

يُختبر المرشح للحاكمية بسؤالين مضادين: هل يستطيع تفسير العقد الأخرى من غير إلغاء خصوصيتها؟ وهل يبقى مركزياً إذا أدخلت الآيات النافية والاستثنائية والمقابلة؟ فإذا فشل خُفضت رتبته أو قيد مجاله.

من الخلل أن يُختار اللفظ الأكثر تكراراً أو الآية الأشهر أو الآية الأقرب إلى مذهب الباحث بوصفها حاكمة. كما يخطئ من يجعل كل آية محكمة حاكمة لكل شبكة، أو من يعامل الخادمة كأنها هامش لا قيمة له.

ترتب الأدوات تحت الحاكمية القرآنية. وسُجل الحكم في بطاقة تتضمن نوع الوظيفة ومجالها وقرائنها والبديل المنافس ودرجة الثقة وتاريخ المراجعة، حتى يكون التصنيف قابلاً للتكرار والاعتراض.

في باب «المأثور واللغة والعلم والتاريخ في إثبات الوظيفة» تُختبر النتيجة على مثال مؤيد وآخر حدي وثالث مخالف، ويُذكر ما الذي سيتغير إذا تغير مستوى السؤال أو اتسعت المدونة أو ظهر تفسير لغوي أو سياقي أقوى.

يظل الفرق بين الملاحظة والتفسير لازماً: وجود اللفظ أو تكرار البناء ملاحظة، أما وصف الآية بالحاكمة أو الوزر أو الخادمة فحكم تفسيري يحتاج إلى تعليل ولا يتحول إلى حقيقة نصية غير قابلة للنقاش.

التحرير المفهومي

المأثور واللغة والعلم والتاريخ تساعد في فهم الوظيفة ولا تعلو على نظام القرآن. وتبدأ المراجعة من تحديد السؤال؛ لأن الآية قد تكون حاكمة في مستوى مفهومي وخادمة في مستوى جزئي، ولا تناقض في ذلك إذا صُرح بالمجال.

يتصل هذا الباب بـ«اللغة» و«العلم». ويجب ألا تفهم العلاقة على أنها ترتيب قيمة بين آيات القرآن، بل وصف لعمل كل آية في بناء تفسيري محدد يملك سؤالاً وحدوداً ونسخة من المدونة.

تُجمع قرائن «التاريخ» من اللسان والتركيب والسياق والمقطع والسورة والتصريف والمحركات والمقابلات والنتائج. ولا يكفي شاهد واحد لإثبات الوظيفة إذا كانت هناك آيات تقيدتها أو تنقلها إلى مستوى آخر.

يُختبر المرشح للحاكمية بسؤالين مضادين: هل يستطيع تفسير العقد الأخرى من غير إلغاء خصوصيتها؟ وهل يبقى مركزياً إذا أدخلت الآيات النافية والاستثنائية والمقابلة؟ فإذا فشل خُفضت رتبته أو قيد مجاله.

من الخلل أن يُختار اللفظ الأكثر تكراراً أو الآية الأشهر أو الآية الأقرب إلى مذهب الباحث بوصفها حاكمة. كما يخطئ من يجعل كل آية محكمة حاكمة لكل شبكة، أو من يعامل الخادمة كأنها هامش لا قيمة له.

تُرتب الأدوات تحت الحاكمية القرآنية. ويسجل الحكم في بطاقة تتضمن نوع الوظيفة ومجالها وقرائنها والبديل المنافس ودرجة الثقة وتاريخ المراجعة، حتى يكون التصنيف قابلاً للتكرار والاعتراض.

في باب «المأثور واللغة والعلم والتاريخ في إثبات الوظيفة» تُختبر النتيجة على مثال مؤيد وآخر حدي وثالث مخالف، ويُذكر ما الذي سيتغير إذا تغير مستوى السؤال أو اتسعت المدونة أو ظهر تفسير لغوي أو سياقي أقوى.

يظل الفرق بين الملاحظة والتفسير لازماً: وجود اللفظ أو تكرار البناء ملاحظة، أما وصف الآية بالحاكمية أو الوزر أو الخادمة فحكم تفسيري يحتاج إلى تعليل ولا يتحول إلى حقيقة نصية غير قابلة للنقاش.

المدونة والقرائن

المأثور واللغة والعلم والتاريخ تساعد في فهم الوظيفة ولا تعلو على نظام القرآن. وتبدأ المراجعة من تحديد السؤال؛ لأن الآية قد تكون حاكمة في مستوى مفهومي وخادمة في مستوى جزئي، ولا تناقض في ذلك إذا صُرح بالجمال.

يتصل هذا الباب بـ«العلم» و«التاريخ». ويجب ألا تفهم العلاقة على أنها ترتيب قيمة بين آيات القرآن، بل وصف لعمل كل آية في بناء تفسيري محدد يملك سؤالاً وحدوداً ونسخة من المدونة.

تُجمع قرائن «القرينة» من اللسان والتركيب والسياق والمقطع والسورة والتصريف والمحركات والمقابلات والنتائج. ولا يكفي شاهد واحد لإثبات الوظيفة إذا كانت هناك آيات تقيدتها أو تنقلها إلى مستوى آخر.

يُختبر المرشح للحاكمية بسؤالين مضادين: هل يستطيع تفسير العقد الأخرى من غير إلغاء خصوصيتها؟ وهل يبقى مركزياً إذا أدخلت الآيات النافية والاستثنائية والمقابلة؟ فإذا فشل خُفضت رتبته أو قيد مجاله.

من الخلل أن يُختار اللفظ الأكثر تكراراً أو الآية الأشهر أو الآية الأقرب إلى مذهب الباحث بوصفها حاكمة. كما يخطئ من يجعل كل آية محكمة حاكمة لكل شبكة، أو من يعامل الخادمة كأنها هامش لا قيمة له.

تُرتب الأدوات تحت الحاكمية القرآنية. ويسجل الحكم في بطاقة تتضمن نوع الوظيفة ومجالها وقرائنها والبديل المنافس ودرجة الثقة وتاريخ المراجعة، حتى يكون التصنيف قابلاً للتكرار والاعتراض.

في باب «المأثور واللغة والعلم والتاريخ في إثبات الوظيفة» تُختبر النتيجة على مثال مؤيد وآخر حدي وثالث مخالف، ويُذكر ما الذي سيتغير إذا تغير مستوى السؤال أو اتسعت المدونة أو ظهر تفسير لغوي أو سياقي أقوى.

يظل الفرق بين الملاحظة والتفسير لازماً: وجود اللفظ أو تكرار البناء ملاحظة، أما وصف الآية بالحاكمية أو الوزر أو الخدمة فحكم تفسيري يحتاج إلى تعليل ولا يتحول إلى حقيقة نصية غير قابلة للنقاش.

آليات الإثبات والترجيح

المأثور واللغة والعلم والتاريخ تساعد في فهم الوظيفة ولا تعلو على نظام القرآن. وتبدأ المراجعة من تحديد السؤال؛ لأن الآية قد تكون حاكمة في مستوى مفهومي وخادمة في مستوى جزئي، ولا تناقض في ذلك إذا صُرح بالجمال.

يتصل هذا الباب بـ«التاريخ» و«القرينة». ويجب ألا تفهم العلاقة على أنها ترتيب قيمة بين آيات القرآن، بل وصف لعمل كل آية في بناء تفسيري محدد يملك سؤالاً وحدوداً ونسخة من المدونة.

تُجمع قرائن «المأثور» من اللسان والتركيب والسياق والمقطع والسورة والتصريف والمحركات والمقابلات والنتائج. ولا يكفي شاهد واحد لإثبات الوظيفة إذا كانت هناك آيات تقيدتها أو تنقلها إلى مستوى آخر.

يُختبر المرشح للحاكمية بسؤالين مضادين: هل يستطيع تفسير العقد الأخرى من غير إلغاء خصوصيتها؟ وهل يبقى مريضاً إذا أدخلت الآيات النافية والاستثنائية والمقابلة؟ فإذا فشل خُفضت رتبته أو قيد مجاله.

من الخلل أن يُختار اللفظ الأكثر تكراراً أو الآية الأشهر أو الآية الأقرب إلى مذهب الباحث بوصفها حاكمة. كما يخطئ من يجعل كل آية محكمة حاكمة لكل شبكة، أو من يعامل الخادمة كأنها هامش لا قيمة له.

تُرتب الأدوات تحت الحاكمية القرآنية. ويسجل الحكم في بطاقة تتضمن نوع الوظيفة ومجالها وقرائنها والبدائل المنافس ودرجة الثقة وتاريخ المراجعة، حتى يكون التصنيف قابلاً للتكرار والاعتراض.

في باب «المأثور واللغة والعلم والتاريخ في إثبات الوظيفة» تُختبر النتيجة على مثال مؤيد وآخر حدي وثالث مخالف، ويذكر ما الذي سيتغير إذا تغير مستوى السؤال أو اتسعت المدونة أو ظهر تفسير لغوي أو سياقي أقوى.

يظل الفرق بين الملاحظة والتفسير لازماً: وجود اللفظ أو تكرار البناء ملاحظة، أما وصف الآية بالحاكمية أو الوزر أو الخدمة فحكم تفسيري يحتاج إلى تعليل ولا يتحول إلى حقيقة نصية غير قابلة للنقاش.

الحدود والمغالطات

المأثور واللغة والعلم والتاريخ تساعد في فهم الوظيفة ولا تعلو على نظام القرآن. وتبدأ المراجعة من تحديد السؤال؛ لأن الآية قد تكون حاكمة في مستوى مفهومي وخادمة في مستوى جزئي، ولا تناقض في ذلك إذا صُرح بالجمال.

يتصل هذا الباب بـ«القرينة» و«المأثور». ويجب ألا تفهم العلاقة على أنها ترتيب قيمة بين آيات القرآن، بل وصف لعمل كل آية في بناء تفسيري محدد يملك سؤالاً وحدوداً ونسخة من المدونة. تُجمع قرائن «اللغة» من اللسان والتركيب والسياق والمقطع والسورة والتصريف والمحكمات والمقابلات والنتائج. ولا يكفي شاهد واحد لإثبات الوظيفة إذا كانت هناك آيات تقيدتها أو تنقلها إلى مستوى آخر.

يُختبر المرشح للحاكمية بسؤالين مضادين: هل يستطيع تفسير العقد الأخرى من غير إلغاء خصوصيتها؟ وهل يبقى مركزياً إذا أدخلت الآيات النافية والاستثنائية والمقابلة؟ فإذا فشل خُفضت رتبته أو قيد مجاله.

من الخلل أن يُختار اللفظ الأكثر تكراراً أو الآية الأشهر أو الآية الأقرب إلى مذهب الباحث بوصفها حاكمة. كما يخطئ من يجعل كل آية محكمة حاكمة لكل شبكة، أو من يعامل الخادمة كأنها هامش لا قيمة له.

تُرتب الأدوات تحت الحاكمية القرآنية. ويسجل الحكم في بطاقة تتضمن نوع الوظيفة ومجالها وقرائنها والبديل المنافس ودرجة الثقة وتاريخ المراجعة، حتى يكون التصنيف قابلاً للتكرار والاعتراض.

في باب «المأثور واللغة والعلم والتاريخ في إثبات الوظيفة» تُختبر النتيجة على مثال مؤيد وآخر حدي وثالث مخالف، ويُذكر ما الذي سيتغير إذا تغير مستوى السؤال أو اتسعت المدونة أو ظهر تفسير لغوي أو سياقي أقوى.

يظل الفرق بين الملاحظة والتفسير لازماً: وجود اللفظ أو تكرار البناء ملاحظة، أما وصف الآية بالحاكمية أو الوزر أو الخادمة فحكم تفسيري يحتاج إلى تعليل ولا يتحول إلى حقيقة نصية غير قابلة للنقاش.

التطبيقات والاختبارات

المأثور واللغة والعلم والتاريخ تساعد في فهم الوظيفة ولا تعلو على نظام القرآن. وتبدأ المراجعة من تحديد السؤال؛ لأن الآية قد تكون حاكمة في مستوى مفهومي وخادمة في مستوى جزئي، ولا تناقض في ذلك إذا صُرح بالجمال.

يتصل هذا الباب بـ«المأثور» و«اللغة». ويجب ألا تفهم العلاقة على أنها ترتيب قيمة بين آيات القرآن، بل وصف لعمل كل آية في بناء تفسيري محدد يملك سؤالاً وحدوداً ونسخة من المدونة.

تُجمع قرائن «العلم» من اللسان والتركيب والسياق والمقطع والسورة والتصريف والمحكمات والمقابلات والنتائج. ولا يكفي شاهد واحد لإثبات الوظيفة إذا كانت هناك آيات تقيدتها أو تنقلها إلى مستوى آخر.

يُختبر المرشح للحاكمية بسؤالين مضادين: هل يستطيع تفسير العقد الأخرى من غير إلغاء خصوصيتها؟ وهل يبقى مركزياً إذا أدخلت الآيات النافية والاستثنائية والمقابلة؟ فإذا فشل خُفضت رتبته أو قيد مجاله.

من الخلل أن يُختار اللفظ الأكثر تكراراً أو الآية الأشهر أو الآية الأقرب إلى مذهب الباحث بوصفها حاكمة. كما يخطئ من يجعل كل آية محكمة حاكمة لكل شبكة، أو من يعامل الخادمة كأنها هامش لا قيمة له.

تُرتب الأدوات تحت الحاكمية القرآنية. ويسجل الحكم في بطاقة تتضمن نوع الوظيفة ومجالها وقرائنها والبديل المنافس ودرجة الثقة وتاريخ المراجعة، حتى يكون التصنيف قابلاً للتكرار والاعتراض.

في باب «المأثور واللغة والعلم والتاريخ في إثبات الوظيفة» تُختبر النتيجة على مثال مؤيد وآخر حدي وثالث مخالف، ويذكر ما الذي سيتغير إذا تغير مستوى السؤال أو اتسعت المدونة أو ظهر تفسير لغوي أو سياقي أقوى.

يظل الفرق بين الملاحظة والتفسير لازماً: وجود اللفظ أو تكرار البناء ملاحظة، أما وصف الآية بالحاكمية أو الوزر أو الخدمة فحكم تفسيري يحتاج إلى تعليل ولا يتحول إلى حقيقة نصية غير قابلة للنقاش.

القواعد والنتائج

المأثور واللغة والعلم والتاريخ تساعد في فهم الوظيفة ولا تعلو على نظام القرآن. وتبدأ المراجعة من تحديد السؤال؛ لأن الآية قد تكون حاكمة في مستوى مفهومي وخادمة في مستوى جزئي، ولا تناقض في ذلك إذا صرح بالجمال.

يتصل هذا الباب بـ«اللغة» و«العلم». ويجب ألا تفهم العلاقة على أنها ترتيب قيمة بين آيات القرآن، بل وصف لعمل كل آية في بناء تفسيري محدد يملك سؤالاً وحدوداً ونسخة من المدونة. تُجمع قرائن «التاريخ» من اللسان والتركيب والسياق والمقطع والسورة والتصريف والمحكات والمقابلات والنتائج. ولا يكفي شاهد واحد لإثبات الوظيفة إذا كانت هناك آيات تقيدتها أو تنقلها إلى مستوى آخر.

يُختبر المرشح للحاكمية بسؤالين مضادين: هل يستطيع تفسير العقد الأخرى من غير إلغاء خصوصيتها؟ وهل يبقى مركزياً إذا أدخلت الآيات النافية والاستثنائية والمقابلة؟ فإذا فشل خُفضت رتبته أو قيد مجاله.

من الخلل أن يُختار اللفظ الأكثر تكراراً أو الآية الأشهر أو الآية الأقرب إلى مذهب الباحث بوصفها حاكمة. كما يخطئ من يجعل كل آية محكمة حاكمة لكل شبكة، أو من يعامل الخادمة كأنها هامش لا قيمة له.

تُرتب الأدوات تحت الحاكمية القرآنية. ويسجل الحكم في بطاقة تتضمن نوع الوظيفة ومجالها وقرائنها والبديل المنافس ودرجة الثقة وتاريخ المراجعة، حتى يكون التصنيف قابلاً للتكرار والاعتراض.

في باب «المأثور واللغة والعلم والتاريخ في إثبات الوظيفة» تُختبر النتيجة على مثال مؤيد وآخر حدي وثالث مخالف، ويُذكر ما الذي سيتغير إذا تغير مستوى السؤال أو اتسعت المدونة أو ظهر تفسير لغوي أو سياقي أقوى.

يظل الفرق بين الملاحظة والتفسير لازماً: وجود اللفظ أو تكرار البناء ملاحظة، أما وصف الآية بالحاكمية أو الوزر أو الخادمة فحكم تفسيري يحتاج إلى تعليل ولا يتحول إلى حقيقة نصية غير قابلة للنقاش.

مصفوفة الباب

الحقل	السؤال	المخرج
المجال	ما مستوى السؤال؟	حد الوظيفة
المرشح	ما الآيات المرشحة؟	قائمة معللة
القرينة	ما اللسان والسياق والتصريف؟	أدلة مؤيدة ونافية
الوظيفة	حاكمة أم مؤسسة أم وزارة أم غيرها؟	تصنيف بدرجة
البديل	ما الفرضية المنافسة؟	اختبار مضاد
الإصدار	ما الذي قد يغير النتيجة؟	مراجعة موثقة

الباب الخامس عشر: مغالطات الآية الحاكمة ومخاطر الطغيان التفسيري

يفتح الباب بالسؤال عن مغالطات الآية الحاكمة ومخاطر الطغيان التفسيري، ويقرر مبدئياً أن أخطر المغالطات اختيار الحاكمة مسبقاً ثم إعادة تشكيل المدونة لخدمتها.

سؤال الباب وفرضية البناء

أخطر المغالطات اختيار الحاكمة مسبقاً ثم إعادة تشكيل المدونة لخدمتها. وتبدأ المراجعة من تحديد السؤال؛ لأن الآية قد تكون حكمة في مستوى مفهومي وخادمة في مستوى جزئي، ولا تناقض في ذلك إذا صُرح بالمجال.

يتصل هذا الباب بـ«الانتقاء» و«الشهرة». ويجب ألا تُفهم العلاقة على أنها ترتيب قيمة بين آيات القرآن، بل وصف لعمل كل آية في بناء تفسيري محدد يملك سؤالاً وحدوداً ونسخة من المدونة. تُجمع قرائن «المركزية» من اللسان والتركيب والسياق والمقطع والسورة والتصريف والمحكمات والمقابلات والنتائج. ولا يكفي شاهد واحد لإثبات الوظيفة إذا كانت هناك آيات تقيدتها أو تنقلها إلى مستوى آخر.

يُختبر المرشح للحاكمية بسؤالين مضادين: هل يستطيع تفسير العقد الأخرى من غير إلغاء خصوصيتها؟ وهل يبقى مركزياً إذا أدخلت الآيات النافية والاستثنائية والمقابلة؟ فإذا فشل خُفضت رتبته أو قيد مجاله.

من الخلل أن يُختار اللفظ الأكثر تكراراً أو الآية الأشهر أو الآية الأقرب إلى مذهب الباحث بوصفها حكمة. كما يخطئ من يجعل كل آية محكمة حكمة لكل شبكة، أو من يعامل الخادمة كأنها هامش لا قيمة له.

تُفرض اختبارات مضادة ومراجعة. ويُسجل الحكم في بطاقة تتضمن نوع الوظيفة ومجالها وقرائنها والبديل المنافس ودرجة الثقة وتاريخ المراجعة، حتى يكون التصنيف قابلاً للتكرار والاعتراض.

في باب «مغالطات الآية الحاكمة ومخاطر الطغيان التفسيري» تُختبر النتيجة على مثال مؤيد وآخر حدي وثالث مخالف، ويذكر ما الذي سيتغير إذا تغير مستوى السؤال أو اتسعت المدونة أو ظهر تفسير لغوي أو سياقي أقوى.

يظل الفرق بين الملاحظة والتفسير لازماً: وجود اللفظ أو تكرار البناء ملاحظة، أما وصف الآية بالحكمة أو الوزر أو الخدمة فحكم تفسيري يحتاج إلى تعليل ولا يتحول إلى حقيقة نصية غير قابلة للنقاش.

التحرير المفهومي

أخطر المغالطات اختيار الحاكمة مسبقاً ثم إعادة تشكيل المدونة لخدمتها. وتبدأ المراجعة من تحديد السؤال؛ لأن الآية قد تكون حاكمة في مستوى مفهومي وخادمة في مستوى جزئي، ولا تناقض في ذلك إذا صُرح بالمجال.

يتصل هذا الباب بـ«الشهرة» و«المركية». ويجب ألا تفهم العلاقة على أنها ترتيب قيمة بين آيات القرآن، بل وصف لعمل كل آية في بناء تفسيري محدد يملك سؤالاً وحدوداً ونسخة من المدونة. تُجمع قرائن «الطغيان» من اللسان والتركيب والسياق والمقطع والسورة والتصريف والمحكمات والمقابلات والنتائج. ولا يكفي شاهد واحد لإثبات الوظيفة إذا كانت هناك آيات تقيدتها أو تنقلها إلى مستوى آخر.

يُختبر المرشح للحاكمية بسؤالين مضادين: هل يستطيع تفسير العقد الأخرى من غير إلغاء خصوصيتها؟ وهل يبقى مركزياً إذا أدخلت الآيات النافية والاستثنائية والمقابلة؟ فإذا فشل خففت رتبته أو قيد مجاله.

من الخلل أن يُختار اللفظ الأكثر تكراراً أو الآية الأشهر أو الآية الأقرب إلى مذهب الباحث بوصفها حاكمة. كما يخطئ من يجعل كل آية محكمة حاكمة لكل شبكة، أو من يعامل الخادمة كأنها هامش لا قيمة له.

تُفرض اختبارات مضادة ومراجعة. ويُسجل الحكم في بطاقة تتضمن نوع الوظيفة ومجالها وقرائنها والبديل المنافس ودرجة الثقة وتاريخ المراجعة، حتى يكون التصنيف قابلاً للتكرار والاعتراض. في باب «مغالطات الآية الحاكمة ومخاطر الطغيان التفسيري» تُختبر النتيجة على مثال مؤيد وآخر حدي وثالث مخالف، ويذكر ما الذي سيتغير إذا تغير مستوى السؤال أو اتسعت المدونة أو ظهر تفسير لغوي أو سياقي أقوى.

يظل الفرق بين الملاحظة والتفسير لازماً: وجود اللفظ أو تكرار البناء ملاحظة، أما وصف الآية بالحاكمة أو الوزر أو الخدمة فحكم تفسيري يحتاج إلى تعليل ولا يتحول إلى حقيقة نصية غير قابلة للنقاش.

المدونة والقرائن

أخطر المغالطات اختيار الحاكمة مسبقاً ثم إعادة تشكيل المدونة لخدمتها. وتبدأ المراجعة من تحديد السؤال؛ لأن الآية قد تكون حاكمة في مستوى مفهومي وخادمة في مستوى جزئي، ولا تناقض في ذلك إذا صُرح بالمجال.

يتصل هذا الباب بـ«المركزية» و«الطغيان». ويجب ألا تفهم العلاقة على أنها ترتيب قيمة بين آيات القرآن، بل وصف لعمل كل آية في بناء تفسيري محدد يملك سؤالاً وحدوداً ونسخة من المدونة.

تُجمع قرائن «الدائرة» من اللسان والتركيب والسياق والمقطع والسورة والتصريف والمحكات والمقابلات والنتائج. ولا يكفي شاهد واحد لإثبات الوظيفة إذا كانت هناك آيات تقيدتها أو تنقلها إلى مستوى آخر.

يُختبر المرشح للحاكمية بسؤالين مضادين: هل يستطيع تفسير العقد الأخرى من غير إلغاء خصوصيتها؟ وهل يبقى مركزياً إذا أدخلت الآيات النافية والاستثنائية والمقابلة؟ فإذا فشل خففت رتبته أو قيد مجاله.

من الخلل أن يُختار اللفظ الأكثر تكراراً أو الآية الأشهر أو الآية الأقرب إلى مذهب الباحث بوصفها حاكمية. كما يخطئ من يجعل كل آية محكمة حاكمية لكل شبكة، أو من يعامل الخادمة كأنها هامش لا قيمة له.

تُفرض اختبارات مضادة ومراجعة. ويسجل الحكم في بطاقة تتضمن نوع الوظيفة ومجالها وقرائنها والبديل المنافس ودرجة الثقة وتاريخ المراجعة، حتى يكون التصنيف قابلاً للتكرار والاعتراض.

في باب «مغالطات الآية الحاكمة ومخاطر الطغيان التفسيري» تُختبر النتيجة على مثال مؤيد وآخر حدي وثالث مخالف، ويذكر ما الذي سيتغير إذا تغير مستوى السؤال أو اتسعت المدونة أو ظهر تفسير لغوي أو سبائي أقوى.

يظل الفرق بين الملاحظة والتفسير لازماً: وجود اللفظ أو تكرار البناء ملاحظة، أما وصف الآية بالحاكمة أو الوزر أو الخدمة فحكم تفسيري يحتاج إلى تعليل ولا يتحول إلى حقيقة نصية غير قابلة للنقاش.

آليات الإثبات والترجيح

أخطر المغالطات اختيار الحاكمية مسبقاً ثم إعادة تشكيل المدونة لخدمتها. وتبدأ المراجعة من تحديد السؤال؛ لأن الآية قد تكون حاكمية في مستوى مفهومي وخدمة في مستوى جزئي، ولا تناقض في ذلك إذا صرح بالمجال.

يتصل هذا الباب بـ«الطغيان» و«الدائرة». ويجب ألا تفهم العلاقة على أنها ترتيب قيمة بين آيات القرآن، بل وصف لعمل كل آية في بناء تفسيري محدد يملك سؤالاً وحدوداً ونسخة من المدونة.

تُجمع قرائن «الانتقاء» من اللسان والتركيب والسياق والمقطع والسورة والتصريف والمحكمات والمقابلات والنتائج. ولا يكفي شاهد واحد لإثبات الوظيفة إذا كانت هناك آيات تقيدتها أو تنقلها إلى مستوى آخر.

يُختبر المرشح للحاكمية بسؤالين مضادين: هل يستطيع تفسير العقد الأخرى من غير إلغاء خصوصيتها؟ وهل يبقى مركزياً إذا أدخلت الآيات النافية والاستثنائية والمقابلة؟ فإذا فشل خُفضت رتبته أو قيد مجاله.

من الخلل أن يُختار اللفظ الأكثر تكراراً أو الآية الأشهر أو الآية الأقرب إلى مذهب الباحث بوصفها حاكمية. كما يخطئ من يجعل كل آية محكمة حاكمية لكل شبكة، أو من يعامل الخادمة كأنها هامش لا قيمة له.

تُفرض اختبارات مضادة ومراجعة. ويُسجل الحكم في بطاقة تتضمن نوع الوظيفة ومجالها وقرائنها والبديل المنافس ودرجة الثقة وتاريخ المراجعة، حتى يكون التصنيف قابلاً للتكرار والاعتراض.

في باب «مغالطات الآية الحاكمة ومخاطر الطغيان التفسيري» تُختبر النتيجة على مثال مؤيد وآخر حدي وثالث مخالف، ويُذكر ما الذي سيتغير إذا تغير مستوى السؤال أو اتسعت المدونة أو ظهر تفسير لغوي أو سياقي أقوى.

يظل الفرق بين الملاحظة والتفسير لازماً: وجود اللفظ أو تكرار البناء ملاحظة، أما وصف الآية بالحاكمة أو الوزر أو الخادمة فحكم تفسيري يحتاج إلى تعليل ولا يتحول إلى حقيقة نصية غير قابلة للنقاش.

الحدود والمغالطات

أخطر المغالطات اختيار الحاكمية مسبقاً ثم إعادة تشكيل المدونة لخدمتها. وتبدأ المراجعة من تحديد السؤال؛ لأن الآية قد تكون حاكمية في مستوى مفهومي وخادمة في مستوى جزئي، ولا تناقض في ذلك إذا صرح بالمجال.

يتصل هذا الباب بـ«الدائرة» و«الانتقاء». ويجب ألا تفهم العلاقة على أنها ترتيب قيمة بين آيات القرآن، بل وصف لعمل كل آية في بناء تفسيري محدد يملك سؤالاً وحدوداً ونسخة من المدونة.

تُجمع قرائن «الشهرة» من اللسان والتركيب والسياق والمقطع والسورة والتصريف والمحكمات والمقابلات والنتائج. ولا يكفي شاهد واحد لإثبات الوظيفة إذا كانت هناك آيات تقيدتها أو تنقلها إلى مستوى آخر.

يُختبر المرشح للحاكمية بسؤالين مضادين: هل يستطيع تفسير العقد الأخرى من غير إلغاء خصوصيتها؟ وهل يبقى مركزياً إذا أدخلت الآيات النافية والاستثنائية والمقابلة؟ فإذا فشل خُفضت رتبته أو قُيد مجاله.

من الخلل أن يُختار اللفظ الأكثر تكراراً أو الآية الأشهر أو الآية الأقرب إلى مذهب الباحث بوصفها حاكمة. كما يخطئ من يجعل كل آية محكمة حاكمة لكل شبكة، أو من يعامل الخدمة كأنها هامش لا قيمة له.

تُفرض اختبارات مضادة ومراجعة. ويُسجل الحكم في بطاقة تتضمن نوع الوظيفة ومجالها وقرائنها والبديل المنافس ودرجة الثقة وتاريخ المراجعة، حتى يكون التصنيف قابلاً للتكرار والاعتراض.

في باب «مغالطات الآية الحاكمة ومخاطر الطغيان التفسيري» تُختبر النتيجة على مثال مؤيد وآخر حدي وثالث مخالف، ويُذكر ما الذي سيتغير إذا تغير مستوى السؤال أو اتسعت المدونة أو ظهر تفسير لغوي أو سيافي أقوى.

يظل الفرق بين الملاحظة والتفسير لازماً: وجود اللفظ أو تكرار البناء ملاحظة، أما وصف الآية بالحاكمة أو الوزر أو الخدمة فحكم تفسيري يحتاج إلى تعليل ولا يتحول إلى حقيقة نصية غير قابلة للنقاش.

التطبيقات والاختبارات

أخطر المغالطات اختيار الحاكمة مسبقاً ثم إعادة تشكيل المدونة لخدمتها. وتبدأ المراجعة من تحديد السؤال؛ لأن الآية قد تكون حاكمة في مستوى مفهومي وخدمة في مستوى جزئي، ولا تناقض في ذلك إذا صُرح بالمجال.

يتصل هذا الباب بـ«الانتقاء» و«الشهرة». ويجب ألا تفهم العلاقة على أنها ترتيب قيمة بين آيات القرآن، بل وصف لعمل كل آية في بناء تفسيري محدد يملك سؤالاً وحدوداً ونسخة من المدونة.

تُجمع قرائن «المركية» من اللسان والتركيب والسياق والمقطع والسورة والتصريف والمحكمات والمقابلات والنتائج. ولا يكفي شاهد واحد لإثبات الوظيفة إذا كانت هناك آيات تقيدها أو تنقلها إلى مستوى آخر.

يُختبر المرشح للحاكمية بسؤالين مضادين: هل يستطيع تفسير العقد الأخرى من غير إلغاء خصوصيتها؟ وهل يبقى مركزياً إذا أدخلت الآيات النافية والاستثنائية والمقابلة؟ فإذا فشل خُفضت رتبته أو قُيد مجاله.

من الخلل أن يُختار اللفظ الأكثر تكراراً أو الآية الأشهر أو الآية الأقرب إلى مذهب الباحث بوصفها حاكمة. كما يخطئ من يجعل كل آية محكمة حاكمة لكل شبكة، أو من يعامل الخادمة كأنها هامش لا قيمة له.

تُفرض اختبارات مضادة ومراجعة. ويُسجل الحكم في بطاقة تتضمن نوع الوظيفة ومجالها وقرائنها والبديل المنافس ودرجة الثقة وتاريخ المراجعة، حتى يكون التصنيف قابلاً للتكرار والاعتراض. في باب «مغالطات الآية الحاكمة ومخاطر الطغيان التفسيري» تُختبر النتيجة على مثال مؤيد وآخر حدي وثالث مخالف، ويُذكر ما الذي سيتغير إذا تغير مستوى السؤال أو اتسعت المدونة أو ظهر تفسير لغوي أو سياقي أقوى.

يظل الفرق بين الملاحظة والتفسير لازماً: وجود اللفظ أو تكرار البناء ملاحظة، أما وصف الآية بالحاكمة أو الوزر أو الخادمة فحكم تفسيري يحتاج إلى تعليل ولا يتحول إلى حقيقة نصية غير قابلة للنقاش.

القواعد والنتائج

أخطر المغالطات اختيار الحاكمة مسبقاً ثم إعادة تشكيل المدونة لخدمتها. وتبدأ المراجعة من تحديد السؤال؛ لأن الآية قد تكون حاكمة في مستوى مفهومي وخادمة في مستوى جزئي، ولا تناقض في ذلك إذا صُرح بالمجال.

يتصل هذا الباب بـ«الشهرة» و«المركبة». ويجب ألا تفهم العلاقة على أنها ترتيب قيمة بين آيات القرآن، بل وصف لعمل كل آية في بناء تفسيري محدد يملك سؤالاً وحدوداً ونسخة من المدونة. تُجمع قرائن «الطغيان» من اللسان والتركيب والسياق والمقطع والسورة والتصريف والمحجمات والمقابلات والنتائج. ولا يكفي شاهد واحد لإثبات الوظيفة إذا كانت هناك آيات تقيدها أو تنقلها إلى مستوى آخر.

يُختبر المرشح للحاكمة بسؤالين مضادين: هل يستطيع تفسير العقد الأخرى من غير إلغاء خصوصيتها؟ وهل يبقى مركزياً إذا أدخلت الآيات النافية والاستثنائية والمقابلة؟ فإذا فشل خُفضت رتبته أو قُيد مجاله.

من الخلل أن يُختار اللفظ الأكثر تكراراً أو الآية الأشهر أو الآية الأقرب إلى مذهب الباحث بوصفها حاكمة. كما يخطئ من يجعل كل آية محكمة حاكمة لكل شبكة، أو من يعامل الخادمة كأنها هامش لا قيمة له.

تُفرض اختبارات مضادة ومراجعة. ويُسجل الحكم في بطاقة تتضمن نوع الوظيفة ومجالها وقرائنها والبديل المنافس ودرجة الثقة وتاريخ المراجعة، حتى يكون التصنيف قابلاً للتكرار والاعتراض.

في باب «مغالطات الآيات الحاكمة ومخاطر الطغيان التفسيري» تُختبر النتيجة على مثال مؤيد وآخر حدي وثالث مخالف، ويُذكر ما الذي سيتغير إذا تغير مستوى السؤال أو اتسعت المدونة أو ظهر تفسير لغوي أو سياقي أقوى.

يظل الفرق بين الملاحظة والتفسير لازماً: وجود اللفظ أو تكرار البناء ملاحظة، أما وصف الآيات بالحاكمية أو الوزر أو الخدمة فحكم تفسيري يحتاج إلى تعليل ولا يتحول إلى حقيقة نصية غير قابلة للنقاش.

مصفوفة الباب

الحقل	السؤال	المخرج
المجال	ما مستوى السؤال؟	حد الوظيفة
المرشح	ما الآيات المرشحة؟	قائمة معللة
القرينة	ما اللسان والسياق والتصريف؟	أدلة مؤيدة ونافية
الوظيفة	حاكمة أم مؤسسة أم وزارة أم غيرها؟	تصنيف بدرجة
البديل	ما الفرضية المنافسة؟	اختبار مضاد
الإصدار	ما الذي قد يغير النتيجة؟	مراجعة موثقة

الباب السادس عشر: الخوارزمية والمصفوفة الحاسوبية لمراتب الآيات

يفتح الباب بالسؤال عن الخوارزمية والمصفوفة الحاسوبية لمراتب الآيات، ويقرر مبدئياً أن الحوسبة تمثل المرشح والوظيفة والقرينة والاعتراض، ولا تختار الآية الحاكمة نيابة عن الباحث.

سؤال الباب وفرضية البناء

الحوسبة تمثل المرشح والوظيفة والقرينة والاعتراض، ولا تختار الآية الحاكمة نيابة عن الباحث. وتبدأ المراجعة من تحديد السؤال؛ لأن الآية قد تكون حاكمة في مستوى مفهومي وخادمة في مستوى جزئي، ولا تناقض في ذلك إذا صُرح بالجمال.

يتصل هذا الباب بـ«المعرف» و«الوظيفة». ويجب ألا تُفهم العلاقة على أنها ترتيب قيمة بين آيات القرآن، بل وصف لعمل كل آية في بناء تفسيري محدد يملك سؤالاً وحدوداً ونسخة من المدونة.

تُجمع قرائن «الثقة» من اللسان والتركيب والسياق والمقطع والسورة والتصريف والمحركات والمقابلات والنتائج. ولا يكفي شاهد واحد لإثبات الوظيفة إذا كانت هناك آيات تقيدتها أو تنقلها إلى مستوى آخر.

يُعتبر المرشح للحاكمية بسؤالين مضادين: هل يستطيع تفسير العقد الأخرى من غير إلغاء خصوصيتها؟ وهل يبقى مركزياً إذا أدخلت الآيات النافية والاستثنائية والمقابلة؟ فإذا فشل خفضت رتبته أو قيد مجاله.

من الخلل أن يُختار اللفظ الأكثر تكراراً أو الآية الأشهر أو الآية الأقرب إلى مذهب الباحث بوصفها حاكمة. كما يخطئ من يجعل كل آية محكمة حاكمة لكل شبكة، أو من يعامل الخادمة كأنها هامش لا قيمة له.

تنشأ مصفوفة قابلة للتدقيق. ويسجل الحكم في بطاقة تتضمن نوع الوظيفة ومجالها وقرائنها والبديل المنافس ودرجة الثقة وتاريخ المراجعة، حتى يكون التصنيف قابلاً للتكرار والاعتراض.

في باب «الخوارزمية والمصفوفة الحاسوبية لمراتب الآيات» تُختبر النتيجة على مثال مؤيد وآخر حدي وثالث مخالف، ويذكر ما الذي سيتغير إذا تغير مستوى السؤال أو اتسعت المدونة أو ظهر تفسير لغوي أو سياقي أقوى.

يظل الفرق بين الملاحظة والتفسير لازماً: وجود اللفظ أو تكرار البناء ملاحظة، أما وصف الآية بالحاكمية أو الوزر أو الخدمة فحكم تفسيري يحتاج إلى تعليل ولا يتحول إلى حقيقة نصية غير قابلة للنقاش.

التحرير المفهومي

الحوسبة تمثل المرشح والوظيفة والقرينة والاعتراض، ولا تختار الآية الحاكمة نيابة عن الباحث. وتبدأ المراجعة من تحديد السؤال؛ لأن الآية قد تكون حاكمة في مستوى مفهومي وخادمة في مستوى جزئي، ولا تناقض في ذلك إذا صُرح بالمجال.

يتصل هذا الباب بـ«الوظيفة» و«الثقة». ويجب ألا تفهم العلاقة على أنها ترتيب قيمة بين آيات القرآن، بل وصف لعمل كل آية في بناء تفسيري محدد يملك سؤالاً وحدوداً ونسخة من المدونة.

تُجمع قرائن «الاعتراض» من اللسان والتركيب والسياق والمقطع والسورة والتصريف والمحكات والمقابلات والنتائج. ولا يكفي شاهد واحد لإثبات الوظيفة إذا كانت هناك آيات تقيدتها أو تنقلها إلى مستوى آخر.

يُختبر المرشح للحاكمية بسؤالين مضادين: هل يستطيع تفسير العقد الأخرى من غير إلغاء خصوصيتها؟ وهل يبقى مركزياً إذا أدخلت الآيات النافية والاستثنائية والمقابلة؟ فإذا فشل خففت رتبته أو قيد مجاله.

من الخلل أن يُختار اللفظ الأكثر تكراراً أو الآية الأشهر أو الآية الأقرب إلى مذهب الباحث بوصفها حاكمة. كما يخطئ من يجعل كل آية محكمة حاكمة لكل شبكة، أو من يعامل الخادمة كأنها هامش لا قيمة له.

تُنشأ مصفوفة قابلة للتدقيق. ويسجل الحكم في بطاقة تتضمن نوع الوظيفة ومجالها وقرائنها والبديل المنافس ودرجة الثقة وتاريخ المراجعة، حتى يكون التصنيف قابلاً للتكرار والاعتراض.

في باب «الحوارزمية والمصفوفة الحاسوبية لمراتب الآيات» تُختبر النتيجة على مثال مؤيد وآخر حدي وثالث مخالف، ويذكر ما الذي سيتغير إذا تغير مستوى السؤال أو اتسعت المدونة أو ظهر تفسير لغوي أو سياقي أقوى.

يظل الفرق بين الملاحظة والتفسير لازماً: وجود اللفظ أو تكرار البناء ملاحظة، أما وصف الآية بالحاكمة أو الوزر أو الخدمة فحكم تفسيري يحتاج إلى تعليل ولا يتحول إلى حقيقة نصية غير قابلة للنقاش.

المدونة والقرائن

الحوسبة تمثل المرشح والوظيفة والقرينة والاعتراض، ولا تختار الآية الحاكمة نيابة عن الباحث. وتبدأ المراجعة من تحديد السؤال؛ لأن الآية قد تكون حاكمة في مستوى مفهومي وخادمة في مستوى جزئي، ولا تناقض في ذلك إذا صُرح بالمجال.

يتصل هذا الباب بـ«الثقة» و«الاعتراض». ويجب ألا تفهم العلاقة على أنها ترتيب قيمة بين آيات القرآن، بل وصف لعمل كل آية في بناء تفسيري محدد يملك سؤالاً وحدوداً ونسخة من المدونة.

تُجمع قرائن «الإصدار» من اللسان والتركيب والسياق والمقطع والسورة والتصريف والمحكات والمقابلات والنتائج. ولا يكفي شاهد واحد لإثبات الوظيفة إذا كانت هناك آيات تقيدتها أو تنقلها إلى مستوى آخر.

يُختبر المرشح للحاكمية بسؤالين مضادين: هل يستطيع تفسير العقد الأخرى من غير إلغاء خصوصيتها؟ وهل يبقى مركباً إذا أدخلت الآيات النافية والاستثنائية والمقابلة؟ فإذا فشل خففت رتبته أو قيد مجاله.

من الخلل أن يُختار اللفظ الأكثر تكراراً أو الآية الأشهر أو الآية الأقرب إلى مذهب الباحث بوصفها حاكمية. كما يخطئ من يجعل كل آية محكمة حاكمية لكل شبكة، أو من يعامل الخادمة كأنها هامش لا قيمة له.

تُنشأ مصفوفة قابلة للتدقيق. ويسجل الحكم في بطاقة تتضمن نوع الوظيفة ومجالها وقراءتها والبديل المنافس ودرجة الثقة وتاريخ المراجعة، حتى يكون التصنيف قابلاً للتكرار والاعتراض.

في باب «الخوارزمية والمصفوفة الحاسوبية لمراتب الآيات» تُختبر النتيجة على مثال مؤيد وآخر حدي وثالث مخالف، ويذكر ما الذي سيتغير إذا تغير مستوى السؤال أو اتسعت المدونة أو ظهر تفسير لغوي أو سبائي أقوى.

يظل الفرق بين الملاحظة والتفسير لازماً: وجود اللفظ أو تكرار البناء ملاحظة، أما وصف الآية بالحاكمية أو الوزر أو الخدمة فحكم تفسيري يحتاج إلى تعليل ولا يتحول إلى حقيقة نصية غير قابلة للنقاش.

آليات الإثبات والترجيح

الحوسبة تمثل المرشح والوظيفة والقرينة والاعتراض، ولا تختار الآية الحاكمية نيابة عن الباحث. وتبدأ المراجعة من تحديد السؤال؛ لأن الآية قد تكون حاكمية في مستوى مفهومي وخادمة في مستوى جزئي، ولا تناقض في ذلك إذا صرح بالمجال.

يتصل هذا الباب بـ«الاعتراض» و«الإصدار». ويجب ألا تفهم العلاقة على أنها ترتيب قيمة بين آيات القرآن، بل وصف لعمل كل آية في بناء تفسيري محدد يملك سؤالاً وحدوداً ونسخة من المدونة.

تُجمع قرائن «المعرف» من اللسان والتركيب والسياق والمقطع والسورة والتصريف والمحكمات والمقابلات والنتائج. ولا يكفي شاهد واحد لإثبات الوظيفة إذا كانت هناك آيات تقيدتها أو تنقلها إلى مستوى آخر.

يُختبر المرشح للحاكمية بسؤالين مضادين: هل يستطيع تفسير العقد الأخرى من غير إلغاء خصوصيتها؟ وهل يبقى مركزياً إذا أدخلت الآيات النافية والاستثنائية والمقابلة؟ فإذا فشل خفضت رتبته أو قيد مجاله.

من الخلل أن يُختار اللفظ الأكثر تكراراً أو الآية الأشهر أو الآية الأقرب إلى مذهب الباحث بوصفها حاكمية. كما يخطئ من يجعل كل آية محكمة حاكمية لكل شبكة، أو من يعامل الخادمة كأنها هامش لا قيمة له.

تُنشأ مصفوفة قابلة للتدقيق. ويُسجل الحكم في بطاقة تتضمن نوع الوظيفة ومجالها وقرائنها والبديل المنافس ودرجة الثقة وتاريخ المراجعة، حتى يكون التصنيف قابلاً للتكرار والاعتراض.

في باب «الخوارزمية والمصفوفة الحاسوبية لمراتب الآيات» تُختبر النتيجة على مثال مؤيد وآخر حدي وثالث مخالف، ويذكر ما الذي سيتغير إذا تغير مستوى السؤال أو اتسعت المدونة أو ظهر تفسير لغوي أو سياقي أقوى.

يظل الفرق بين الملاحظة والتفسير لازماً: وجود اللفظ أو تكرار البناء ملاحظة، أما وصف الآية بالحاكمية أو الوزر أو الخدمة فحكم تفسيري يحتاج إلى تعليل ولا يتحول إلى حقيقة نصية غير قابلة للنقاش.

الحدود والمغالطات

الحوسبة تمثل المرشح والوظيفة والقرينة والاعتراض، ولا تختار الآية الحاكمة نيابة عن الباحث. وتبدأ المراجعة من تحديد السؤال؛ لأن الآية قد تكون حاكمية في مستوى مفهومي وخادمة في مستوى جزئي، ولا تناقض في ذلك إذا صرح بالمجال.

يتصل هذا الباب بـ«الإصدار» و«المعرف». ويجب ألا تفهم العلاقة على أنها ترتيب قيمة بين آيات القرآن، بل وصف لعمل كل آية في بناء تفسيري محدد يملك سؤالاً وحدوداً ونسخة من المدونة.

تُجمع قرائن «الوظيفة» من اللسان والتركيب والسياق والمقطع والسورة والتصريف والمحكمات والمقابلات والنتائج. ولا يكفي شاهد واحد لإثبات الوظيفة إذا كانت هناك آيات تقيدتها أو تنقلها إلى مستوى آخر.

يُختبر المرشح للحاكمية بسؤالين مضادين: هل يستطيع تفسير العقد الأخرى من غير إلغاء خصوصيتها؟ وهل يبقى مركزياً إذا أدخلت الآيات النافية والاستثنائية والمقابلة؟ فإذا فشل خفضت رتبته أو قيد مجاله.

من الخلل أن يُختار اللفظ الأكثر تكراراً أو الآية الأشهر أو الآية الأقرب إلى مذهب الباحث بوصفها حاكمية. كما يخطئ من يجعل كل آية محكمة حاكمية لكل شبكة، أو من يعامل الخادمة كأنها هامش لا قيمة له.

تُنشأ مصفوفة قابلة للتدقيق. ويُسجل الحكم في بطاقة تتضمن نوع الوظيفة ومجالها وقرائنها والبديل المنافس ودرجة الثقة وتاريخ المراجعة، حتى يكون التصنيف قابلاً للتكرار والاعتراض.

في باب «الخوارزمية والمصفوفة الحاسوبية لمراتب الآيات» تُختبر النتيجة على مثال مؤيد وآخر حدي وثالث مخالف، ويُذكر ما الذي سيتغير إذا تغير مستوى السؤال أو اتسعت المدونة أو ظهر تفسير لغوي أو سياقي أقوى.

يظل الفرق بين الملاحظة والتفسير لازماً: وجود اللفظ أو تكرار البناء ملاحظة، أما وصف الآية بالحاكمية أو الوزر أو الخدمة فحكم تفسيري يحتاج إلى تعليل ولا يتحول إلى حقيقة نصية غير قابلة للنقاش.

التطبيقات والاختبارات

الحوسبة تمثل المرشح والوظيفة والقرينة والاعتراض، ولا تختار الآية الحاكمية نيابة عن الباحث. وتبدأ المراجعة من تحديد السؤال؛ لأن الآية قد تكون حاكمية في مستوى مفهومي وخادمة في مستوى جزئي، ولا تناقض في ذلك إذا صرح بالمجال.

يتصل هذا الباب بـ«المعرف» و«الوظيفة». ويجب ألا تفهم العلاقة على أنها ترتيب قيمة بين آيات القرآن، بل وصف لعمل كل آية في بناء تفسيري محدد يملك سؤالاً وحدوداً ونسخة من المدونة.

تُجمع قرائن «الثقة» من اللسان والتركيب والسياق والمقطع والسورة والتصريف والمحكمات والمقابلات والنتائج. ولا يكفي شاهد واحد لإثبات الوظيفة إذا كانت هناك آيات تقيدتها أو تنقلها إلى مستوى آخر.

يُختبر المرشح للحاكمية بسؤالين مضادين: هل يستطيع تفسير العقد الأخرى من غير إلغاء خصوصيتها؟ وهل يبقى مركزياً إذا أدخلت الآيات النافية والاستثنائية والمقابلة؟ فإذا فشل خفضت رتبته أو قيد مجاله.

من الخلل أن يُختار اللفظ الأكثر تكراراً أو الآية الأشهر أو الآية الأقرب إلى مذهب الباحث بوصفها حاكمة. كما يخطئ من يجعل كل آية محكمة حاكمة لكل شبكة، أو من يعامل الخادمة كأنها هامش لا قيمة له.

تُنشأ مصفوفة قابلة للتدقيق. ويُسجل الحكم في بطاقة تتضمن نوع الوظيفة ومجالها وقراءتها والبديل المنافس ودرجة الثقة وتاريخ المراجعة، حتى يكون التصنيف قابلاً للتكرار والاعتراض.

في باب «الخوارزمية والمصفوفة الحاسوبية لمراتب الآيات» تُختبر النتيجة على مثال مؤيد وآخر حدي وثالث مخالف، ويُذكر ما الذي سيتغير إذا تغير مستوى السؤال أو اتسعت المدونة أو ظهر تفسير لغوي أو سياقي أقوى.

يظل الفرق بين الملاحظة والتفسير لازماً: وجود اللفظ أو تكرار البناء ملاحظة، أما وصف الآية بالحاكمة أو الوزر أو الخدمة فحكم تفسيري يحتاج إلى تعليل ولا يتحول إلى حقيقة نصية غير قابلة للنقاش.

القواعد والنتائج

الحوسبة تمثل المرشح والوظيفة والقرينة والاعتراض، ولا تختار الآية الحاكمة نيابة عن الباحث. وتبدأ المراجعة من تحديد السؤال؛ لأن الآية قد تكون حاكمة في مستوى مفهومي وخادمة في مستوى جزئي، ولا تناقض في ذلك إذا صُرح بالمجال.

يتصل هذا الباب بـ«الوظيفة» و«الثقة». ويجب ألا تفهم العلاقة على أنها ترتيب قيمة بين آيات القرآن، بل وصف لعمل كل آية في بناء تفسيري محدد يملك سؤالاً وحدوداً ونسخة من المدونة.

تُجمع قرائن «الاعتراض» من اللسان والتركيب والسياق والمقطع والسورة والتصريف والمحكات والمقابلات والنتائج. ولا يكفي شاهد واحد لإثبات الوظيفة إذا كانت هناك آيات تقيدها أو تنقلها إلى مستوى آخر.

يُختبر المرشح للحاكمية بسؤالين مضادين: هل يستطيع تفسير العقد الأخرى من غير إلغاء خصوصيتها؟ وهل يبقى مركزياً إذا أدخلت الآيات النافية والاستثنائية والمقابلة؟ فإذا فشل خُفضت رتبته أو قُيد مجاله.

من الخلل أن يُختار اللفظ الأكثر تكراراً أو الآية الأشهر أو الآية الأقرب إلى مذهب الباحث بوصفها حاكمة. كما يخطئ من يجعل كل آية محكمة حاكمة لكل شبكة، أو من يعامل الخادمة كأنها هامش لا قيمة له.

تُنشأ مصفوفة قابلة للتدقيق. ويُسجل الحكم في بطاقة تتضمن نوع الوظيفة ومجالها وقراءتها والبديل المنافس ودرجة الثقة وتاريخ المراجعة، حتى يكون التصنيف قابلاً للتكرار والاعتراض.

في باب «الخوارزمية والمصفوفة الحاسوبية لمراتب الآيات» تُختبر النتيجة على مثال مؤيد وآخر حدي وثالث مخالف، ويُذكر ما الذي سيتغير إذا تغير مستوى السؤال أو اتسعت المدونة أو ظهر تفسير لغوي أو سياقي أقوى.

يظل الفرق بين الملاحظة والتفسير لازماً: وجود اللفظ أو تكرار البناء ملاحظة، أما وصف الآية بالحاكمية أو الوزر أو الخدمة فحكم تفسيري يحتاج إلى تعليل ولا يتحول إلى حقيقة نصية غير قابلة للنقاش.

مصفوفة الباب

الحقل	السؤال	المخرج
المجال	ما مستوى السؤال؟	حد الوظيفة
المرشح	ما الآيات المرشحة؟	قائمة معللة
القرينة	ما اللسان والسياق والتصريف؟	أدلة مؤيدة ونافية
الوظيفة	حاكمة أم مؤسسة أم وزارة أم غيرها؟	تصنيف بدرجة
البديل	ما الفرضية المنافسة؟	اختبار مضاد
الإصدار	ما الذي قد يغير النتيجة؟	مراجعة موثقة

الباب السابع عشر: مختبرات تطبيقية في الشبكات القرآنية الكبرى

يفتح الباب بالسؤال عن مختبرات تطبيقية في الشبكات القرآنية الكبرى، ويقرر مبدئياً أن المختبرات تكشف قابلية النظرية للعمل في شبكات عقدية وأخلاقية واجتماعية وعمرانية وقصصية.

سؤال الباب وفرضية البناء

المختبرات تكشف قابلية النظرية للعمل في شبكات عقدية وأخلاقية واجتماعية وعمرانية وقصصية. وتبدأ المراجعة من تحديد السؤال؛ لأن الآية قد تكون حاكمةً في مستوى مفهومي وخادمةً في مستوى جزئي، ولا تناقض في ذلك إذا صُرح بالمجال.

يتصل هذا الباب بـ«المختبر» و«التنوع». ويجب ألا تُفهم العلاقة على أنها ترتيب قيمة بين آيات القرآن، بل وصف لعمل كل آية في بناء تفسيري محدد يملك سؤالاً وحدوداً ونسخةً من المدونة. تُجمع قرائن «الحد» من اللسان والتركيب والسياق والمقطع والسورة والتصريف والمحكمات والمقابلات والنتائج. ولا يكفي شاهد واحد لإثبات الوظيفة إذا كانت هناك آيات تقيدتها أو تنقلها إلى مستوى آخر.

يُختبر المرشح للحاكمية بسؤالين مضادين: هل يستطيع تفسير العقد الأخرى من غير إلغاء خصوصيتها؟ وهل يبقى مركزياً إذا أدخلت الآيات النافية والاستثنائية والمقابلة؟ فإذا فشل خُفضت رتبته أو قيد مجاله.

من الخلل أن يُختار اللفظ الأكثر تكراراً أو الآية الأشهر أو الآية الأقرب إلى مذهب الباحث بوصفها حاكمةً. كما يخطئ من يجعل كل آية محكمة حاكمةً لكل شبكة، أو من يعامل الخادمة كأنها هامش لا قيمة له.

تُختبر النظرية ولا يُدعى استيعاب الموضوع. ويُسجل الحكم في بطاقة تتضمن نوع الوظيفة ومجالها وقرائنها والبديل المنافس ودرجة الثقة وتاريخ المراجعة، حتى يكون التصنيف قابلاً للتكرار والاعتراض.

في باب «مختبرات تطبيقية في الشبكات القرآنية الكبرى» تُختبر النتيجة على مثال مؤيد وآخر حدي وثالث مخالف، ويُذكر ما الذي سيتغير إذا تغير مستوى السؤال أو اتسعت المدونة أو ظهر تفسير لغوي أو سياقي أقوى.

يظل الفرق بين الملاحظة والتفسير لازماً: وجود اللفظ أو تكرار البناء ملاحظة، أما وصف الآية بالحاكمية أو الوزر أو الخدمة فحكم تفسيري يحتاج إلى تعليل ولا يتحول إلى حقيقة نصية غير قابلة للنقاش.

التحرير المفهومي

المختبرات تكشف قابلية النظرية للعمل في شبكات عقدية وأخلاقية واجتماعية وعمرانية وقصصية. وتبدأ المراجعة من تحديد السؤال؛ لأن الآية قد تكون حاكمة في مستوى مفهومي وخادمة في مستوى جزئي، ولا تناقض في ذلك إذا صُرح بالمجال.

يتصل هذا الباب بـ«التنوع» و«الحد». ويجب ألا تفهم العلاقة على أنها ترتيب قيمة بين آيات القرآن، بل وصف لعمل كل آية في بناء تفسيري محدد يملك سؤالاً وحدوداً ونسخة من المدونة.

تُجمع قرائن «البديل» من اللسان والتركيب والسياق والمقطع والسورة والتصريف والمحكات والمقابلات والنتائج. ولا يكفي شاهد واحد لإثبات الوظيفة إذا كانت هناك آيات تقيدتها أو تنقلها إلى مستوى آخر.

يُختبر المرشح للحاكمية بسؤالين مضادين: هل يستطيع تفسير العقد الأخرى من غير إلغاء خصوصيتها؟ وهل يبقى مركزياً إذا أدخلت الآيات النافية والاستثنائية والمقابلة؟ فإذا فشل خفضت رتبته أو قيد مجاله.

من الخلل أن يُختار اللفظ الأكثر تكراراً أو الآية الأشهر أو الآية الأقرب إلى مذهب الباحث بوصفها حاكمة. كما يخطئ من يجعل كل آية محكمة حاكمة لكل شبكة، أو من يعامل الخادمة كأنها هامش لا قيمة له.

تُختبر النظرية ولا يُدعى استيعاب الموضوع. وسُجل الحكم في بطاقة تتضمن نوع الوظيفة ومجالها وقرائنها والبديل المنافس ودرجة الثقة وتاريخ المراجعة، حتى يكون التصنيف قابلاً للتكرار والاعتراض.

في باب «مختبرات تطبيقية في الشبكات القرآنية الكبرى» تُختبر النتيجة على مثال مؤيد وآخر حدي وثالث مخالف، ويُذكر ما الذي سيتغير إذا تغير مستوى السؤال أو اتسعت المدونة أو ظهر تفسير لغوي أو سياقي أقوى.

يظل الفرق بين الملاحظة والتفسير لازماً: وجود اللفظ أو تكرار البناء ملاحظة، أما وصف الآية بالحاكمية أو الوزر أو الخدمة فحكم تفسيري يحتاج إلى تعليل ولا يتحول إلى حقيقة نصية غير قابلة للنقاش.

المدونة والقرائن

المختبرات تكشف قابلية النظرية للعمل في شبكات عقدية وأخلاقية واجتماعية وعمرانية وقصصية. وتبدأ المراجعة من تحديد السؤال؛ لأن الآية قد تكون حاكمة في مستوى مفهومي وخادمة في مستوى جزئي، ولا تناقض في ذلك إذا صُرح بالمجال.

يتصل هذا الباب بـ«الحُد» و«البديل». ويجب ألا تُفهم العلاقة على أنها ترتيب قيمة بين آيات القرآن، بل وصف لعمل كل آية في بناء تفسيري محدد يملك سؤالاً وحدوداً ونسخة من المدونة.

تُجمع قرائن «المراجعة» من اللسان والتركيب والسياق والمقطع والسورة والتصريف والمحكات والمقابلات والنتائج. ولا يكفي شاهد واحد لإثبات الوظيفة إذا كانت هناك آيات تقيدتها أو تنقلها إلى مستوى آخر.

يُختبر المرشح للحاكمية بسؤالين مضادين: هل يستطيع تفسير العقد الأخرى من غير إلغاء خصوصيتها؟ وهل يبقى مركزياً إذا أدخلت الآيات النافية والاستثنائية والمقابلة؟ فإذا فشل خفُضت رتبته أو قيد مجاله.

من الخلل أن يُختار اللفظ الأكثر تكراراً أو الآية الأشهر أو الآية الأقرب إلى مذهب الباحث بوصفها حاكمة. كما يخطئ من يجعل كل آية محكمة حاكمة لكل شبكة، أو من يعامل الخادمة كأنها هامش لا قيمة له.

تُختبر النظرية ولا يُدعى استيعاب الموضوع. وسُجل الحكم في بطاقة تتضمن نوع الوظيفة ومجالها وقرائنها والبديل المنافس ودرجة الثقة وتاريخ المراجعة، حتى يكون التصنيف قابلاً للتكرار والاعتراض.

في باب «مختبرات تطبيقية في الشبكات القرآنية الكبرى» تُختبر النتيجة على مثال مؤيد وآخر حدي وثالث مخالف، ويذكر ما الذي سيتغير إذا تغير مستوى السؤال أو اتسعت المدونة أو ظهر تفسير لغوي أو سياقي أقوى.

يظل الفرق بين الملاحظة والتفسير لازماً: وجود اللفظ أو تكرار البناء ملاحظة، أما وصف الآية بالحاكمية أو الوزر أو الخدمة فحكم تفسيري يحتاج إلى تعليل ولا يتحول إلى حقيقة نصية غير قابلة للنقاش.

آليات الإثبات والترجيح

المختبرات تكشف قابلية النظرية للعمل في شبكات عقدية وأخلاقية واجتماعية وعمرانية وقصصية. وتبدأ المراجعة من تحديد السؤال؛ لأن الآية قد تكون حاكمةً في مستوى مفهومي وخادمةً في مستوى جزئي، ولا تناقض في ذلك إذا صُرح بالمجال.

يتصل هذا الباب بـ«البديل» و«المراجعة». ويجب ألا تُفهم العلاقة على أنها ترتيب قيمة بين آيات القرآن، بل وصف لعمل كل آية في بناء تفسيري محدد يملك سؤالاً وحدوداً ونسخةً من المدونة.

تُجمع قرائن «المختبر» من اللسان والتركيب والسياق والمقطع والسورة والتصريف والمحكمات والمقابلات والنتائج. ولا يكفي شاهد واحد لإثبات الوظيفة إذا كانت هناك آيات تقيدتها أو تنقلها إلى مستوى آخر.

يُختبر المرشح للحاكمية بسؤالين مضادين: هل يستطيع تفسير العقد الأخرى من غير إلغاء خصوصيتها؟ وهل يبقى مركزياً إذا أدخلت الآيات النافية والاستثنائية والمقابلة؟ فإذا فشل خفضت رتبته أو قيد مجاله.

من الخلل أن يُختار اللفظ الأكثر تكراراً أو الآية الأشهر أو الآية الأقرب إلى مذهب الباحث بوصفها حاكمةً. كما يخطئ من يجعل كل آية محكمة حاكمة لكل شبكة، أو من يعامل الخادمة كأنها هامش لا قيمة له.

تُختبر النظرية ولا يُدعى استيعاب الموضوع. ويُسجل الحكم في بطاقة تتضمن نوع الوظيفة ومجالها وقرائنها والبديل المنافس ودرجة الثقة وتاريخ المراجعة، حتى يكون التصنيف قابلاً للتكرار والاعتراض.

في باب «مختبرات تطبيقية في الشبكات القرآنية الكبرى» تُختبر النتيجة على مثال مؤيد وآخر حدي وثالث مخالف، ويُذكر ما الذي سيتغير إذا تغير مستوى السؤال أو اتسعت المدونة أو ظهر تفسير لغوي أو سياقي أقوى.

يظل الفرق بين الملاحظة والتفسير لازماً: وجود اللفظ أو تكرار البناء ملاحظة، أما وصف الآية بالحاكمية أو الوزر أو الخدمة فحكم تفسيري يحتاج إلى تعليل ولا يتحول إلى حقيقة نصية غير قابلة للنقاش.

الحدود والمغالطات

المختبرات تكشف قابلية النظرية للعمل في شبكات عقدية وأخلاقية واجتماعية وعمرانية وقصصية. وتبدأ المراجعة من تحديد السؤال؛ لأن الآية قد تكون حاكمةً في مستوى مفهومي وخادمةً في مستوى جزئي، ولا تناقض في ذلك إذا صُرح بالمجال.

يتصل هذا الباب بـ«المراجعة» و«المختبر». ويجب ألا تفهم العلاقة على أنها ترتيب قيمة بين آيات القرآن، بل وصف لعمل كل آية في بناء تفسيري محدد يملك سؤالاً وحدوداً ونسخةً من المدونة.

تُجمع قرائن «التنوع» من اللسان والتركيب والسياق والمقطع والسورة والتصريف والمحكمات والمقابلات والنتائج. ولا يكفي شاهد واحد لإثبات الوظيفة إذا كانت هناك آيات تقيدتها أو تنقلها إلى مستوى آخر.

يُختبر المرشح للحاكمية بسؤالين مضادين: هل يستطيع تفسير العقد الأخرى من غير إلغاء خصوصيتها؟ وهل يبقى مركزياً إذا أدخلت الآيات النافية والاستثنائية والمقابلة؟ فإذا فشل خفضت رتبته أو قيد مجاله.

من الخلل أن يُختار اللفظ الأكثر تكراراً أو الآية الأشهر أو الآية الأقرب إلى مذهب الباحث بوصفها حاكمةً. كما يخطئ من يجعل كل آية محكمة حاكمةً لكل شبكة، أو من يعامل الخادمة كأنها هامش لا قيمة له.

تُختبر النظرية ولا يُدعى استيعاب الموضوع. وسُجل الحكم في بطاقة تتضمن نوع الوظيفة ومجالها وقرائنها والبديل المنافس ودرجة الثقة وتاريخ المراجعة، حتى يكون التصنيف قابلاً للتكرار والاعتراض.

في باب «مختبرات تطبيقية في الشبكات القرآنية الكبرى» تُختبر النتيجة على مثال مؤيد وآخر حدي وثالث مخالف، ويذكر ما الذي سيتغير إذا تغير مستوى السؤال أو اتسعت المدونة أو ظهر تفسير لغوي أو سياقي أقوى.

يظل الفرق بين الملاحظة والتفسير لازماً: وجود اللفظ أو تكرار البناء ملاحظة، أما وصف الآية بالحاكمية أو الوزر أو الخدمة فحكم تفسيري يحتاج إلى تعليل ولا يتحول إلى حقيقة نصية غير قابلة للنقاش.

التطبيقات والاختبارات

المختبرات تكشف قابلية النظرية للعمل في شبكات عقدية وأخلاقية واجتماعية وعمرانية وقصصية. وتبدأ المراجعة من تحديد السؤال؛ لأن الآية قد تكون حاكمة في مستوى مفهومي وخادمة في مستوى جزئي، ولا تناقض في ذلك إذا صُرح بالمجال.

يتصل هذا الباب بـ«المختبر» و«التنوع». ويجب ألا تُفهم العلاقة على أنها ترتيب قيمة بين آيات القرآن، بل وصف لعمل كل آية في بناء تفسيري محدد يملك سؤالاً وحدوداً ونسخة من المدونة.

تُجمع قرائن «الحد» من اللسان والتركيب والسياق والمقطع والسورة والتصريف والمحكات والمقابلات والنتائج. ولا يكفي شاهد واحد لإثبات الوظيفة إذا كانت هناك آيات تقيدتها أو تنقلها إلى مستوى آخر.

يُختبر المرشح للحاكمية بسؤالين مضادين: هل يستطيع تفسير العقد الأخرى من غير إلغاء خصوصيتها؟ وهل يبقى مركزياً إذا أدخلت الآيات النافية والاستثنائية والمقابلة؟ فإذا فشل خفّضت رتبته أو قيد مجاله.

من الخلل أن يُختار اللفظ الأكثر تكراراً أو الآية الأشهر أو الآية الأقرب إلى مذهب الباحث بوصفها حاكمة. كما يخطئ من يجعل كل آية محكمة حاكمة لكل شبكة، أو من يعامل الخادمة كأنها هامش لا قيمة له.

تُختبر النظرية ولا يُدعى استيعاب الموضوع. وسُجل الحكم في بطاقة تتضمن نوع الوظيفة ومجالها وقرائنها والبديل المنافس ودرجة الثقة وتاريخ المراجعة، حتى يكون التصنيف قابلاً للتكرار والاعتراض.

في باب «مختبرات تطبيقية في الشبكات القرآنية الكبرى» تُختبر النتيجة على مثال مؤيد وآخر حدي وثالث مخالف، ويذكر ما الذي سيتغير إذا تغير مستوى السؤال أو اتسعت المدونة أو ظهر تفسير لغوي أو سياقي أقوى.

يظل الفرق بين الملاحظة والتفسير لازماً: وجود اللفظ أو تكرار البناء ملاحظة، أما وصف الآية بالحاكمية أو الوزر أو الخدمة فحكم تفسيري يحتاج إلى تعليل ولا يتحول إلى حقيقة نصية غير قابلة للنقاش.

القواعد والنتائج

المختبرات تكشف قابلية النظرية للعمل في شبكات عقدية وأخلاقية واجتماعية وعمرانية وقصصية. وتبدأ المراجعة من تحديد السؤال؛ لأن الآية قد تكون حاكمة في مستوى مفهومي وخادمة في مستوى جزئي، ولا تناقض في ذلك إذا صُرح بالمجال.

يتصل هذا الباب بـ«التنوع» و«الحد». ويجب ألا تفهم العلاقة على أنها ترتيب قيمة بين آيات القرآن، بل وصف لعمل كل آية في بناء تفسيري محدد يملك سؤالاً وحدوداً ونسخة من المدونة.

تُجمع قرائن «البديل» من اللسان والتركيب والسياق والمقطع والسورة والتصريف والمحكات والمقابلات والنتائج. ولا يكفي شاهد واحد لإثبات الوظيفة إذا كانت هناك آيات تقيدتها أو تنقلها إلى مستوى آخر.

يُختبر المرشح للحاكمية بسؤالين مضادين: هل يستطيع تفسير العقد الأخرى من غير إلغاء خصوصيتها؟ وهل يبقى مركزياً إذا أدخلت الآيات النافية والاستثنائية والمقابلة؟ فإذا فشل خفضت رتبته أو قيد مجاله.

من الخلل أن يُختار اللفظ الأكثر تكراراً أو الآية الأشهر أو الآية الأقرب إلى مذهب الباحث بوصفها حاكمة. كما يخطئ من يجعل كل آية محكمة حاكمة لكل شبكة، أو من يعامل الخادمة كأنها هامش لا قيمة له.

تُختبر النظرية ولا يُدعى استيعاب الموضوع. وسُجل الحكم في بطاقة تتضمن نوع الوظيفة ومجالها وقرائنها والبديل المنافس ودرجة الثقة وتاريخ المراجعة، حتى يكون التصنيف قابلاً للتكرار والاعتراض.

في باب «مختبرات تطبيقية في الشبكات القرآنية الكبرى» تُختبر النتيجة على مثال مؤيد وآخر حدي وثالث مخالف، ويُذكر ما الذي سيتغير إذا تغير مستوى السؤال أو اتسعت المدونة أو ظهر تفسير لغوي أو سياقي أقوى.

يظل الفرق بين الملاحظة والتفسير لازماً: وجود اللفظ أو تكرار البناء ملاحظة، أما وصف الآية بالحاكمية أو الوزر أو الخدمة فحكم تفسيري يحتاج إلى تعليل ولا يتحول إلى حقيقة نصية غير قابلة للنقاش.

مصفوفة الباب

الحقل	السؤال	المخرج
المجال	ما مستوى السؤال؟	حد الوظيفة
المرشح	ما الآيات المرشحة؟	قائمة معللة
القرينة	ما اللسان والسياق والتصريف؟	أدلة مؤيدة ونافية
الوظيفة	حاكمة أم مؤسسة أم وزارة أم غيرها؟	تصنيف بدرجة
البديل	ما الفرضية المنافسة؟	اختبار مضاد
الإصدار	ما الذي قد يغير النتيجة؟	مراجعة موثقة

الباب الثامن عشر: النظرية الجامعة وميثاق الباحث في مراتب الآيات

يفتح الباب بالسؤال عن النظرية الجامعة وميثاق الباحث في مراتب الآيات، ويقرر مبدئياً أن النظرية النهائية تجعل الحاكمة وظيفة معللة متدرجة قابلة للاعتراض والتصحيح.

سؤال الباب وفرضية البناء

النظرية النهائية تجعل الحاكمة وظيفة معللة متدرجة قابلة للاعتراض والتصحيح. وتبدأ المراجعة من تحديد السؤال؛ لأن الآية قد تكون حاكمة في مستوى مفهومي وخادمة في مستوى جزئي، ولا تناقض في ذلك إذا صُرح بالمجال.

يتصل هذا الباب بـ«النظرية» و«الميثاق». ويجب ألا تُفهم العلاقة على أنها ترتيب قيمة بين آيات القرآن، بل وصف لعمل كل آية في بناء تفسيري محدد يملك سؤالاً وحدوداً ونسخة من المدونة. تُجمع قرائن «القسط» من اللسان والتركيب والسياق والمقطع والسورة والتصريف والمحكمات والمقابلات والنتائج. ولا يكفي شاهد واحد لإثبات الوظيفة إذا كانت هناك آيات تقيدتها أو تنقلها إلى مستوى آخر.

يُختبر المرشح للحاكمية بسؤالين مضادين: هل يستطيع تفسير العقد الأخرى من غير إلغاء خصوصيتها؟ وهل يبقى مركزياً إذا أدخلت الآيات النافية والاستثنائية والمقابلة؟ فإذا فشل خُفضت رتبته أو قيد مجاله.

من الخلل أن يُختار اللفظ الأكثر تكراراً أو الآية الأشهر أو الآية الأقرب إلى مذهب الباحث بوصفها حاكمة. كما يخطئ من يجعل كل آية محكمة حاكمة لكل شبكة، أو من يعامل الخادمة كأنها هامش لا قيمة له.

يستقر منهج مسؤول لمراتب الآيات. ويُسجل الحكم في بطاقة تتضمن نوع الوظيفة ومجالها وقرائنها والبديل المنافس ودرجة الثقة وتاريخ المراجعة، حتى يكون التصنيف قابلاً للتكرار والاعتراض.

في باب «النظرية الجامعة وميثاق الباحث في مراتب الآيات» تُختبر النتيجة على مثال مؤيد وآخر حدي وثالث مخالف، ويذكر ما الذي سيتغير إذا تغير مستوى السؤال أو اتسعت المدونة أو ظهر تفسير لغوي أو سياقي أقوى.

يظل الفرق بين الملاحظة والتفسير لازماً: وجود اللفظ أو تكرار البناء ملاحظة، أما وصف الآية بالحاكمة أو الوزر أو الخادمة فحكم تفسيري يحتاج إلى تعليل ولا يتحول إلى حقيقة نصية غير قابلة للنقاش.

التحرير المفهومي

النظرية النهائية تجعل الحاكمة وظيفة معللة متدرجة قابلة للاعتراض والتصحيح. وتبدأ المراجعة من تحديد السؤال؛ لأن الآية قد تكون حاكمةً في مستوى مفهومي وخادمةً في مستوى جزئي، ولا تناقض في ذلك إذا صُرح بالجمال.

يتصل هذا الباب بـ«الميثاق» و«القسط». ويجب ألا تُفهم العلاقة على أنها ترتيب قيمة بين آيات القرآن، بل وصف لعمل كل آية في بناء تفسيري محدد يملك سؤالاً وحدوداً ونسخةً من المدونة. تُجمع قرائن «التوقف» من اللسان والتركيب والسياق والمقطع والسورة والتصريف والمحكات والمقابلات والنتائج. ولا يكفي شاهد واحد لإثبات الوظيفة إذا كانت هناك آيات تقيدّها أو تنقلها إلى مستوى آخر.

يُختبر المرشح للحاكمية بسؤالين مضادين: هل يستطيع تفسير العقد الأخرى من غير إلغاء خصوصيتها؟ وهل يبقى مركزياً إذا أدخلت الآيات النافية والاستثنائية والمقابلة؟ فإذا فشل خفّضت رتبته أو قيد مجاله.

من الخلل أن يُختار اللفظ الأكثر تكراراً أو الآية الأشهر أو الآية الأقرب إلى مذهب الباحث بوصفها حاكمةً. كما يخطئ من يجعل كل آية محكمة حاكمةً لكل شبكة، أو من يعامل الخادمة كأنها هامش لا قيمة له.

يستقر منهج مسؤول لمراتب الآيات. ويسجل الحكم في بطاقة تتضمن نوع الوظيفة ومجالها وقرائنها والبديل المنافس ودرجة الثقة وتاريخ المراجعة، حتى يكون التصنيف قابلاً للتكرار والاعتراض. في باب «النظرية الجامعة وميثاق الباحث في مراتب الآيات» تُختبر النتيجة على مثال مؤيد وآخر حدي وثالث مخالف، ويذكر ما الذي سيتغير إذا تغير مستوى السؤال أو اتسعت المدونة أو ظهر تفسير لغوي أو سياقي أقوى.

يظل الفرق بين الملاحظة والتفسير لازماً: وجود اللفظ أو تكرار البناء ملاحظة، أما وصف الآية بالحاكمة أو الوزر أو الخدمة فحكم تفسيري يحتاج إلى تعليل ولا يتحول إلى حقيقة نصية غير قابلة للنقاش.

المدونة والقرائن

النظرية النهائية تجعل الحاكمة وظيفة معللة متدرجة قابلة للاعتراض والتصحيح. وتبدأ المراجعة من تحديد السؤال؛ لأن الآية قد تكون حاكمةً في مستوى مفهومي وخادمةً في مستوى جزئي، ولا تناقض في ذلك إذا صُرح بالجمال.

يتصل هذا الباب بـ«القسط» و«التوقف». ويجب ألا تُفهم العلاقة على أنها ترتيب قيمة بين آيات القرآن، بل وصف لعمل كل آية في بناء تفسيري محدد يملك سؤالاً وحدوداً ونسخة من المدونة. تُجمع قرائن «المراجعة» من اللسان والتركيب والسياق والمقطع والسورة والتصريف والمحكات والمقابلات والنتائج. ولا يكفي شاهد واحد لإثبات الوظيفة إذا كانت هناك آيات تقيدتها أو تنقلها إلى مستوى آخر.

يُختبر المَرشح للحاكمية بِسؤالين مضادين: هل يستطيع تفسير العقد الأخرى من غير إلغاء خصوصيتها؟ وهل يبقى مركزياً إذا أدخلت الآيات النافية والاستثنائية والمقابلة؟ فإذا فشل خُفضت رتبته أو قُيد مجاله.

من الخلل أن يُختار اللفظ الأكثر تكراراً أو الآية الأشهر أو الآية الأقرب إلى مذهب الباحث بوصفها حاكمية. كما يخطئ من يجعل كل آية محكمة حاكمية لكل شبكة، أو من يعامل الخادمة كأنها هامش لا قيمة له.

يستقر منهج مسؤول لمراتب الآيات. ويسجل الحكم في بطاقة تتضمن نوع الوظيفة ومجالها وقرائنها والبديل المنافس ودرجة الثقة وتاريخ المراجعة، حتى يكون التصنيف قابلاً للتكرار والاعتراض. في باب «النظرية الجامعة وميثاق الباحث في مراتب الآيات» تُختبر النتيجة على مثال مؤيد وآخر حدي وثالث مخالف، ويُذكر ما الذي سيتغير إذا تغير مستوى السؤال أو اتسعت المدونة أو ظهر تفسير لغوي أو سياقي أقوى.

يظل الفرق بين الملاحظة والتفسير لازماً: وجود اللفظ أو تكرار البناء ملاحظة، أما وصف الآية بالحاكمية أو الوزر أو الخدمة فحكم تفسيري يحتاج إلى تعليل ولا يتحول إلى حقيقة نصية غير قابلة للنقاش.

آليات الإثبات والترجيح

النظرية النهائية تجعل الحاكمية وظيفة معللة متدرجة قابلة للاعتراض والتصحيح. وتبدأ المراجعة من تحديد السؤال؛ لأن الآية قد تكون حاكمية في مستوى مفهومي وخادمة في مستوى جزئي، ولا تناقض في ذلك إذا صُرح بالجمال.

يتصل هذا الباب بـ«التوقف» و«المراجعة». ويجب ألا تُفهم العلاقة على أنها ترتيب قيمة بين آيات القرآن، بل وصف لعمل كل آية في بناء تفسيري محدد يملك سؤالاً وحدوداً ونسخة من المدونة.

تُجمع قرائن «النظرية» من اللسان والتركيب والسياق والمقطع والسورة والتصريف والمحكمات والمقابلات والنتائج. ولا يكفي شاهد واحد لإثبات الوظيفة إذا كانت هناك آيات تقيدتها أو تنقلها إلى مستوى آخر.

يُختبر المرشح للحاكمية بسؤالين مضادين: هل يستطيع تفسير العقد الأخرى من غير إلغاء خصوصيتها؟ وهل يبقى مركزياً إذا أدخلت الآيات النافية والاستثنائية والمقابلة؟ فإذا فشل خُفضت رتبته أو قيد مجاله.

من الخلل أن يُختار اللفظ الأكثر تكراراً أو الآية الأشهر أو الآية الأقرب إلى مذهب الباحث بوصفها حاكمية. كما يخطئ من يجعل كل آية محكمة حاكمية لكل شبكة، أو من يعامل الخادمة كأنها هامش لا قيمة له.

يستقر منهج مسؤول لمراتب الآيات. ويُسجل الحكم في بطاقة تتضمن نوع الوظيفة ومجالها وقرائنها والبديل المنافس ودرجة الثقة وتاريخ المراجعة، حتى يكون التصنيف قابلاً للتكرار والاعتراض.

في باب «النظرية الجامعة وميثاق الباحث في مراتب الآيات» يُختبر النتيجة على مثال مؤيد وآخر حدي وثالث مخالف، ويذكر ما الذي سيتغير إذا تغير مستوى السؤال أو اتسعت المدونة أو ظهر تفسير لغوي أو سياقي أقوى.

يظل الفرق بين الملاحظة والتفسير لازماً: وجود اللفظ أو تكرار البناء ملاحظة، أما وصف الآية بالحاكمية أو الوزر أو الخدمة فحكم تفسيري يحتاج إلى تعليل ولا يتحول إلى حقيقة نصية غير قابلة للنقاش.

الحدود والمغالطات

النظرية النهائية تجعل الحاكمية وظيفة معللة متدرجة قابلة للاعتراض والتصحيح. وتبدأ المراجعة من تحديد السؤال؛ لأن الآية قد تكون حاكمية في مستوى مفهومي وخادمة في مستوى جزئي، ولا تناقض في ذلك إذا صرح بالجمال.

يتصل هذا الباب بـ«المراجعة» و«النظرية». ويجب ألا تفهم العلاقة على أنها ترتيب قيمة بين آيات القرآن، بل وصف لعمل كل آية في بناء تفسيري محدد يملك سؤالاً وحدوداً ونسخة من المدونة.

تُجمع قرائن «الميثاق» من اللسان والتركيب والسياق والمقطع والسورة والتصريف والمحكمات والمقابلات والنتائج. ولا يكفي شاهد واحد لإثبات الوظيفة إذا كانت هناك آيات تقيدتها أو تنقلها إلى مستوى آخر.

يُختبر المرشح للحاكمية بسؤالين مضادين: هل يستطيع تفسير العقد الأخرى من غير إلغاء خصوصيتها؟ وهل يبقى مركزياً إذا أدخلت الآيات النافية والاستثنائية والمقابلة؟ فإذا فشل خُفضت رتبته أو قُيد مجاله.

من الخلل أن يُختار اللفظ الأكثر تكراراً أو الآية الأشهر أو الآية الأقرب إلى مذهب الباحث بوصفها حاكمة. كما يخطئ من يجعل كل آية محكمة حاكمة لكل شبكة، أو من يعامل الخادمة كأنها هامش لا قيمة له.

يستقر منهج مسؤول لمراتب الآيات. ويُسجل الحكم في بطاقة تتضمن نوع الوظيفة ومجالها وقرائنها والبديل المنافس ودرجة الثقة وتاريخ المراجعة، حتى يكون التصنيف قابلاً للتكرار والاعتراض.

في باب «النظرية الجامعة وميثاق الباحث في مراتب الآيات» تُختبر النتيجة على مثال مؤيد وآخر حدي وثالث مخالف، ويُذكر ما الذي سيتغير إذا تغير مستوى السؤال أو اتسعت المدونة أو ظهر تفسير لغوي أو سيافي أقوى.

يظل الفرق بين الملاحظة والتفسير لازماً: وجود اللفظ أو تكرار البناء ملاحظة، أما وصف الآية بالحاكمة أو الوزر أو الخادمة فحكم تفسيري يحتاج إلى تعليل ولا يتحول إلى حقيقة نصية غير قابلة للنقاش.

التطبيقات والاختبارات

النظرية النهائية تجعل الحاكمية وظيفة معللة متدرجة قابلة للاعتراض والتصحيح. وتبدأ المراجعة من تحديد السؤال؛ لأن الآية قد تكون حاكمة في مستوى مفهومي وخادمة في مستوى جزئي، ولا تناقض في ذلك إذا صُرح بالمجال.

يتصل هذا الباب بـ«النظرية» و«الميثاق». ويجب ألا تفهم العلاقة على أنها ترتيب قيمة بين آيات القرآن، بل وصف لعمل كل آية في بناء تفسيري محدد يملك سؤالاً وحدوداً ونسخة من المدونة.

تُجمع قرائن «القسط» من اللسان والتركيب والسياق والمقطع والسورة والتصريف والمحكمات والمقابلات والنتائج. ولا يكفي شاهد واحد لإثبات الوظيفة إذا كانت هناك آيات تقيدها أو تنقلها إلى مستوى آخر.

يُختبر المرشح للحاكمية بسؤالين مضادين: هل يستطيع تفسير العقد الأخرى من غير إلغاء خصوصيتها؟ وهل يبقى مركزياً إذا أدخلت الآيات النافية والاستثنائية والمقابلة؟ فإذا فشل خُفضت رتبته أو قُيد مجاله.

من الخلل أن يُختار اللفظ الأكثر تكراراً أو الآية الأشهر أو الآية الأقرب إلى مذهب الباحث بوصفها حاكمة. كما يخطئ من يجعل كل آية محكمة حاكمة لكل شبكة، أو من يعامل الخادمة كأنها هامش لا قيمة له.

يستقر منهج مسؤول لمراتب الآيات. ويُسجل الحكم في بطاقة تتضمن نوع الوظيفة ومجالها وقرائنها والبديل المنافس ودرجة الثقة وتاريخ المراجعة، حتى يكون التصنيف قابلاً للتكرار والاعتراض. في باب «النظرية الجامعة وميثاق الباحث في مراتب الآيات» تُختبر النتيجة على مثال مؤيد وآخر حدي وثالث مخالف، ويُذكر ما الذي سيتغير إذا تغير مستوى السؤال أو اتسعت المدونة أو ظهر تفسير لغوي أو سياقي أقوى.

يظل الفرق بين الملاحظة والتفسير لازماً: وجود اللفظ أو تكرار البناء ملاحظة، أما وصف الآية بالحاكمة أو الوزر أو الخادمة فحكم تفسيري يحتاج إلى تعليل ولا يتحول إلى حقيقة نصية غير قابلة للنقاش.

القواعد والنتائج

النظرية النهائية تجعل الحاكمة وظيفة معللة متدرجة قابلة للاعتراض والتصحيح. وتبدأ المراجعة من تحديد السؤال؛ لأن الآية قد تكون حاكمة في مستوى مفهومي وخادمة في مستوى جزئي، ولا تناقض في ذلك إذا صُرح بالجمال.

يتصل هذا الباب بـ«الميثاق» و«القسط». ويجب ألا تفهم العلاقة على أنها ترتيب قيمة بين آيات القرآن، بل وصف لعمل كل آية في بناء تفسيري محدد يملك سؤالاً وحدوداً ونسخة من المدونة. تُجمع قرائن «التوقف» من اللسان والتركيب والسياق والمقطع والسورة والتصريف والمحجمات والمقابلات والنتائج. ولا يكفي شاهد واحد لإثبات الوظيفة إذا كانت هناك آيات تقيدها أو تنقلها إلى مستوى آخر.

يُختبر المرشح للحاكمية بسؤالين مضادين: هل يستطيع تفسير العقد الأخرى من غير إلغاء خصوصيتها؟ وهل يبقى مركزياً إذا أدخلت الآيات النافية والاستثنائية والمقابلة؟ فإذا فشل خُفضت رتبته أو قُيد مجاله.

من الخلل أن يُختار اللفظ الأكثر تكراراً أو الآية الأشهر أو الآية الأقرب إلى مذهب الباحث بوصفها حاكمة. كما يخطئ من يجعل كل آية محكمة حاكمة لكل شبكة، أو من يعامل الخادمة كأنها هامش لا قيمة له.

يستقر منهج مسؤول لمراتب الآيات. ويسجل الحكم في بطاقة تتضمن نوع الوظيفة ومجالها وقرائنها والبديل المنافس ودرجة الثقة وتاريخ المراجعة، حتى يكون التصنيف قابلاً للتكرار والاعتراض. في باب «النظرية الجامعة وميثاق الباحث في مراتب الآيات» تُختبر النتيجة على مثال مؤيد وآخر حدي وثالث مخالف، ويُذكر ما الذي سيتغير إذا تغير مستوى السؤال أو اتسعت المدونة أو ظهر تفسير لغوي أو سياق أقوى.

يظل الفرق بين الملاحظة والتفسير لازماً: وجود اللفظ أو تكرار البناء ملاحظة، أما وصف الآية بالحاكمية أو الوزر أو الخدمة فحكم تفسيري يحتاج إلى تعليل ولا يتحول إلى حقيقة نصية غير قابلة للنقاش.

مصنوفة الباب

الحقل	السؤال	المخرج
المجال	ما مستوى السؤال؟	حد الوظيفة
المرشح	ما الآيات المرشحة؟	قائمة معللة
القرينة	ما اللسان والسياق والتصريف؟	أدلة مؤيدة ونافية
الوظيفة	حاكمة أم مؤسسة أم وزارة أم غيرها؟	تصنيف بدرجة
البديل	ما الفرضية المنافسة؟	اختبار مضاد
الإصدار	ما الذي قد يغير النتيجة؟	مراجعة موثقة

القسم التركيبي الأول: التعريفات التشغيلية لمراتب الآيات

المصطلح	التعريف	الحد
الآية الحاكمة	آية تضبط أصل المفهوم أو اتجاه الشبكة أو حدها أو ميزانها أو مآلها، بحيث يؤدي إهمالها أو معارضتها بقرينة أضعف إلى اختلال التفسير.	ليست أشهر آية ولا أكثرها تكراراً بالضرورة.
الآية المؤسسة	آية تنشئ ركنًا ضرورياً في المفهوم أو المسار، ولا يكفي البناء من دون ما تؤسسه.	قد تكون مؤسسةً من غير أن تكون صاحبة الميزان الأعلى.
الآية الوازنة	آية تساند الأصل الحاكم أو المؤسس بشرح أو تصرف أو شاهد أو توسيع للمدونة.	الوزر تقوية لا تبعية قيمية.
الآية الخادمة	آية تقدم تفصيلاً أو مثلاً أو حالةً أو قيداً جزئياً يخدم فهم الشبكة.	الخدمة وظيفة لازمة وقد تكون حاسمة في التطبيق.
الآية المقابلة	آية تكشف حد المفهوم بذكر ضده أو نفيه أو انحرافه أو الصورة المناقضة له.	لا تُعد خصماً للنصوص الموجبة بل جزءاً من الحد.
آية النتيجة	آية تذكر أثراً مترتباً داخل السلسلة السببية أو الحجاجية أو التشريعية.	النتيجة قد تكون وسيطة لا نهائية.
آية المآل	آية تكشف النهاية أو العاقبة أو الجزاء الذي تؤول إليه السلسلة.	قد تكون أخروية أو دنيوية أو عمرانية بحسب الشبكة.
الآية الجسرية	آية تربط شبكتين أو مفهومين من غير أن تكون مركزاً لأي منهما.	تُستعمل بحذر حتى لا تُصطنع الصلات.
الآية المصححة	آية تمنع فهماً شائعاً أو توسعاً غير منضبط وتعيد الشبكة إلى حدها.	قد تعمل مقابلةً أو وازرةً بحسب السؤال.
الآية القيدية	آية تضيف شرطاً أو استثناءً أو ظرفاً يحول دون التعميم.	إهمالها من أشهر صور الإخسار التفسيري.

الآية الحاكمة

التعريف التشغيلي: آية تضبط أصل المفهوم أو اتجاه الشبكة أو حدها أو ميزانها أو مآلها، بحيث يؤدي إهمالها أو معارضتها بقرينة أضعف إلى اختلال التفسير.

الحد المانع: ليست أشهر آية ولا أكثرها تكراراً بالضرورة.

يُسجل استعمال هذا المصطلح مع مستوى الشبكة ومصدر القرينة ودرجة الثقة، ويُمنع تحويله إلى وصف ثابت للآية في جميع موضوعات القرآن. وقد نتغير وظيفة الآية عند تغير السؤال من مفهوم إلى سورة أو من تفسير إلى تطبيق.

الآية المؤسسة

التعريف التشغيلي: آية تنشئ ركناً ضرورياً في المفهوم أو المسار، ولا يكفي البناء من دون ما تؤسسه.

الحد المانع: قد تكون مؤسسة من غير أن تكون صاحبة الميزان الأعلى.

يُسجل استعمال هذا المصطلح مع مستوى الشبكة ومصدر القرينة ودرجة الثقة، ويُمنع تحويله إلى وصف ثابت للآية في جميع موضوعات القرآن. وقد نتغير وظيفة الآية عند تغير السؤال من مفهوم إلى سورة أو من تفسير إلى تطبيق.

الآية الوازرة

التعريف التشغيلي: آية تساند الأصل الحاكم أو المؤسس بشرح أو تصريف أو شاهد أو توسيع للهدونة.

الحد المانع: الوزر تقوية لا تبعية قيمية.

يُسجل استعمال هذا المصطلح مع مستوى الشبكة ومصدر القرينة ودرجة الثقة، ويُمنع تحويله إلى وصف ثابت للآية في جميع موضوعات القرآن. وقد نتغير وظيفة الآية عند تغير السؤال من مفهوم إلى سورة أو من تفسير إلى تطبيق.

الآية الخادمة

التعريف التشغيلي: آية تقدم تفصيلاً أو مثلاً أو حالة أو قيداً جزئياً يخدم فهم الشبكة.

الحد المانع: الخدمة وظيفة لازمة وقد تكون حاسمة في التطبيق.

يُسجل استعمال هذا المصطلح مع مستوى الشبكة ومصدر القرينة ودرجة الثقة، ويُمنع تحويله إلى وصف ثابت للآية في جميع موضوعات القرآن. وقد تُتغير وظيفة الآية عند تغير السؤال من مفهوم إلى سورة أو من تفسير إلى تطبيق.

الآية المقابلة

التعريف التشغيلي: آية تكشف حد المفهوم بذكر ضده أو نفيه أو انحرافه أو الصورة المناقضة له.
الحد المانع: لا تُعد خصماً للنصوص الموجبة بل جزءاً من الحد.

يُسجل استعمال هذا المصطلح مع مستوى الشبكة ومصدر القرينة ودرجة الثقة، ويُمنع تحويله إلى وصف ثابت للآية في جميع موضوعات القرآن. وقد تُتغير وظيفة الآية عند تغير السؤال من مفهوم إلى سورة أو من تفسير إلى تطبيق.

آية النتيجة

التعريف التشغيلي: آية تذكر أثراً مترتباً داخل السلسلة السببية أو المحاجية أو التشريعية.
الحد المانع: النتيجة قد تكون وسيطة لا نهائية.

يُسجل استعمال هذا المصطلح مع مستوى الشبكة ومصدر القرينة ودرجة الثقة، ويُمنع تحويله إلى وصف ثابت للآية في جميع موضوعات القرآن. وقد تُتغير وظيفة الآية عند تغير السؤال من مفهوم إلى سورة أو من تفسير إلى تطبيق.

آية المآل

التعريف التشغيلي: آية تكشف النهاية أو العاقبة أو الجزاء الذي تؤول إليه السلسلة.
الحد المانع: قد تكون أخروية أو دنيوية أو عمرانية بحسب الشبكة.

يُسجل استعمال هذا المصطلح مع مستوى الشبكة ومصدر القرينة ودرجة الثقة، ويُمنع تحويله إلى وصف ثابت للآية في جميع موضوعات القرآن. وقد تُتغير وظيفة الآية عند تغير السؤال من مفهوم إلى سورة أو من تفسير إلى تطبيق.

الآية الجسرية

التعريف التشغيلي: آية تربط شبكتين أو مفهومين من غير أن تكون مر كراً لأي منهما.
الحد المانع: تُستعمل بحذر حتى لا تُصطنع الصلات.

يُسجل استعمال هذا المصطلح مع مستوى الشبكة ومصدر القرينة ودرجة الثقة، ويُمنع تحويله إلى وصف ثابت للآية في جميع موضوعات القرآن. وقد تُتغير وظيفة الآية عند تغير السؤال من مفهوم إلى سورة أو من تفسير إلى تطبيق.

الآية المصححة

التعريف التشغيلي: آية تمنع فهمًا شائعًا أو توسعًا غير منضبط وتعيد الشبكة إلى حدها.
الحد المانع: قد تعمل مقابلةً أو وازرةً بحسب السؤال.

يُسجل استعمال هذا المصطلح مع مستوى الشبكة ومصدر القرينة ودرجة الثقة، ويُمنع تحويله إلى وصف ثابت للآية في جميع موضوعات القرآن. وقد تُتغير وظيفة الآية عند تغير السؤال من مفهوم إلى سورة أو من تفسير إلى تطبيق.

الآية القيدية

التعريف التشغيلي: آية تضيف شرطًا أو استثناءً أو ظرفًا يحول دون التعميم.
الحد المانع: إهمالها من أشهر صور الإخسار التفسيري.

يُسجل استعمال هذا المصطلح مع مستوى الشبكة ومصدر القرينة ودرجة الثقة، ويُمنع تحويله إلى وصف ثابت للآية في جميع موضوعات القرآن. وقد تُتغير وظيفة الآية عند تغير السؤال من مفهوم إلى سورة أو من تفسير إلى تطبيق.

القسم التركيبي الثاني: أنواع الحاكية

النوع	التعريف
حاكية أصلية	تضبط تعريف المفهوم ومركزه.
حاكية حدية	تمنع التوسع وتحدد ما ليس من المفهوم.
حاكية سياقية	تضبط معنى الآية داخل مقطع أو سورة.
حاكية سُورية	تحدد محوراً أو مساراً داخل السورة.
حاكية شبكية	تنظم علاقة عدد من العقد والمفاهيم.
حاكية ميزانية	تضع معيار القسط أو الحق أو الوزن في المجال.
حاكية سننية	تضبط نمطاً متكرراً في الفعل والنتيجة.
حاكية مقصدية	تكشف الغاية التي تنتظم تحتها الأحكام أو المسار.
حاكية مآلية	تكشف النهاية التي تفسر اتجاه الشبكة.
حاكية تصحيحية	ترد فهماً جزئياً أو متشابهاً إلى المحكم.

حاكية أصلية: تضبط تعريف المفهوم ومركزه. ولا يجوز أن يُستعمل النوع من غير تسمية واضحة؛ لأن قول «هذه آية حاكمة» من غير بيان وجه الحاكية يترك مساحة واسعة للانتقاء. وقد تجتمع حاكيتان في الآية إذا ثبتت القرائن، لكن لا يُفترض الاجتماع سلفاً.

حاكية حدية: تمنع التوسع وتحدد ما ليس من المفهوم. ولا يجوز أن يُستعمل النوع من غير تسمية واضحة؛ لأن قول «هذه آية حاكمة» من غير بيان وجه الحاكية يترك مساحة واسعة للانتقاء. وقد تجتمع حاكيتان في الآية إذا ثبتت القرائن، لكن لا يُفترض الاجتماع سلفاً.

حاكية سياقية: تضبط معنى الآية داخل مقطع أو سورة. ولا يجوز أن يُستعمل النوع من غير تسمية واضحة؛ لأن قول «هذه آية حاكمة» من غير بيان وجه الحاكية يترك مساحة واسعة للانتقاء. وقد تجتمع حاكيتان في الآية إذا ثبتت القرائن، لكن لا يُفترض الاجتماع سلفاً.

حاكمة سُورية: تحدد محوراً أو مساراً داخل السورة. ولا يجوز أن يُستعمل النوع من غير تسمية واضحة؛ لأن قول «هذه آية حكمة» من غير بيان وجه الحاكمة يترك مساحة واسعة للانتقاء. وقد تجتمع حاكمتان في الآية إذا ثبتت القرائن، لكن لا يفترض الاجتماع سلفاً.

حاكمة شبكية: تنظم علاقة عدد من العقد والمفاهيم. ولا يجوز أن يُستعمل النوع من غير تسمية واضحة؛ لأن قول «هذه آية حكمة» من غير بيان وجه الحاكمة يترك مساحة واسعة للانتقاء. وقد تجتمع حاكمتان في الآية إذا ثبتت القرائن، لكن لا يفترض الاجتماع سلفاً.

حاكمة ميزانية: تضع معيار القسط أو الحق أو الوزن في المجال. ولا يجوز أن يُستعمل النوع من غير تسمية واضحة؛ لأن قول «هذه آية حكمة» من غير بيان وجه الحاكمة يترك مساحة واسعة للانتقاء. وقد تجتمع حاكمتان في الآية إذا ثبتت القرائن، لكن لا يفترض الاجتماع سلفاً.

حاكمة سننية: تضبط نمطاً متكرراً في الفعل والنتيجة. ولا يجوز أن يُستعمل النوع من غير تسمية واضحة؛ لأن قول «هذه آية حكمة» من غير بيان وجه الحاكمة يترك مساحة واسعة للانتقاء. وقد تجتمع حاكمتان في الآية إذا ثبتت القرائن، لكن لا يفترض الاجتماع سلفاً.

حاكمة مقصدية: تكشف الغاية التي تنتظم تحتها الأحكام أو المسار. ولا يجوز أن يُستعمل النوع من غير تسمية واضحة؛ لأن قول «هذه آية حكمة» من غير بيان وجه الحاكمة يترك مساحة واسعة للانتقاء. وقد تجتمع حاكمتان في الآية إذا ثبتت القرائن، لكن لا يفترض الاجتماع سلفاً.

حاكمة مآلية: تكشف النهاية التي تفسر اتجاه الشبكة. ولا يجوز أن يُستعمل النوع من غير تسمية واضحة؛ لأن قول «هذه آية حكمة» من غير بيان وجه الحاكمة يترك مساحة واسعة للانتقاء. وقد تجتمع حاكمتان في الآية إذا ثبتت القرائن، لكن لا يفترض الاجتماع سلفاً.

حاكمة تصحيحية: ترد فهماً جزئياً أو متشابهاً إلى المحكم. ولا يجوز أن يُستعمل النوع من غير تسمية واضحة؛ لأن قول «هذه آية حكمة» من غير بيان وجه الحاكمة يترك مساحة واسعة للانتقاء. وقد تجتمع حاكمتان في الآية إذا ثبتت القرائن، لكن لا يفترض الاجتماع سلفاً.

القسم التركيبي الثالث: القواعد الأربعون لمراتب الآيات

م	القاعدة
1	جميع القرآن كلام الله، والمراتب وظائف تفسيرية لا مراتب قيمة ذاتية.
2	لا توجد آية حاكمة بلا سؤال أو شبكة محددة.
3	ابدأ بالسياق المحلي قبل الشبكة العابرة للسور.
4	لا تجعل كثرة التكرار معياراً للحاكمية.
5	لا تجعل الشهرة التفسيرية معياراً للحاكمية.
6	لا تجعل طول الآية أو قصرها معياراً للحاكمية.
7	الحكم قد يكون مرشحاً قوياً للحاكمية لكنه ليس مرادفاً لها.
8	الآية المؤسسة تختلف عن الآية الحاكمة.
9	الآية الوازنة تقوي ولا تنشئ المركز وحدها.
10	الآية الخادمة قد تحمل قيماً يحسم التطبيق.
11	الآية المقابلة جزء من تعريف الحد.
12	النتيجة غير المآل وإن تداخلتا أحياناً.
13	قد تتعدد الآيات الحاكمة بتعدد مستويات السؤال.
14	يجوز وجود حاكمية مشتركة إذا لم يكف نص واحد لاحتواء البنية.
15	يجب تسمية نوع الحاكمية لا الاكتفاء باللقب.
16	لا تثبت الحاكمية من الجذر وحده.
17	لا تثبت الحاكمية من الاشتراك اللفظي.

م	القاعدة
18	لا تثبت الحاكمية من رسم الشبكة.
19	يجب إدخال الآيات النافية والاستثناءات في الاختبار.
20	يجب اختبار فرضية منافسة للحاكمية.
21	يُعطى سياق السورة وزناً سابقاً على التجميع الموضوعي البعيد.
22	التصريف بين السور يعضد الحاكمية أو يقيدھا.
23	القراءة الثابتة قد تؤثر في فهم الوظيفة.
24	بيان الرسول الثابت يفسر ولا ينشئ حاكمية فوق القرآن.
25	سبب النزول لا يحصر الوظيفة بلا دليل.
26	قول المفسر شاهد تاريخي لا مصدر حاكمية بذاته.
27	المذهب لا يختار الآية الحاكمة مسبقاً.
28	المقصد لا يجعل آية حاكمة إذا لم تثبت الدلالة.
29	المال لا يحو النصوص المؤسسة والخادمة.
30	الميزان يمنع إعطاء الحاكمة كل الوزن وإهمال بقية الشبكة.
31	يجب ذكر الآيات التي تخالف أو تقيد التصنيف.
32	كل تصنيف يحمل درجة ثقة.
33	كل تصنيف يحمل إصداراً وتاريخ مراجعة.
34	تغير السؤال قد يغير الوظيفة من حاكمة إلى وازرة أو خادمة.

م	القاعدة
35	لا تنتقل مراتب التفسير مباشرةً إلى مراتب الحجية الفقهية.
36	الحوسبة تساعد في العثور على المرشحات ولا تحكم على مراد الله.
37	المركبية العددية ليست مركبية بيانية.
38	التوقف أولى من فرض حاكمية غير ثابتة.
39	المراجعة الخارجية شرط في الشبكات عالية الأثر.
40	القرآن كله يظل حاكماً على كل تصنيف جزئي.

القاعدة 1: جميع القرآن كلام الله، والمراتب وظائف تفسيرية لا مراتب قيمة ذاتية. وتدخل في بروتوكول اعتماد الشبكة؛ فإذا خولفت وجب أن يذكر الباحث سبب المخالفة وأثرها في درجة الثقة، ولا تُعالج المخالفة بإخفائها في الخلاصة.

القاعدة 2: لا توجد آية حاكمية بلا سؤال أو شبكة محددة. وتدخل في بروتوكول اعتماد الشبكة؛ فإذا خولفت وجب أن يذكر الباحث سبب المخالفة وأثرها في درجة الثقة، ولا تُعالج المخالفة بإخفائها في الخلاصة.

القاعدة 3: ابدأ بالسياق المحلي قبل الشبكة العابرة للسور. وتدخل في بروتوكول اعتماد الشبكة؛ فإذا خولفت وجب أن يذكر الباحث سبب المخالفة وأثرها في درجة الثقة، ولا تُعالج المخالفة بإخفائها في الخلاصة.

القاعدة 4: لا تجعل كثرة التكرار معياراً للحاكمة. وتدخل في بروتوكول اعتماد الشبكة؛ فإذا خولفت وجب أن يذكر الباحث سبب المخالفة وأثرها في درجة الثقة، ولا تُعالج المخالفة بإخفائها في الخلاصة.

القاعدة 5: لا تجعل الشهرة التفسيرية معياراً للحاكمة. وتدخل في بروتوكول اعتماد الشبكة؛ فإذا خولفت وجب أن يذكر الباحث سبب المخالفة وأثرها في درجة الثقة، ولا تُعالج المخالفة بإخفائها في الخلاصة.

القاعدة 6: لا تجعل طول الآية أو قصرها معياراً للحاكمية. وتدخل في بروتوكول اعتماد الشبكة؛ فإذا خولفت وجب أن يذكر الباحث سبب المخالفة وأثرها في درجة الثقة، ولا تُعالج المخالفة بإخفائها في الخلاصة.

القاعدة 7: المحكم قد يكون مرشحاً قوياً للحاكمية لكنه ليس مرادفاً لها. وتدخل في بروتوكول اعتماد الشبكة؛ فإذا خولفت وجب أن يذكر الباحث سبب المخالفة وأثرها في درجة الثقة، ولا تُعالج المخالفة بإخفائها في الخلاصة.

القاعدة 8: الآية المؤسسة تختلف عن الآية الحاكمة. وتدخل في بروتوكول اعتماد الشبكة؛ فإذا خولفت وجب أن يذكر الباحث سبب المخالفة وأثرها في درجة الثقة، ولا تُعالج المخالفة بإخفائها في الخلاصة.

القاعدة 9: الآية الوازرة تقوي ولا تنشئ المركز وحدها. وتدخل في بروتوكول اعتماد الشبكة؛ فإذا خولفت وجب أن يذكر الباحث سبب المخالفة وأثرها في درجة الثقة، ولا تُعالج المخالفة بإخفائها في الخلاصة.

القاعدة 10: الآية الخادمة قد تحمل قيداً يحسم التطبيق. وتدخل في بروتوكول اعتماد الشبكة؛ فإذا خولفت وجب أن يذكر الباحث سبب المخالفة وأثرها في درجة الثقة، ولا تُعالج المخالفة بإخفائها في الخلاصة.

القاعدة 11: الآية المقابلة جزء من تعريف الحد. وتدخل في بروتوكول اعتماد الشبكة؛ فإذا خولفت وجب أن يذكر الباحث سبب المخالفة وأثرها في درجة الثقة، ولا تُعالج المخالفة بإخفائها في الخلاصة.

القاعدة 12: النتيجة غير المآل وإن تداخلتا أحياناً. وتدخل في بروتوكول اعتماد الشبكة؛ فإذا خولفت وجب أن يذكر الباحث سبب المخالفة وأثرها في درجة الثقة، ولا تُعالج المخالفة بإخفائها في الخلاصة.

القاعدة 13: قد تعدد الآيات الحاكمة بتعدد مستويات السؤال. وتدخل في بروتوكول اعتماد الشبكة؛ فإذا خولفت وجب أن يذكر الباحث سبب المخالفة وأثرها في درجة الثقة، ولا تُعالج المخالفة بإخفائها في الخلاصة.

القاعدة 14: يجوز وجود حاكمية مشتركة إذا لم يكف نص واحد لاحتواء البنية. وتدخل في بروتوكول اعتماد الشبكة؛ فإذا خولفت وجب أن يذكر الباحث سبب المخالفة وأثرها في درجة الثقة، ولا تُعالج المخالفة بإخفائها في الخلاصة.

القاعدة 15: يجب تسمية نوع الحاكمية لا الاكتفاء باللقب. وتدخل في بروتوكول اعتماد الشبكة؛ فإذا خولفت وجب أن يذكر الباحث سبب المخالفة وأثرها في درجة الثقة، ولا تُعالج المخالفة بإخفاءها في الخلاصة.

القاعدة 16: لا تثبت الحاكمية من الجذر وحده. وتدخل في بروتوكول اعتماد الشبكة؛ فإذا خولفت وجب أن يذكر الباحث سبب المخالفة وأثرها في درجة الثقة، ولا تُعالج المخالفة بإخفاءها في الخلاصة.

القاعدة 17: لا تثبت الحاكمية من الاشتراك اللفظي. وتدخل في بروتوكول اعتماد الشبكة؛ فإذا خولفت وجب أن يذكر الباحث سبب المخالفة وأثرها في درجة الثقة، ولا تُعالج المخالفة بإخفاءها في الخلاصة.

القاعدة 18: لا تثبت الحاكمية من رسم الشبكة. وتدخل في بروتوكول اعتماد الشبكة؛ فإذا خولفت وجب أن يذكر الباحث سبب المخالفة وأثرها في درجة الثقة، ولا تُعالج المخالفة بإخفاءها في الخلاصة.

القاعدة 19: يجب إدخال الآيات النافية والاستثناءات في الاختبار. وتدخل في بروتوكول اعتماد الشبكة؛ فإذا خولفت وجب أن يذكر الباحث سبب المخالفة وأثرها في درجة الثقة، ولا تُعالج المخالفة بإخفاءها في الخلاصة.

القاعدة 20: يجب اختبار فرضية منافسة للحاكمة. وتدخل في بروتوكول اعتماد الشبكة؛ فإذا خولفت وجب أن يذكر الباحث سبب المخالفة وأثرها في درجة الثقة، ولا تُعالج المخالفة بإخفاءها في الخلاصة.

القاعدة 21: يُعطى سياق السورة وزناً سابقاً على التجميع الموضوعي البعيد. وتدخل في بروتوكول اعتماد الشبكة؛ فإذا خولفت وجب أن يذكر الباحث سبب المخالفة وأثرها في درجة الثقة، ولا تُعالج المخالفة بإخفاءها في الخلاصة.

القاعدة 22: التصريف بين السور يعضد الحاكمية أو يقيدھا. وتدخل في بروتوكول اعتماد الشبكة؛ فإذا خولفت وجب أن يذكر الباحث سبب المخالفة وأثرها في درجة الثقة، ولا تُعالج المخالفة بإخفاءها في الخلاصة.

القاعدة 23: القراءة الثابتة قد تؤثر في فهم الوظيفة. وتدخل في بروتوكول اعتماد الشبكة؛ فإذا خولفت وجب أن يذكر الباحث سبب المخالفة وأثرها في درجة الثقة، ولا تُعالج المخالفة بإخفاءها في الخلاصة.

القاعدة 24: بيان الرسول الثابت يفسر ولا ينشئ حاكمية فوق القرآن. وتدخل في بروتوكول اعتماد الشبكة؛ فإذا خولفت وجب أن يذكر الباحث سبب المخالفة وأثرها في درجة الثقة، ولا تُعالج المخالفة بإخفائها في الخلاصة.

القاعدة 25: سبب النزول لا يحصر الوظيفة بلا دليل. وتدخل في بروتوكول اعتماد الشبكة؛ فإذا خولفت وجب أن يذكر الباحث سبب المخالفة وأثرها في درجة الثقة، ولا تُعالج المخالفة بإخفائها في الخلاصة.

القاعدة 26: قول المفسر شاهد تاريخي لا مصدر حاكمية بذاته. وتدخل في بروتوكول اعتماد الشبكة؛ فإذا خولفت وجب أن يذكر الباحث سبب المخالفة وأثرها في درجة الثقة، ولا تُعالج المخالفة بإخفائها في الخلاصة.

القاعدة 27: المذهب لا يختار الآية الحاكمة مسبقاً. وتدخل في بروتوكول اعتماد الشبكة؛ فإذا خولفت وجب أن يذكر الباحث سبب المخالفة وأثرها في درجة الثقة، ولا تُعالج المخالفة بإخفائها في الخلاصة.

القاعدة 28: المقصد لا يجعل آيةً حاكمة إذا لم تثبت الدلالة. وتدخل في بروتوكول اعتماد الشبكة؛ فإذا خولفت وجب أن يذكر الباحث سبب المخالفة وأثرها في درجة الثقة، ولا تُعالج المخالفة بإخفائها في الخلاصة.

القاعدة 29: المآل لا يحو النصوص المؤسسة والخدمة. وتدخل في بروتوكول اعتماد الشبكة؛ فإذا خولفت وجب أن يذكر الباحث سبب المخالفة وأثرها في درجة الثقة، ولا تُعالج المخالفة بإخفائها في الخلاصة.

القاعدة 30: الميزان يمنع إعطاء الحاكمة كل الوزن وإهمال بقية الشبكة. وتدخل في بروتوكول اعتماد الشبكة؛ فإذا خولفت وجب أن يذكر الباحث سبب المخالفة وأثرها في درجة الثقة، ولا تُعالج المخالفة بإخفائها في الخلاصة.

القاعدة 31: يجب ذكر الآيات التي تخالف أو تقيد التصنيف. وتدخل في بروتوكول اعتماد الشبكة؛ فإذا خولفت وجب أن يذكر الباحث سبب المخالفة وأثرها في درجة الثقة، ولا تُعالج المخالفة بإخفائها في الخلاصة.

القاعدة 32: كل تصنيف يحمل درجة ثقة. وتدخل في بروتوكول اعتماد الشبكة؛ فإذا خولفت وجب أن يذكر الباحث سبب المخالفة وأثرها في درجة الثقة، ولا تُعالج المخالفة بإخفائها في الخلاصة.

القاعدة 33: كل تصنيف يحمل إصداراً وتاريخ مراجعة. وتدخل في بروتوكول اعتماد الشبكة؛ فإذا خولفت وجب أن يذكر الباحث سبب المخالفة وأثرها في درجة الثقة، ولا تُعالج المخالفة بإخفائها في الخلاصة.

القاعدة 34: تغيّر السؤال قد يغيّر الوظيفة من حاكمة إلى وازرة أو خادمة. وتدخل في بروتوكول اعتماد الشبكة؛ فإذا خولفت وجب أن يذكر الباحث سبب المخالفة وأثرها في درجة الثقة، ولا تُعالج المخالفة بإخفائها في الخلاصة.

القاعدة 35: لا تنتقل مراتب التفسير مباشرةً إلى مراتب الحجية الفقهية. وتدخل في بروتوكول اعتماد الشبكة؛ فإذا خولفت وجب أن يذكر الباحث سبب المخالفة وأثرها في درجة الثقة، ولا تُعالج المخالفة بإخفائها في الخلاصة.

القاعدة 36: الحوسبة تساعد في العثور على المرشحات ولا تحكم على مراد الله. وتدخل في بروتوكول اعتماد الشبكة؛ فإذا خولفت وجب أن يذكر الباحث سبب المخالفة وأثرها في درجة الثقة، ولا تُعالج المخالفة بإخفائها في الخلاصة.

القاعدة 37: المركزية العددية ليست مركزية بيانية. وتدخل في بروتوكول اعتماد الشبكة؛ فإذا خولفت وجب أن يذكر الباحث سبب المخالفة وأثرها في درجة الثقة، ولا تُعالج المخالفة بإخفائها في الخلاصة.

القاعدة 38: التوقف أولى من فرض حاكمية غير ثابتة. وتدخل في بروتوكول اعتماد الشبكة؛ فإذا خولفت وجب أن يذكر الباحث سبب المخالفة وأثرها في درجة الثقة، ولا تُعالج المخالفة بإخفائها في الخلاصة.

القاعدة 39: المراجعة الخارجية شرط في الشبكات عالية الأثر. وتدخل في بروتوكول اعتماد الشبكة؛ فإذا خولفت وجب أن يذكر الباحث سبب المخالفة وأثرها في درجة الثقة، ولا تُعالج المخالفة بإخفائها في الخلاصة.

القاعدة 40: القرآن كله يظل حاكماً على كل تصنيف جزئي. وتدخل في بروتوكول اعتماد الشبكة؛ فإذا خولفت وجب أن يذكر الباحث سبب المخالفة وأثرها في درجة الثقة، ولا تُعالج المخالفة بإخفائها في الخلاصة.

القسم التركيبي الرابع: المغالطات الأربعون

م	المغالطة
1	مغالطة الآية الأشهر
2	مغالطة الأكثر تكراراً
3	مغالطة الجذر الحاكم
4	مغالطة الآية الأطول
5	مغالطة أول آية في السورة
6	مغالطة آخر آية في السورة
7	مغالطة الآية التي توافق المذهب
8	مغالطة الآية التي توافق النظرية السابقة
9	مغالطة المحكم يساوي الحاكم
10	مغالطة الحاكم الواحد دائماً
11	مغالطة إلغاء الخادمة
12	مغالطة تضخيم الوازرة
13	مغالطة تجاهل المقابلة
14	مغالطة مساواة النتيجة بالمآل
15	مغالطة الشبكة قبل السياق
16	مغالطة السورة بلا قرآن
17	مغالطة القرآن بلا سورة
18	مغالطة انلخط الحاسوبي دليلاً
19	مغالطة المركبة العددية

م	المغالطة
20	مغالطة التشابه اللفظي
21	مغالطة سبب النزول الحاكم
22	مغالطة المأثور الحاكم بذاته
23	مغالطة العلم الحديث الحاكم
24	مغالطة المقصد الحاكم قبل الدلالة
25	مغالطة المآل المصحح للنص
26	مغالطة الحاكمة القطعية
27	مغالطة حذف الآيات النافية
28	مغالطة حذف الاستثناء
29	مغالطة السببية من التلازم
30	مغالطة الترتيب من التجاور
31	مغالطة التصنيف النهائي
32	مغالطة الوظيفة الثابتة في كل شبكة
33	مغالطة التفسير يساوي الاستنباط
34	مغالطة الاستنباط يساوي التطبيق
35	مغالطة الحاكمة تساوي الحجية
36	مغالطة المفسر يكتشف مركز القرآن النهائي
37	مغالطة الذكاء الاصطناعي يختار الحاكم
38	مغالطة الشبكة الجميلة
39	مغالطة كثرة الجداول

م	المغالطة
40	مغالطة عصمة نظرية مراتب الآيات

المغالطة 1: مغالطة الآية الأشهر. تنشأ حين يتحول مؤشر جزئي أو عادة تفسيرية إلى دليل على الوظيفة. ويكون العلاج بالعودة إلى السؤال والسياق والتصريف والقرائن النافية والفرضية المنافسة، ثم خفض درجة الثقة أو تغيير التصنيف عند الحاجة.

المغالطة 2: مغالطة الأكثر تكراراً. تنشأ حين يتحول مؤشر جزئي أو عادة تفسيرية إلى دليل على الوظيفة. ويكون العلاج بالعودة إلى السؤال والسياق والتصريف والقرائن النافية والفرضية المنافسة، ثم خفض درجة الثقة أو تغيير التصنيف عند الحاجة.

المغالطة 3: مغالطة الجذر الحاكم. تنشأ حين يتحول مؤشر جزئي أو عادة تفسيرية إلى دليل على الوظيفة. ويكون العلاج بالعودة إلى السؤال والسياق والتصريف والقرائن النافية والفرضية المنافسة، ثم خفض درجة الثقة أو تغيير التصنيف عند الحاجة.

المغالطة 4: مغالطة الآية الأطول. تنشأ حين يتحول مؤشر جزئي أو عادة تفسيرية إلى دليل على الوظيفة. ويكون العلاج بالعودة إلى السؤال والسياق والتصريف والقرائن النافية والفرضية المنافسة، ثم خفض درجة الثقة أو تغيير التصنيف عند الحاجة.

المغالطة 5: مغالطة أول آية في السورة. تنشأ حين يتحول مؤشر جزئي أو عادة تفسيرية إلى دليل على الوظيفة. ويكون العلاج بالعودة إلى السؤال والسياق والتصريف والقرائن النافية والفرضية المنافسة، ثم خفض درجة الثقة أو تغيير التصنيف عند الحاجة.

المغالطة 6: مغالطة آخر آية في السورة. تنشأ حين يتحول مؤشر جزئي أو عادة تفسيرية إلى دليل على الوظيفة. ويكون العلاج بالعودة إلى السؤال والسياق والتصريف والقرائن النافية والفرضية المنافسة، ثم خفض درجة الثقة أو تغيير التصنيف عند الحاجة.

المغالطة 7: مغالطة الآية التي توافق المذهب. تنشأ حين يتحول مؤشر جزئي أو عادة تفسيرية إلى دليل على الوظيفة. ويكون العلاج بالعودة إلى السؤال والسياق والتصريف والقرائن النافية والفرضية المنافسة، ثم خفض درجة الثقة أو تغيير التصنيف عند الحاجة.

المغالطة 8: مغالطة الآية التي توافق النظرية السابقة. تنشأ حين يتحول مؤشر جزئي أو عادة تفسيرية إلى دليل على الوظيفة. ويكون العلاج بالعودة إلى السؤال والسياق والتصريف والقرائن النافية والفرضية المنافسة، ثم خفض درجة الثقة أو تغيير التصنيف عند الحاجة.

المغالطة 9: مغالطة المحكم يساوي الحاكم. تنشأ حين يتحول مؤشر جزئي أو عادة تفسيرية إلى دليل على الوظيفة. ويكون العلاج بالعودة إلى السؤال والسياق والتصريف والقرائن النافية والفرضية المنافسة، ثم خفض درجة الثقة أو تغيير التصنيف عند الحاجة.

المغالطة 10: مغالطة الحاكم الواحد دائماً. تنشأ حين يتحول مؤشر جزئي أو عادة تفسيرية إلى دليل على الوظيفة. ويكون العلاج بالعودة إلى السؤال والسياق والتصريف والقرائن النافية والفرضية المنافسة، ثم خفض درجة الثقة أو تغيير التصنيف عند الحاجة.

المغالطة 11: مغالطة إلغاء الخادمة. تنشأ حين يتحول مؤشر جزئي أو عادة تفسيرية إلى دليل على الوظيفة. ويكون العلاج بالعودة إلى السؤال والسياق والتصريف والقرائن النافية والفرضية المنافسة، ثم خفض درجة الثقة أو تغيير التصنيف عند الحاجة.

المغالطة 12: مغالطة تضخيم الوازرة. تنشأ حين يتحول مؤشر جزئي أو عادة تفسيرية إلى دليل على الوظيفة. ويكون العلاج بالعودة إلى السؤال والسياق والتصريف والقرائن النافية والفرضية المنافسة، ثم خفض درجة الثقة أو تغيير التصنيف عند الحاجة.

المغالطة 13: مغالطة تجاهل المقابلة. تنشأ حين يتحول مؤشر جزئي أو عادة تفسيرية إلى دليل على الوظيفة. ويكون العلاج بالعودة إلى السؤال والسياق والتصريف والقرائن النافية والفرضية المنافسة، ثم خفض درجة الثقة أو تغيير التصنيف عند الحاجة.

المغالطة 14: مغالطة مساواة النتيجة بالمآل. تنشأ حين يتحول مؤشر جزئي أو عادة تفسيرية إلى دليل على الوظيفة. ويكون العلاج بالعودة إلى السؤال والسياق والتصريف والقرائن النافية والفرضية المنافسة، ثم خفض درجة الثقة أو تغيير التصنيف عند الحاجة.

المغالطة 15: مغالطة الشبكة قبل السياق. تنشأ حين يتحول مؤشر جزئي أو عادة تفسيرية إلى دليل على الوظيفة. ويكون العلاج بالعودة إلى السؤال والسياق والتصريف والقرائن النافية والفرضية المنافسة، ثم خفض درجة الثقة أو تغيير التصنيف عند الحاجة.

المغالطة 16: مغالطة السورة بلا قرآن. تنشأ حين يتحول مؤشر جزئي أو عادة تفسيرية إلى دليل على الوظيفة. ويكون العلاج بالعودة إلى السؤال والسياق والتصريف والقرائن النافية والفرضية المنافسة، ثم خفض درجة الثقة أو تغيير التصنيف عند الحاجة.

المغالطة 17: مغالطة القرآن بلا سورة. تنشأ حين يتحول مؤشر جزئي أو عادة تفسيرية إلى دليل على الوظيفة. ويكون العلاج بالعودة إلى السؤال والسياق والتصريف والقرائن النافية والفرضية المنافسة، ثم خفض درجة الثقة أو تغيير التصنيف عند الحاجة.

المغالطة 18: مغالطة الخط الحاسوبي دليلاً. تنشأ حين يتحول مؤشر جزئي أو عادة تفسيرية إلى دليل على الوظيفة. ويكون العلاج بالعودة إلى السؤال والسياق والتصريف والقرائن النافية والفرضية المنافسة، ثم خفض درجة الثقة أو تغيير التصنيف عند الحاجة.

المغالطة 19: مغالطة المركزية العددية. تنشأ حين يتحول مؤشر جزئي أو عادة تفسيرية إلى دليل على الوظيفة. ويكون العلاج بالعودة إلى السؤال والسياق والتصريف والقرائن النافية والفرضية المنافسة، ثم خفض درجة الثقة أو تغيير التصنيف عند الحاجة.

المغالطة 20: مغالطة التشابه اللفظي. تنشأ حين يتحول مؤشر جزئي أو عادة تفسيرية إلى دليل على الوظيفة. ويكون العلاج بالعودة إلى السؤال والسياق والتصريف والقرائن النافية والفرضية المنافسة، ثم خفض درجة الثقة أو تغيير التصنيف عند الحاجة.

المغالطة 21: مغالطة سبب النزول الحاكم. تنشأ حين يتحول مؤشر جزئي أو عادة تفسيرية إلى دليل على الوظيفة. ويكون العلاج بالعودة إلى السؤال والسياق والتصريف والقرائن النافية والفرضية المنافسة، ثم خفض درجة الثقة أو تغيير التصنيف عند الحاجة.

المغالطة 22: مغالطة المأثور الحاكم بذاته. تنشأ حين يتحول مؤشر جزئي أو عادة تفسيرية إلى دليل على الوظيفة. ويكون العلاج بالعودة إلى السؤال والسياق والتصريف والقرائن النافية والفرضية المنافسة، ثم خفض درجة الثقة أو تغيير التصنيف عند الحاجة.

المغالطة 23: مغالطة العلم الحديث الحاكم. تنشأ حين يتحول مؤشر جزئي أو عادة تفسيرية إلى دليل على الوظيفة. ويكون العلاج بالعودة إلى السؤال والسياق والتصريف والقرائن النافية والفرضية المنافسة، ثم خفض درجة الثقة أو تغيير التصنيف عند الحاجة.

المغالطة 24: مغالطة المقصد الحاكم قبل الدلالة. تنشأ حين يتحول مؤشر جزئي أو عادة تفسيرية إلى دليل على الوظيفة. ويكون العلاج بالعودة إلى السؤال والسياق والتصريف والقرائن النافية والفرضية المنافسة، ثم خفض درجة الثقة أو تغيير التصنيف عند الحاجة.

المغالطة 25: مغالطة المآل المصحح للنص. تنشأ حين يتحول مؤشر جزئي أو عادة تفسيرية إلى دليل على الوظيفة. ويكون العلاج بالعودة إلى السؤال والسياق والتصريف والقرائن النافية والفرضية المنافسة، ثم خفض درجة الثقة أو تغيير التصنيف عند الحاجة.

المغالطة 26: مغالطة الحاكمية القطعية. تنشأ حين يتحول مؤشر جزئي أو عادة تفسيرية إلى دليل على الوظيفة. ويكون العلاج بالعودة إلى السؤال والسياق والتصريف والقرائن النافية والفرضية المنافسة، ثم خفض درجة الثقة أو تغيير التصنيف عند الحاجة.

المغالطة 27: مغالطة حذف الآيات النافية. تنشأ حين يتحول مؤشر جزئي أو عادة تفسيرية إلى دليل على الوظيفة. ويكون العلاج بالعودة إلى السؤال والسياق والتصريف والقرائن النافية والفرضية المنافسة، ثم خفض درجة الثقة أو تغيير التصنيف عند الحاجة.

المغالطة 28: مغالطة حذف الاستثناء. تنشأ حين يتحول مؤشر جزئي أو عادة تفسيرية إلى دليل على الوظيفة. ويكون العلاج بالعودة إلى السؤال والسياق والتصريف والقرائن النافية والفرضية المنافسة، ثم خفض درجة الثقة أو تغيير التصنيف عند الحاجة.

المغالطة 29: مغالطة السببية من التلازم. تنشأ حين يتحول مؤشر جزئي أو عادة تفسيرية إلى دليل على الوظيفة. ويكون العلاج بالعودة إلى السؤال والسياق والتصريف والقرائن النافية والفرضية المنافسة، ثم خفض درجة الثقة أو تغيير التصنيف عند الحاجة.

المغالطة 30: مغالطة الترتيب من التجاور. تنشأ حين يتحول مؤشر جزئي أو عادة تفسيرية إلى دليل على الوظيفة. ويكون العلاج بالعودة إلى السؤال والسياق والتصريف والقرائن النافية والفرضية المنافسة، ثم خفض درجة الثقة أو تغيير التصنيف عند الحاجة.

المغالطة 31: مغالطة التصنيف النهائي. تنشأ حين يتحول مؤشر جزئي أو عادة تفسيرية إلى دليل على الوظيفة. ويكون العلاج بالعودة إلى السؤال والسياق والتصريف والقرائن النافية والفرضية المنافسة، ثم خفض درجة الثقة أو تغيير التصنيف عند الحاجة.

المغالطة 32: مغالطة الوظيفة الثابتة في كل شبكة. تنشأ حين يتحول مؤشر جزئي أو عادة تفسيرية إلى دليل على الوظيفة. ويكون العلاج بالعودة إلى السؤال والسياق والتصريف والقرائن النافية والفرضية المنافسة، ثم خفض درجة الثقة أو تغيير التصنيف عند الحاجة.

المغالطة 33: مغالطة التفسير يساوي الاستنباط. تنشأ حين يتحول مؤشر جزئي أو عادة تفسيرية إلى دليل على الوظيفة. ويكون العلاج بالعودة إلى السؤال والسياق والتصريف والقرائن النافية والفرضية المنافسة، ثم خفض درجة الثقة أو تغيير التصنيف عند الحاجة.

المغالطة 34: مغالطة الاستنباط يساوي التطبيق. تنشأ حين يتحول مؤشر جزئي أو عادة تفسيرية إلى دليل على الوظيفة. ويكون العلاج بالعودة إلى السؤال والسياق والتصريف والقرائن النافية والفرضية المنافسة، ثم خفض درجة الثقة أو تغيير التصنيف عند الحاجة.

المغالطة 35: مغالطة الحاكمية تساوي الحجية. تنشأ حين يتحول مؤشر جزئي أو عادة تفسيرية إلى دليل على الوظيفة. ويكون العلاج بالعودة إلى السؤال والسياق والتصريف والقرائن النافية والفرضية المنافسة، ثم خفض درجة الثقة أو تغيير التصنيف عند الحاجة.

- المغالطة 36: مغالطة المفسر يكتشف مركز القرآن النهائي. تنشأ حين يتحول مؤشر جزئي أو عادة تفسيرية إلى دليل على الوظيفة. ويكون العلاج بالعودة إلى السؤال والسياق والتصريف والقرائن النافية والفرضية المنافسة، ثم خفض درجة الثقة أو تغيير التصنيف عند الحاجة.
- المغالطة 37: مغالطة الذكاء الاصطناعي يختار الحاكم. تنشأ حين يتحول مؤشر جزئي أو عادة تفسيرية إلى دليل على الوظيفة. ويكون العلاج بالعودة إلى السؤال والسياق والتصريف والقرائن النافية والفرضية المنافسة، ثم خفض درجة الثقة أو تغيير التصنيف عند الحاجة.
- المغالطة 38: مغالطة الشبكة الجميلة. تنشأ حين يتحول مؤشر جزئي أو عادة تفسيرية إلى دليل على الوظيفة. ويكون العلاج بالعودة إلى السؤال والسياق والتصريف والقرائن النافية والفرضية المنافسة، ثم خفض درجة الثقة أو تغيير التصنيف عند الحاجة.
- المغالطة 39: مغالطة كثرة الجداول. تنشأ حين يتحول مؤشر جزئي أو عادة تفسيرية إلى دليل على الوظيفة. ويكون العلاج بالعودة إلى السؤال والسياق والتصريف والقرائن النافية والفرضية المنافسة، ثم خفض درجة الثقة أو تغيير التصنيف عند الحاجة.
- المغالطة 40: مغالطة عصمة نظرية مراتب الآيات. تنشأ حين يتحول مؤشر جزئي أو عادة تفسيرية إلى دليل على الوظيفة. ويكون العلاج بالعودة إلى السؤال والسياق والتصريف والقرائن النافية والفرضية المنافسة، ثم خفض درجة الثقة أو تغيير التصنيف عند الحاجة.

القسم التركيبي الخامس: المختبرات التطبيقية الموسعة

شبكة الرحمن والبيان والميزان

النص المرشح: ﴿الرَّحْمَنُ عَلَّمَ الْقُرْآنَ خَلَقَ الْإِنْسَانَ عَلَيْهِ الْبَيَانُ﴾ (الرحمن: 1-4)

محور الاختبار: اختبار حاكمية تعليم القرآن والبيان والميزان ومنع الطغيان.

تحديد السؤال

تُجمع المادة الخاصة بهذا المستوى قبل إطلاق التصنيف، ويُذكر هل الوظيفة أصلية أو حدية أو سياقية أو شبكية أو ميزانية أو مآلية. ولا يُفترض أن النص المرشح هو الحاكم لمجرد اختياره في عنوان المختبر.

يُختبر التصنيف بإدخال الآيات التي قد تقيده أو تعارض التوسع فيه، وسؤال ما إذا كان نص آخر يفسر الشبكة بقدرة أعلى وأقل تكلفاً. وإذا بقي البديل قوياً حفظ الخلاف وخُفضت درجة الجزم.

المرشحات

تُجمع المادة الخاصة بهذا المستوى قبل إطلاق التصنيف، ويُذكر هل الوظيفة أصلية أو حدية أو سياقية أو شبكية أو ميزانية أو مآلية. ولا يُفترض أن النص المرشح هو الحاكم لمجرد اختياره في عنوان المختبر.

يُختبر التصنيف بإدخال الآيات التي قد تقيده أو تعارض التوسع فيه، وسؤال ما إذا كان نص آخر يفسر الشبكة بقدرة أعلى وأقل تكلفاً. وإذا بقي البديل قوياً حفظ الخلاف وخُفضت درجة الجزم.

السياق والسورة

تُجمع المادة الخاصة بهذا المستوى قبل إطلاق التصنيف، ويُذكر هل الوظيفة أصلية أو حدية أو سياقية أو شبكية أو ميزانية أو مآلية. ولا يُفترض أن النص المرشح هو الحاكم لمجرد اختياره في عنوان المختبر.

يُختبر التصنيف بإدخال الآيات التي قد تقيده أو تعارض التوسع فيه، وسؤال ما إذا كان نص آخر يفسر الشبكة بقدرة أعلى وأقل تكلفاً. وإذا بقي البديل قوياً حفظ الخلاف وخُفضت درجة الجزم.

التصنيف والنظائر

تُجمع المادة الخاصة بهذا المستوى قبل إطلاق التصنيف، ويُذكر هل الوظيفة أصلية أو حدية أو سياقية أو شبكية أو ميزانية أو مآلية. ولا يُفترض أن النص المرشح هو الحاكم لمجرد اختياره في عنوان المختبر.

يُختبر التصنيف بإدخال الآيات التي قد تقيده أو تعارض التوسع فيه، ويسؤال ما إذا كان نص آخر يفسر الشبكة بقدرة أعلى وأقل تكلفاً. وإذا بقي البديل قوياً حفظ الخلاف وخُفضت درجة الجزم.

الآيات المقابلة والقيود

تُجمع المادة الخاصة بهذا المستوى قبل إطلاق التصنيف، ويُذكر هل الوظيفة أصلية أو حدية أو سياقية أو شبكية أو ميزانية أو مآلية. ولا يُفترض أن النص المرشح هو الحاكم لمجرد اختياره في عنوان المختبر.

يُختبر التصنيف بإدخال الآيات التي قد تقيده أو تعارض التوسع فيه، ويسؤال ما إذا كان نص آخر يفسر الشبكة بقدرة أعلى وأقل تكلفاً. وإذا بقي البديل قوياً حفظ الخلاف وخُفضت درجة الجزم.

الحكم الوظيفي

تُجمع المادة الخاصة بهذا المستوى قبل إطلاق التصنيف، ويُذكر هل الوظيفة أصلية أو حدية أو سياقية أو شبكية أو ميزانية أو مآلية. ولا يُفترض أن النص المرشح هو الحاكم لمجرد اختياره في عنوان المختبر.

يُختبر التصنيف بإدخال الآيات التي قد تقيده أو تعارض التوسع فيه، ويسؤال ما إذا كان نص آخر يفسر الشبكة بقدرة أعلى وأقل تكلفاً. وإذا بقي البديل قوياً حفظ الخلاف وخُفضت درجة الجزم.

الفرضية المنافسة

تُجمع المادة الخاصة بهذا المستوى قبل إطلاق التصنيف، ويُذكر هل الوظيفة أصلية أو حدية أو سياقية أو شبكية أو ميزانية أو مآلية. ولا يُفترض أن النص المرشح هو الحاكم لمجرد اختياره في عنوان المختبر.

يُختبر التصنيف بإدخال الآيات التي قد تقيده أو تعارض التوسع فيه، ويسؤال ما إذا كان نص آخر يفسر الشبكة بقدرة أعلى وأقل تكلفاً. وإذا بقي البديل قوياً حفظ الخلاف وخُفضت درجة الجزم.

حدود النتيجة

تُجمع المادة الخاصة بهذا المستوى قبل إطلاق التصنيف، ويُذكر هل الوظيفة أصلية أو حدية أو سياقية أو شبكية أو ميزانية أو مآلية. ولا يُفترض أن النص المرشح هو الحاكم لمجرد اختياره في عنوان المختبر.

يُختبر التصنيف بإدخال الآيات التي قد تقيده أو تعارض التوسع فيه، ويسؤال ما إذا كان نص آخر يفسر الشبكة بقدرة أعلى وأقل تكلفاً. وإذا بقي البديل قوياً حفظ الخلاف وخُفضت درجة الجزم.

الحقل	المخرج
السؤال	محدد
الحاكم	مرشح بدرجة
المؤسس	عقد لازمة
الوازر والخدام	تفصيل وشواهد
المقابل	حدود ونفي
النتيجة والمآل	أثر ونهاية
المراجعة	بديل واعتراض

شبكة العلم والهدى

النص المرشح: ﴿قُلْ هَلْ يَسْتَوِي الَّذِينَ يَعْلَمُونَ وَالَّذِينَ لَا يَعْلَمُونَ﴾ (الزمر: 9)
محور الاختبار: تمييز آيات تعريف العلم من آيات مآله بالهدى والعمل.

تحديد السؤال

تُجمع المادة الخاصة بهذا المستوى قبل إطلاق التصنيف، ويُذكر هل الوظيفة أصلية أو حدية أو سياقية أو شبكية أو ميزانية أو مآلية. ولا يُفترض أن النص المرشح هو الحاكم لمجرد اختياره في عنوان المختبر.

يُختبر التصنيف بإدخال الآيات التي قد تقيده أو تعارض التوسع فيه، ويسؤال ما إذا كان نص آخر يفسر الشبكة بقدرة أعلى وأقل تكلفاً. وإذا بقي البديل قوياً حفظ الخلاف وخُفضت درجة الجزم.

المرشحات

تُجمع المادة الخاصة بهذا المستوى قبل إطلاق التصنيف، ويُذكر هل الوظيفة أصلية أو حدية أو سياقية أو شبكية أو ميزانية أو مآلية. ولا يُفترض أن النص المرشح هو الحاكم لمجرد اختياره في عنوان المختبر.

يُختبر التصنيف بإدخال الآيات التي قد تقيده أو تعارض التوسع فيه، ويسؤال ما إذا كان نص آخر يفسر الشبكة بقدرة أعلى وأقل تكلفاً. وإذا بقي البديل قوياً حفظ الخلاف وخُفضت درجة الجزم.

السياق والسورة

تُجمع المادة الخاصة بهذا المستوى قبل إطلاق التصنيف، ويُذكر هل الوظيفة أصلية أو حدية أو سياقية أو شبكية أو ميزانية أو مآلية. ولا يُفترض أن النص المرشح هو الحاكم لمجرد اختياره في عنوان المختبر.

يُختبر التصنيف بإدخال الآيات التي قد تقيده أو تعارض التوسع فيه، ويسؤال ما إذا كان نص آخر يفسر الشبكة بقدرة أعلى وأقل تكلفاً. وإذا بقي البديل قوياً حفظ الخلاف وخُفضت درجة الجزم.

التصريف والنظائر

تُجمع المادة الخاصة بهذا المستوى قبل إطلاق التصنيف، ويُذكر هل الوظيفة أصلية أو حدية أو سياقية أو شبكية أو ميزانية أو مآلية. ولا يُفترض أن النص المرشح هو الحاكم لمجرد اختياره في عنوان المختبر.

يُختبر التصنيف بإدخال الآيات التي قد تقيده أو تعارض التوسع فيه، ويسؤال ما إذا كان نص آخر يفسر الشبكة بقدرة أعلى وأقل تكلفاً. وإذا بقي البديل قوياً حفظ الخلاف وخُفضت درجة الجزم.

الآيات المقابلة والقيود

تُجمع المادة الخاصة بهذا المستوى قبل إطلاق التصنيف، ويُذكر هل الوظيفة أصلية أو حدية أو سياقية أو شبكية أو ميزانية أو مآلية. ولا يُفترض أن النص المرشح هو الحاكم لمجرد اختياره في عنوان المختبر.

يُختبر التصنيف بإدخال الآيات التي قد تقيده أو تعارض التوسع فيه، ويسؤال ما إذا كان نص آخر يفسر الشبكة بقدرة أعلى وأقل تكلفاً. وإذا بقي البديل قوياً حفظ الخلاف وخُفضت درجة الجزم.

الحكم الوظيفي

تُجمع المادة الخاصة بهذا المستوى قبل إطلاق التصنيف، ويُذكر هل الوظيفة أصلية أو حدية أو سياقية أو شبكية أو ميزانية أو مآلية. ولا يُفترض أن النص المرشح هو الحاكم لمجرد اختياره في عنوان المختبر.

يُختبر التصنيف بإدخال الآيات التي قد تقيده أو تعارض التوسع فيه، ويسؤال ما إذا كان نص آخر يفسر الشبكة بقدرة أعلى وأقل تكلفاً. وإذا بقي البديل قوياً حفظ الخلاف وخُفضت درجة الجزم.

الفرضية المنافسة

تُجمع المادة الخاصة بهذا المستوى قبل إطلاق التصنيف، ويُذكر هل الوظيفة أصلية أو حدية أو سياقية أو شبكية أو ميزانية أو مآلية. ولا يُفترض أن النص المرشح هو الحاكم لمجرد اختياره في عنوان المختبر.

يُختبر التصنيف بإدخال الآيات التي قد تقيده أو تعارض التوسع فيه، ويسؤال ما إذا كان نص آخر يفسر الشبكة بقدرة أعلى وأقل تكلفاً. وإذا بقي البديل قوياً حفظ الخلاف وخُفضت درجة الجزم.

حدود النتيجة

تُجمع المادة الخاصة بهذا المستوى قبل إطلاق التصنيف، ويُذكر هل الوظيفة أصلية أو حدية أو سياقية أو شبكية أو ميزانية أو مالية. ولا يُفترض أن النص المرشح هو الحاكم لمجرد اختياره في عنوان المختبر.

يُختبر التصنيف بإدخال الآيات التي قد تقيده أو تعارض التوسع فيه، ويسأل ما إذا كان نص آخر يفسر الشبكة بقدرة أعلى وأقل تكلفاً. وإذا بقي البديل قوياً حفظ الخلاف وخُفضت درجة الجزم.

الحقل	المخرج
السؤال	محدد
الحاكم	مرشح بدرجة
المؤسس	عقد لازمة
الوازر والخدام	تفصيل وشواهد
المقابل	حدود ونفي
النتيجة والمآل	أثر ونهاية
المراجعة	بدليل واعتراض

شبكة التبين والخبر

النص المرشح: ﴿فَتَيْنُوا﴾ (المجرات: 6)

محور الاختبار: اختبار الحاكمية الإجرائية في التحقق من الخبر.

تحديد السؤال

تُجمع المادة الخاصة بهذا المستوى قبل إطلاق التصنيف، ويُذكر هل الوظيفة أصلية أو حدية أو سياقية أو شبكية أو ميزانية أو مالية. ولا يُفترض أن النص المرشح هو الحاكم لمجرد اختياره في عنوان المختبر.

يُختبر التصنيف بإدخال الآيات التي قد تقيده أو تعارض التوسع فيه، ويسؤال ما إذا كان نص آخر يفسر الشبكة بقدرة أعلى وأقل تكلفاً. وإذا بقي البديل قوياً حفظ الخلاف وخُفضت درجة الجزم.

المرشحات

تُجمع المادة الخاصة بهذا المستوى قبل إطلاق التصنيف، ويُذكر هل الوظيفة أصلية أو حدية أو سياقية أو شبكية أو ميزانية أو مآلية. ولا يُفترض أن النص المرشح هو الحاكم لمجرد اختياره في عنوان المختبر.

يُختبر التصنيف بإدخال الآيات التي قد تقيده أو تعارض التوسع فيه، ويسؤال ما إذا كان نص آخر يفسر الشبكة بقدرة أعلى وأقل تكلفاً. وإذا بقي البديل قوياً حفظ الخلاف وخُفضت درجة الجزم.

السياق والسورة

تُجمع المادة الخاصة بهذا المستوى قبل إطلاق التصنيف، ويُذكر هل الوظيفة أصلية أو حدية أو سياقية أو شبكية أو ميزانية أو مآلية. ولا يُفترض أن النص المرشح هو الحاكم لمجرد اختياره في عنوان المختبر.

يُختبر التصنيف بإدخال الآيات التي قد تقيده أو تعارض التوسع فيه، ويسؤال ما إذا كان نص آخر يفسر الشبكة بقدرة أعلى وأقل تكلفاً. وإذا بقي البديل قوياً حفظ الخلاف وخُفضت درجة الجزم.

التصريف والنظائر

تُجمع المادة الخاصة بهذا المستوى قبل إطلاق التصنيف، ويُذكر هل الوظيفة أصلية أو حدية أو سياقية أو شبكية أو ميزانية أو مآلية. ولا يُفترض أن النص المرشح هو الحاكم لمجرد اختياره في عنوان المختبر.

يُختبر التصنيف بإدخال الآيات التي قد تقيده أو تعارض التوسع فيه، ويسؤال ما إذا كان نص آخر يفسر الشبكة بقدرة أعلى وأقل تكلفاً. وإذا بقي البديل قوياً حفظ الخلاف وخُفضت درجة الجزم.

الآيات المقابلة والقيود

تُجمع المادة الخاصة بهذا المستوى قبل إطلاق التصنيف، ويُذكر هل الوظيفة أصلية أو حدية أو سياقية أو شبكية أو ميزانية أو مآلية. ولا يُفترض أن النص المرشح هو الحاكم لمجرد اختياره في عنوان المختبر.

يُختبر التصنيف بإدخال الآيات التي قد تقيده أو تعارض التوسع فيه، ويسؤال ما إذا كان نص آخر يفسر الشبكة بقدرة أعلى وأقل تكلفاً. وإذا بقي البديل قوياً حفظ الخلاف وخُفضت درجة الجزم.

الحكم الوظيفي

تُجمع المادة الخاصة بهذا المستوى قبل إطلاق التصنيف، ويُذكر هل الوظيفة أصلية أو حدية أو سياقية أو شبكية أو ميزانية أو مآلية. ولا يُفترض أن النص المرشح هو الحاكم لمجرد اختياره في عنوان المختبر.

يُختبر التصنيف بإدخال الآيات التي قد تقيده أو تعارض التوسع فيه، ويسؤال ما إذا كان نص آخر يفسر الشبكة بقدرة أعلى وأقل تكلفاً. وإذا بقي البديل قوياً حفظ الخلاف وخُفضت درجة الجزم.

الفرضية المنافسة

تُجمع المادة الخاصة بهذا المستوى قبل إطلاق التصنيف، ويُذكر هل الوظيفة أصلية أو حدية أو سياقية أو شبكية أو ميزانية أو مآلية. ولا يُفترض أن النص المرشح هو الحاكم لمجرد اختياره في عنوان المختبر.

يُختبر التصنيف بإدخال الآيات التي قد تقيده أو تعارض التوسع فيه، ويسؤال ما إذا كان نص آخر يفسر الشبكة بقدرة أعلى وأقل تكلفاً. وإذا بقي البديل قوياً حفظ الخلاف وخُفضت درجة الجزم.

حدود النتيجة

تُجمع المادة الخاصة بهذا المستوى قبل إطلاق التصنيف، ويُذكر هل الوظيفة أصلية أو حدية أو سياقية أو شبكية أو ميزانية أو مآلية. ولا يُفترض أن النص المرشح هو الحاكم لمجرد اختياره في عنوان المختبر.

يُختبر التصنيف بإدخال الآيات التي قد تقيده أو تعارض التوسع فيه، ويسؤال ما إذا كان نص آخر يفسر الشبكة بقدرة أعلى وأقل تكلفاً. وإذا بقي البديل قوياً حفظ الخلاف وخُفضت درجة الجزم.

الحقل	المخرج
السؤال	محدد
الحاكم	مرشح بدرجة
المؤسس	عقد لازمة
الوازر والخدام	تفصيل وشواهد
المقابل	حدود ونفي
النتيجة والمآل	أثر ونهاية
المراجعة	بديل واعتراض

شبكة القسط والشهادة

النص المرشح: ﴿كُونُوا قَوَّامِينَ لِلَّهِ شُهَدَاءَ بِالْقِسْطِ﴾ (المائدة: 8)
محور الاختبار: تمييز الحاكمية الميزانية من الآيات الوازنة في الشهادة.

تحديد السؤال

تُجمع المادة الخاصة بهذا المستوى قبل إطلاق التصنيف، ويُذكر هل الوظيفة أصلية أو حدية أو سياقية أو شبكية أو ميزانية أو مالية. ولا يُفترض أن النص المرشح هو الحاكم لمجرد اختياره في عنوان المختبر.

يُختبر التصنيف بإدخال الآيات التي قد تقيده أو تعارض التوسع فيه، ويسؤال ما إذا كان نص آخر يفسر الشبكة بقدرة أعلى وأقل تكلفاً. وإذا بقي البديل قوياً حفظ الخلاف وخُفضت درجة الجزم.

المرشحات

تُجمع المادة الخاصة بهذا المستوى قبل إطلاق التصنيف، ويُذكر هل الوظيفة أصلية أو حدية أو سياقية أو شبكية أو ميزانية أو مآلية. ولا يُفترض أن النص المرشح هو الحاكم لمجرد اختياره في عنوان المختبر.

يُختبر التصنيف بإدخال الآيات التي قد تقيده أو تعارض التوسع فيه، ويسؤال ما إذا كان نص آخر يفسر الشبكة بقدرة أعلى وأقل تكلفاً. وإذا بقي البديل قوياً حفظ الخلاف وخُفضت درجة الجزم.

السياق والسورة

تُجمع المادة الخاصة بهذا المستوى قبل إطلاق التصنيف، ويُذكر هل الوظيفة أصلية أو حدية أو سياقية أو شبكية أو ميزانية أو مآلية. ولا يُفترض أن النص المرشح هو الحاكم لمجرد اختياره في عنوان المختبر.

يُختبر التصنيف بإدخال الآيات التي قد تقيده أو تعارض التوسع فيه، ويسؤال ما إذا كان نص آخر يفسر الشبكة بقدرة أعلى وأقل تكلفاً. وإذا بقي البديل قوياً حفظ الخلاف وخُفضت درجة الجزم.

التصريف والنظائر

تُجمع المادة الخاصة بهذا المستوى قبل إطلاق التصنيف، ويُذكر هل الوظيفة أصلية أو حدية أو سياقية أو شبكية أو ميزانية أو مآلية. ولا يُفترض أن النص المرشح هو الحاكم لمجرد اختياره في عنوان المختبر.

يُختبر التصنيف بإدخال الآيات التي قد تقيده أو تعارض التوسع فيه، ويسؤال ما إذا كان نص آخر يفسر الشبكة بقدرة أعلى وأقل تكلفاً. وإذا بقي البديل قوياً حفظ الخلاف وخُفضت درجة الجزم.

الآيات المقابلة والقيود

تُجمع المادة الخاصة بهذا المستوى قبل إطلاق التصنيف، ويُذكر هل الوظيفة أصلية أو حدية أو سياقية أو شبكية أو ميزانية أو مآلية. ولا يُفترض أن النص المرشح هو الحاكم لمجرد اختياره في عنوان المختبر.

يُختبر التصنيف بإدخال الآيات التي قد تقيده أو تعارض التوسع فيه، ويسؤال ما إذا كان نص آخر يفسر الشبكة بقدرة أعلى وأقل تكلفاً. وإذا بقي البديل قوياً حفظ الخلاف وخُفضت درجة الجزم.

الحكم الوظيفي

تُجمع المادة الخاصة بهذا المستوى قبل إطلاق التصنيف، ويُذكر هل الوظيفة أصلية أو حدية أو سياقية أو شبكية أو ميزانية أو مآلية. ولا يُفترض أن النص المرشح هو الحاكم لمجرد اختياره في عنوان المختبر.

يُختبر التصنيف بإدخال الآيات التي قد تقيده أو تعارض التوسع فيه، ويسؤال ما إذا كان نص آخر يفسر الشبكة بقدرة أعلى وأقل تكلفاً. وإذا بقي البديل قوياً حفظ الخلاف وخُفضت درجة الجزم.

الفرضية المنافسة

تُجمع المادة الخاصة بهذا المستوى قبل إطلاق التصنيف، ويُذكر هل الوظيفة أصلية أو حدية أو سياقية أو شبكية أو ميزانية أو مآلية. ولا يُفترض أن النص المرشح هو الحاكم لمجرد اختياره في عنوان المختبر.

يُختبر التصنيف بإدخال الآيات التي قد تقيده أو تعارض التوسع فيه، ويسؤال ما إذا كان نص آخر يفسر الشبكة بقدرة أعلى وأقل تكلفاً. وإذا بقي البديل قوياً حفظ الخلاف وخُفضت درجة الجزم.

حدود النتيجة

تُجمع المادة الخاصة بهذا المستوى قبل إطلاق التصنيف، ويُذكر هل الوظيفة أصلية أو حدية أو سياقية أو شبكية أو ميزانية أو مآلية. ولا يُفترض أن النص المرشح هو الحاكم لمجرد اختياره في عنوان المختبر.

يُختبر التصنيف بإدخال الآيات التي قد تقيده أو تعارض التوسع فيه، ويسؤال ما إذا كان نص آخر يفسر الشبكة بقدرة أعلى وأقل تكلفاً. وإذا بقي البديل قوياً حفظ الخلاف وخُفضت درجة الجزم.

الحقل	المخرج
السؤال	محدد
الحاكم	مرشح بدرجة
المؤسس	عقد لازمة
الوازر والخدم	تفصيل وشواهد
المقابل	حدود ونفي
النتيجة والمآل	أثر ونهاية
المراجعة	بديل واعتراض

شبكة النفس والتزكية

النص المرشح: ﴿قَدْ أَفْلَحَ مَنْ زَكَّاهَا وَقَدْ خَابَ مَنْ دَسَّاهَا﴾ (الشمس: 9-10)
محور الاختبار: اختبار النتيجة والمآل في بناء مفهوم النفس.

تحديد السؤال

تُجمع المادة الخاصة بهذا المستوى قبل إطلاق التصنيف، ويُذكر هل الوظيفة أصلية أو حدية أو سياقية أو شبكية أو ميزانية أو مالية. ولا يُفترض أن النص المرشح هو الحاكم لمجرد اختياره في عنوان المختبر.

يُختبر التصنيف بإدخال الآيات التي قد تقيد أو تعارض التوسع فيه، وسؤال ما إذا كان نص آخر يفسر الشبكة بقدرة أعلى وأقل تكلفاً. وإذا بقي البديل قوياً حفظ الخلاف وخُفضت درجة الجزم.

المرشحات

تُجمع المادة الخاصة بهذا المستوى قبل إطلاق التصنيف، ويُذكر هل الوظيفة أصلية أو حدية أو سياقية أو شبكية أو ميزانية أو مالية. ولا يُفترض أن النص المرشح هو الحاكم لمجرد اختياره في عنوان المختبر.

يُختبر التصنيف بإدخال الآيات التي قد تقيده أو تعارض التوسع فيه، ويسؤال ما إذا كان نص آخر يفسر الشبكة بقدرة أعلى وأقل تكلفاً. وإذا بقي البديل قوياً حفظ الخلاف وخُفضت درجة الجزم.

السياق والسورة

تُجمع المادة الخاصة بهذا المستوى قبل إطلاق التصنيف، ويُذكر هل الوظيفة أصلية أو حدية أو سياقية أو شبكية أو ميزانية أو مآلية. ولا يُفترض أن النص المرشح هو الحاكم لمجرد اختياره في عنوان المختبر.

يُختبر التصنيف بإدخال الآيات التي قد تقيده أو تعارض التوسع فيه، ويسؤال ما إذا كان نص آخر يفسر الشبكة بقدرة أعلى وأقل تكلفاً. وإذا بقي البديل قوياً حفظ الخلاف وخُفضت درجة الجزم.

التصريف والنظائر

تُجمع المادة الخاصة بهذا المستوى قبل إطلاق التصنيف، ويُذكر هل الوظيفة أصلية أو حدية أو سياقية أو شبكية أو ميزانية أو مآلية. ولا يُفترض أن النص المرشح هو الحاكم لمجرد اختياره في عنوان المختبر.

يُختبر التصنيف بإدخال الآيات التي قد تقيده أو تعارض التوسع فيه، ويسؤال ما إذا كان نص آخر يفسر الشبكة بقدرة أعلى وأقل تكلفاً. وإذا بقي البديل قوياً حفظ الخلاف وخُفضت درجة الجزم.

الآيات المقابلة والقيود

تُجمع المادة الخاصة بهذا المستوى قبل إطلاق التصنيف، ويُذكر هل الوظيفة أصلية أو حدية أو سياقية أو شبكية أو ميزانية أو مآلية. ولا يُفترض أن النص المرشح هو الحاكم لمجرد اختياره في عنوان المختبر.

يُختبر التصنيف بإدخال الآيات التي قد تقيده أو تعارض التوسع فيه، ويسؤال ما إذا كان نص آخر يفسر الشبكة بقدرة أعلى وأقل تكلفاً. وإذا بقي البديل قوياً حفظ الخلاف وخُفضت درجة الجزم.

الحكم الوظيفي

تُجمع المادة الخاصة بهذا المستوى قبل إطلاق التصنيف، ويُذكر هل الوظيفة أصلية أو حدية أو سياقية أو شبكية أو ميزانية أو مآلية. ولا يُفترض أن النص المرشح هو الحاكم لمجرد اختياره في عنوان المختبر.

يُختبر التصنيف بإدخال الآيات التي قد تقيده أو تعارض التوسع فيه، ويسؤال ما إذا كان نص آخر يفسر الشبكة بقدرة أعلى وأقل تكلفاً. وإذا بقي البديل قوياً حفظ الخلاف وخُفضت درجة الجزم.

الفرضية المنافسة

تُجمع المادة الخاصة بهذا المستوى قبل إطلاق التصنيف، ويُذكر هل الوظيفة أصلية أو حدية أو سياقية أو شبكية أو ميزانية أو مآلية. ولا يُفترض أن النص المرشح هو الحاكم لمجرد اختياره في عنوان المختبر.

يُختبر التصنيف بإدخال الآيات التي قد تقيده أو تعارض التوسع فيه، ويسؤال ما إذا كان نص آخر يفسر الشبكة بقدرة أعلى وأقل تكلفاً. وإذا بقي البديل قوياً حفظ الخلاف وخُفضت درجة الجزم.

حدود النتيجة

تُجمع المادة الخاصة بهذا المستوى قبل إطلاق التصنيف، ويُذكر هل الوظيفة أصلية أو حدية أو سياقية أو شبكية أو ميزانية أو مآلية. ولا يُفترض أن النص المرشح هو الحاكم لمجرد اختياره في عنوان المختبر.

يُختبر التصنيف بإدخال الآيات التي قد تقيده أو تعارض التوسع فيه، ويسؤال ما إذا كان نص آخر يفسر الشبكة بقدرة أعلى وأقل تكلفاً. وإذا بقي البديل قوياً حفظ الخلاف وخُفضت درجة الجزم.

الحقل	المخرج
السؤال	محدد
الحاكم	مرشح بدرجة
المؤسس	عقد لازمة

الحقل	المخرج
الوازر والخادم	تفصيل وشواهد
المقابل	حدود ونفي
النتيجة والمآل	أثر ونهاية
المراجعة	بديل واعتراض

شبكة القلب والفؤاد

النص المرشح: ﴿إِنَّ السَّمْعَ وَالْبَصَرَ وَالْفُؤَادَ كُلُّ أُولَئِكَ كَانَ عَنْهُ مَسْئُولًا﴾ (الإسراء: 36)
محور الاختبار: تحديد الآيات المؤسسة في الإدراك والمسؤولية.

تحديد السؤال

تُجمع المادة الخاصة بهذا المستوى قبل إطلاق التصنيف، ويُذكر هل الوظيفة أصلية أو حدية أو سياقية أو شبكية أو ميزانية أو مآلية. ولا يُفترض أن النص المرشح هو الحاكم لمجرد اختياره في عنوان المختبر.

يُختبر التصنيف بإدخال الآيات التي قد تقيد أو تعارض التوسع فيه، ويسأل ما إذا كان نص آخر يفسر الشبكة بقدرة أعلى وأقل تكلفاً. وإذا بقي البديل قوياً حفظ الخلاف وخُفضت درجة الجزم.

المرشحات

تُجمع المادة الخاصة بهذا المستوى قبل إطلاق التصنيف، ويُذكر هل الوظيفة أصلية أو حدية أو سياقية أو شبكية أو ميزانية أو مآلية. ولا يُفترض أن النص المرشح هو الحاكم لمجرد اختياره في عنوان المختبر.

يُختبر التصنيف بإدخال الآيات التي قد تقيد أو تعارض التوسع فيه، ويسأل ما إذا كان نص آخر يفسر الشبكة بقدرة أعلى وأقل تكلفاً. وإذا بقي البديل قوياً حفظ الخلاف وخُفضت درجة الجزم.

السياق والسورة

تُجمع المادة الخاصة بهذا المستوى قبل إطلاق التصنيف، ويُذكر هل الوظيفة أصلية أو حدية أو سياقية أو شبكية أو ميزانية أو مآلية. ولا يُفترض أن النص المرشح هو الحاكم لمجرد اختياره في عنوان المختبر.

يُختبر التصنيف بإدخال الآيات التي قد تقيده أو تعارض التوسع فيه، ويسؤال ما إذا كان نص آخر يفسر الشبكة بقدرة أعلى وأقل تكلفاً. وإذا بقي البديل قوياً حفظ الخلاف وخُفضت درجة الجزم.

التصريف والنظائر

تُجمع المادة الخاصة بهذا المستوى قبل إطلاق التصنيف، ويُذكر هل الوظيفة أصلية أو حدية أو سياقية أو شبكية أو ميزانية أو مآلية. ولا يُفترض أن النص المرشح هو الحاكم لمجرد اختياره في عنوان المختبر.

يُختبر التصنيف بإدخال الآيات التي قد تقيده أو تعارض التوسع فيه، ويسؤال ما إذا كان نص آخر يفسر الشبكة بقدرة أعلى وأقل تكلفاً. وإذا بقي البديل قوياً حفظ الخلاف وخُفضت درجة الجزم.

الآيات المقابلة والقيود

تُجمع المادة الخاصة بهذا المستوى قبل إطلاق التصنيف، ويُذكر هل الوظيفة أصلية أو حدية أو سياقية أو شبكية أو ميزانية أو مآلية. ولا يُفترض أن النص المرشح هو الحاكم لمجرد اختياره في عنوان المختبر.

يُختبر التصنيف بإدخال الآيات التي قد تقيده أو تعارض التوسع فيه، ويسؤال ما إذا كان نص آخر يفسر الشبكة بقدرة أعلى وأقل تكلفاً. وإذا بقي البديل قوياً حفظ الخلاف وخُفضت درجة الجزم.

الحكم الوظيفي

تُجمع المادة الخاصة بهذا المستوى قبل إطلاق التصنيف، ويُذكر هل الوظيفة أصلية أو حدية أو سياقية أو شبكية أو ميزانية أو مآلية. ولا يُفترض أن النص المرشح هو الحاكم لمجرد اختياره في عنوان المختبر.

يُختبر التصنيف بإدخال الآيات التي قد تقيد أو تعارض التوسع فيه، ويسؤال ما إذا كان نص آخر يفسر الشبكة بقدرة أعلى وأقل تكلفاً. وإذا بقي البديل قوياً حفظ الخلاف وخُفضت درجة الجزم.

الفرضية المنافسة

تُجمع المادة الخاصة بهذا المستوى قبل إطلاق التصنيف، ويُذكر هل الوظيفة أصلية أو حدية أو سياقية أو شبكية أو ميزانية أو مآلية. ولا يُفترض أن النص المرشح هو الحاكم لمجرد اختياره في عنوان المختبر.

يُختبر التصنيف بإدخال الآيات التي قد تقيد أو تعارض التوسع فيه، ويسؤال ما إذا كان نص آخر يفسر الشبكة بقدرة أعلى وأقل تكلفاً. وإذا بقي البديل قوياً حفظ الخلاف وخُفضت درجة الجزم.

حدود النتيجة

تُجمع المادة الخاصة بهذا المستوى قبل إطلاق التصنيف، ويُذكر هل الوظيفة أصلية أو حدية أو سياقية أو شبكية أو ميزانية أو مآلية. ولا يُفترض أن النص المرشح هو الحاكم لمجرد اختياره في عنوان المختبر.

يُختبر التصنيف بإدخال الآيات التي قد تقيد أو تعارض التوسع فيه، ويسؤال ما إذا كان نص آخر يفسر الشبكة بقدرة أعلى وأقل تكلفاً. وإذا بقي البديل قوياً حفظ الخلاف وخُفضت درجة الجزم.

الحقل	المخرج
السؤال	محدد
الحاكم	مرشح بدرجة
المؤسس	عقد لازمة
الوازر والخدم	تفصيل وشواهد
المقابل	حدود ونفي
النتيجة والمآل	أثر ونهاية

الحقل	المخرج
المراجعة	بديل واعتراض

شبكة التعارف

النص المرشح: ﴿لَتَعَارَفُوا﴾ (المجرات: 13)

محور الاختبار: تمييز الحاكمية الغائية من الآيات المؤسسة للوحدة الإنسانية.

تحديد السؤال

تُجمع المادة الخاصة بهذا المستوى قبل إطلاق التصنيف، ويُذكر هل الوظيفة أصلية أو حدية أو سياقية أو شبكية أو ميزانية أو مآلية. ولا يُفترض أن النص المرشح هو الحاكم لمجرد اختياره في عنوان المختبر.

يُختبر التصنيف بإدخال الآيات التي قد تقيده أو تعارض التوسع فيه، ويسأل ما إذا كان نص آخر يفسر الشبكة بقدرة أعلى وأقل تكلفاً. وإذا بقي البديل قوياً حفظ الخلاف وخُفضت درجة الجزم.

المرشحات

تُجمع المادة الخاصة بهذا المستوى قبل إطلاق التصنيف، ويُذكر هل الوظيفة أصلية أو حدية أو سياقية أو شبكية أو ميزانية أو مآلية. ولا يُفترض أن النص المرشح هو الحاكم لمجرد اختياره في عنوان المختبر.

يُختبر التصنيف بإدخال الآيات التي قد تقيده أو تعارض التوسع فيه، ويسأل ما إذا كان نص آخر يفسر الشبكة بقدرة أعلى وأقل تكلفاً. وإذا بقي البديل قوياً حفظ الخلاف وخُفضت درجة الجزم.

السياق والسورة

تُجمع المادة الخاصة بهذا المستوى قبل إطلاق التصنيف، ويُذكر هل الوظيفة أصلية أو حدية أو سياقية أو شبكية أو ميزانية أو مآلية. ولا يُفترض أن النص المرشح هو الحاكم لمجرد اختياره في عنوان المختبر.

يُختبر التصنيف بإدخال الآيات التي قد تقيده أو تعارض التوسع فيه، ويسؤال ما إذا كان نص آخر يفسر الشبكة بقدرة أعلى وأقل تكلفاً. وإذا بقي البديل قوياً حفظ الخلاف وخُفضت درجة الجزم.

التصنيف والنظائر

تُجمع المادة الخاصة بهذا المستوى قبل إطلاق التصنيف، ويُذكر هل الوظيفة أصلية أو حدية أو سياقية أو شبكية أو ميزانية أو مآلية. ولا يُفترض أن النص المرشح هو الحاكم لمجرد اختياره في عنوان المختبر.

يُختبر التصنيف بإدخال الآيات التي قد تقيده أو تعارض التوسع فيه، ويسؤال ما إذا كان نص آخر يفسر الشبكة بقدرة أعلى وأقل تكلفاً. وإذا بقي البديل قوياً حفظ الخلاف وخُفضت درجة الجزم.

الآيات المقابلة والقيود

تُجمع المادة الخاصة بهذا المستوى قبل إطلاق التصنيف، ويُذكر هل الوظيفة أصلية أو حدية أو سياقية أو شبكية أو ميزانية أو مآلية. ولا يُفترض أن النص المرشح هو الحاكم لمجرد اختياره في عنوان المختبر.

يُختبر التصنيف بإدخال الآيات التي قد تقيده أو تعارض التوسع فيه، ويسؤال ما إذا كان نص آخر يفسر الشبكة بقدرة أعلى وأقل تكلفاً. وإذا بقي البديل قوياً حفظ الخلاف وخُفضت درجة الجزم.

الحكم الوظيفي

تُجمع المادة الخاصة بهذا المستوى قبل إطلاق التصنيف، ويُذكر هل الوظيفة أصلية أو حدية أو سياقية أو شبكية أو ميزانية أو مآلية. ولا يُفترض أن النص المرشح هو الحاكم لمجرد اختياره في عنوان المختبر.

يُختبر التصنيف بإدخال الآيات التي قد تقيده أو تعارض التوسع فيه، ويسؤال ما إذا كان نص آخر يفسر الشبكة بقدرة أعلى وأقل تكلفاً. وإذا بقي البديل قوياً حفظ الخلاف وخُفضت درجة الجزم.

الفرضية المنافسة

تُجمع المادة الخاصة بهذا المستوى قبل إطلاق التصنيف، ويُذكر هل الوظيفة أصلية أو حدية أو سياقية أو شبكية أو ميزانية أو مآلية. ولا يُفترض أن النص المرشح هو الحاكم لمجرد اختياره في عنوان المختبر.

يُختبر التصنيف بإدخال الآيات التي قد تقيده أو تعارض التوسع فيه، ويسؤال ما إذا كان نص آخر يفسر الشبكة بقدرة أعلى وأقل تكلفاً. وإذا بقي البديل قوياً حفظ الخلاف وخُفضت درجة الجزم.

حدود النتيجة

تُجمع المادة الخاصة بهذا المستوى قبل إطلاق التصنيف، ويُذكر هل الوظيفة أصلية أو حدية أو سياقية أو شبكية أو ميزانية أو مآلية. ولا يُفترض أن النص المرشح هو الحاكم لمجرد اختياره في عنوان المختبر.

يُختبر التصنيف بإدخال الآيات التي قد تقيده أو تعارض التوسع فيه، ويسؤال ما إذا كان نص آخر يفسر الشبكة بقدرة أعلى وأقل تكلفاً. وإذا بقي البديل قوياً حفظ الخلاف وخُفضت درجة الجزم.

الحقل	المخرج
السؤال	محدد
الحاكم	مرشح بدرجة
المؤسس	عقد لازمة
الوازر والخدام	تفصيل وشواهد
المقابل	حدود ونفي
النتيجة والمآل	أثر ونهاية
المراجعة	بديل واعتراض

شبكة الاستخلاف والعمران

النص المرشح: ﴿هُوَ أَنشَأَ لَكُمْ مِنَ الْأَرْضِ وَاسْتَعْمَرَ فِيهَا﴾ (هود: 61)
محور الاختبار: اختبار الحاكمية العمرانية وعلاقتها بالإصلاح.

تحديد السؤال

تُجمع المادة الخاصة بهذا المستوى قبل إطلاق التصنيف، ويُذكر هل الوظيفة أصلية أو حدية أو سياقية أو شبكية أو ميزانية أو مالية. ولا يُفترض أن النص المرشح هو الحاكم لمجرد اختياره في عنوان المختبر.

يُختبر التصنيف بإدخال الآيات التي قد تقيده أو تعارض التوسع فيه، ويسأل ما إذا كان نص آخر يفسر الشبكة بقدرة أعلى وأقل تكلفاً. وإذا بقي البديل قوياً حفظ الخلاف وخُفضت درجة الجزم.

المرشحات

تُجمع المادة الخاصة بهذا المستوى قبل إطلاق التصنيف، ويُذكر هل الوظيفة أصلية أو حدية أو سياقية أو شبكية أو ميزانية أو مالية. ولا يُفترض أن النص المرشح هو الحاكم لمجرد اختياره في عنوان المختبر.

يُختبر التصنيف بإدخال الآيات التي قد تقيده أو تعارض التوسع فيه، ويسأل ما إذا كان نص آخر يفسر الشبكة بقدرة أعلى وأقل تكلفاً. وإذا بقي البديل قوياً حفظ الخلاف وخُفضت درجة الجزم.

السياق والسورة

تُجمع المادة الخاصة بهذا المستوى قبل إطلاق التصنيف، ويُذكر هل الوظيفة أصلية أو حدية أو سياقية أو شبكية أو ميزانية أو مالية. ولا يُفترض أن النص المرشح هو الحاكم لمجرد اختياره في عنوان المختبر.

يُختبر التصنيف بإدخال الآيات التي قد تقيده أو تعارض التوسع فيه، ويسأل ما إذا كان نص آخر يفسر الشبكة بقدرة أعلى وأقل تكلفاً. وإذا بقي البديل قوياً حفظ الخلاف وخُفضت درجة الجزم.

التصنيف والنظائر

تُجمع المادة الخاصة بهذا المستوى قبل إطلاق التصنيف، ويُذكر هل الوظيفة أصلية أو حدية أو سياقية أو شبكية أو ميزانية أو مآلية. ولا يُفترض أن النص المرشح هو الحاكم لمجرد اختياره في عنوان المختبر.

يُختبر التصنيف بإدخال الآيات التي قد تقيده أو تعارض التوسع فيه، ويسؤال ما إذا كان نص آخر يفسر الشبكة بقدرة أعلى وأقل تكلفاً. وإذا بقي البديل قوياً حفظ الخلاف وخُفضت درجة الجزم.

الآيات المقابلة والقيود

تُجمع المادة الخاصة بهذا المستوى قبل إطلاق التصنيف، ويُذكر هل الوظيفة أصلية أو حدية أو سياقية أو شبكية أو ميزانية أو مآلية. ولا يُفترض أن النص المرشح هو الحاكم لمجرد اختياره في عنوان المختبر.

يُختبر التصنيف بإدخال الآيات التي قد تقيده أو تعارض التوسع فيه، ويسؤال ما إذا كان نص آخر يفسر الشبكة بقدرة أعلى وأقل تكلفاً. وإذا بقي البديل قوياً حفظ الخلاف وخُفضت درجة الجزم.

الحكم الوظيفي

تُجمع المادة الخاصة بهذا المستوى قبل إطلاق التصنيف، ويُذكر هل الوظيفة أصلية أو حدية أو سياقية أو شبكية أو ميزانية أو مآلية. ولا يُفترض أن النص المرشح هو الحاكم لمجرد اختياره في عنوان المختبر.

يُختبر التصنيف بإدخال الآيات التي قد تقيده أو تعارض التوسع فيه، ويسؤال ما إذا كان نص آخر يفسر الشبكة بقدرة أعلى وأقل تكلفاً. وإذا بقي البديل قوياً حفظ الخلاف وخُفضت درجة الجزم.

الفرضية المنافسة

تُجمع المادة الخاصة بهذا المستوى قبل إطلاق التصنيف، ويُذكر هل الوظيفة أصلية أو حدية أو سياقية أو شبكية أو ميزانية أو مآلية. ولا يُفترض أن النص المرشح هو الحاكم لمجرد اختياره في عنوان المختبر.

يُختبر التصنيف بإدخال الآيات التي قد تقيده أو تعارض التوسع فيه، ويسؤال ما إذا كان نص آخر يفسر الشبكة بقدرة أعلى وأقل تكلفاً. وإذا بقي البديل قوياً حفظ الخلاف وخُفضت درجة الجزم.

حدود النتيجة

تُجمع المادة الخاصة بهذا المستوى قبل إطلاق التصنيف، ويُذكر هل الوظيفة أصلية أو حدية أو سياقية أو شبكية أو ميزانية أو مآلية. ولا يُفترض أن النص المرشح هو الحاكم لمجرد اختياره في عنوان المختبر.

يُختبر التصنيف بإدخال الآيات التي قد تقيده أو تعارض التوسع فيه، ويسؤال ما إذا كان نص آخر يفسر الشبكة بقدرة أعلى وأقل تكلفاً. وإذا بقي البديل قوياً حفظ الخلاف وخُفضت درجة الجزم.

الحقل	المخرج
السؤال	محدد
الحاكم	مرشح بدرجة
المؤسس	عقد لازمة
الوازر والخدم	تفصيل وشواهد
المقابل	حدود ونفي
النتيجة والمآل	أثر ونهاية
المراجعة	بديل واعتراض

شبكة المعاش والشكر

النص المرشح: ﴿وَجَعَلْنَا لَكُمْ فِيهَا مَعَايِشَ قَلِيلًا مَّا تَشْكُرُونَ﴾ (الأعراف: 10)
محور الاختبار: فصل الجعل والابتلاء والشكر والمآل.

تحديد السؤال

تُجمع المادة الخاصة بهذا المستوى قبل إطلاق التصنيف، ويُذكر هل الوظيفة أصلية أو حدية أو سياقية أو شبكية أو ميزانية أو مآلية. ولا يُفترض أن النص المرشح هو الحاكم لمجرد اختياره في عنوان المختبر.

يُختبر التصنيف بإدخال الآيات التي قد تقيده أو تعارض التوسع فيه، ويسؤال ما إذا كان نص آخر يفسر الشبكة بقدرة أعلى وأقل تكلفاً. وإذا بقي البديل قوياً حفظ الخلاف وخُفضت درجة الجزم.

المرشحات

تُجمع المادة الخاصة بهذا المستوى قبل إطلاق التصنيف، ويُذكر هل الوظيفة أصلية أو حدية أو سياقية أو شبكية أو ميزانية أو مآلية. ولا يُفترض أن النص المرشح هو الحاكم لمجرد اختياره في عنوان المختبر.

يُختبر التصنيف بإدخال الآيات التي قد تقيده أو تعارض التوسع فيه، ويسؤال ما إذا كان نص آخر يفسر الشبكة بقدرة أعلى وأقل تكلفاً. وإذا بقي البديل قوياً حفظ الخلاف وخُفضت درجة الجزم.

السياق والسورة

تُجمع المادة الخاصة بهذا المستوى قبل إطلاق التصنيف، ويُذكر هل الوظيفة أصلية أو حدية أو سياقية أو شبكية أو ميزانية أو مآلية. ولا يُفترض أن النص المرشح هو الحاكم لمجرد اختياره في عنوان المختبر.

يُختبر التصنيف بإدخال الآيات التي قد تقيده أو تعارض التوسع فيه، ويسؤال ما إذا كان نص آخر يفسر الشبكة بقدرة أعلى وأقل تكلفاً. وإذا بقي البديل قوياً حفظ الخلاف وخُفضت درجة الجزم.

التصريف والنظائر

تُجمع المادة الخاصة بهذا المستوى قبل إطلاق التصنيف، ويُذكر هل الوظيفة أصلية أو حدية أو سياقية أو شبكية أو ميزانية أو مآلية. ولا يُفترض أن النص المرشح هو الحاكم لمجرد اختياره في عنوان المختبر.

يُختبر التصنيف بإدخال الآيات التي قد تقيده أو تعارض التوسع فيه، ويسؤال ما إذا كان نص آخر يفسر الشبكة بقدرة أعلى وأقل تكلفاً. وإذا بقي البديل قوياً حفظ الخلاف وخُفضت درجة الجزم.

الآيات المقابلة والقيود

تُجمع المادة الخاصة بهذا المستوى قبل إطلاق التصنيف، ويُذكر هل الوظيفة أصلية أو حدية أو سياقية أو شبكية أو ميزانية أو مآلية. ولا يُفترض أن النص المرشح هو الحاكم لمجرد اختياره في عنوان المختبر.

يُختبر التصنيف بإدخال الآيات التي قد تقيده أو تعارض التوسع فيه، ويسؤال ما إذا كان نص آخر يفسر الشبكة بقدرة أعلى وأقل تكلفاً. وإذا بقي البديل قوياً حفظ الخلاف وخُفضت درجة الجزم.

الحكم الوظيفي

تُجمع المادة الخاصة بهذا المستوى قبل إطلاق التصنيف، ويُذكر هل الوظيفة أصلية أو حدية أو سياقية أو شبكية أو ميزانية أو مآلية. ولا يُفترض أن النص المرشح هو الحاكم لمجرد اختياره في عنوان المختبر.

يُختبر التصنيف بإدخال الآيات التي قد تقيده أو تعارض التوسع فيه، ويسؤال ما إذا كان نص آخر يفسر الشبكة بقدرة أعلى وأقل تكلفاً. وإذا بقي البديل قوياً حفظ الخلاف وخُفضت درجة الجزم.

الفرضية المنافسة

تُجمع المادة الخاصة بهذا المستوى قبل إطلاق التصنيف، ويُذكر هل الوظيفة أصلية أو حدية أو سياقية أو شبكية أو ميزانية أو مآلية. ولا يُفترض أن النص المرشح هو الحاكم لمجرد اختياره في عنوان المختبر.

يُختبر التصنيف بإدخال الآيات التي قد تقيده أو تعارض التوسع فيه، ويسؤال ما إذا كان نص آخر يفسر الشبكة بقدرة أعلى وأقل تكلفاً. وإذا بقي البديل قوياً حفظ الخلاف وخُفضت درجة الجزم.

حدود النتيجة

تُجمع المادة الخاصة بهذا المستوى قبل إطلاق التصنيف، ويُذكر هل الوظيفة أصلية أو حدية أو سياقية أو شبكية أو ميزانية أو مالية. ولا يُفترض أن النص المرشح هو الحاكم لمجرد اختياره في عنوان المختبر.

يُختبر التصنيف بإدخال الآيات التي قد تقيده أو تعارض التوسع فيه، ويسأل ما إذا كان نص آخر يفسر الشبكة بقدرة أعلى وأقل تكلفاً. وإذا بقي البديل قوياً حفظ الخلاف وخُفضت درجة الجزم.

الحقل	المخرج
السؤال	محدد
الحاكم	مرشح بدرجة
المؤسس	عقد لازمة
الوازر والخدم	تفصيل وشواهد
المقابل	حدود ونفي
النتيجة والمآل	أثر ونهاية
المراجعة	بدليل واعتراض

شبكة الإنفاق والقسط

النص المرشح: ﴿وَأَنْفَقُوا مِمَّا جَعَلَكُمْ مُسْتَخْلَفِينَ فِيهِ﴾ (الحديد: 7)
محور الاختبار: اختبار التأسيس المالي والحاكمة الأخلاقية.

تحديد السؤال

تُجمع المادة الخاصة بهذا المستوى قبل إطلاق التصنيف، ويُذكر هل الوظيفة أصلية أو حدية أو سياقية أو شبكية أو ميزانية أو مالية. ولا يُفترض أن النص المرشح هو الحاكم لمجرد اختياره في عنوان المختبر.

يُختبر التصنيف بإدخال الآيات التي قد تقيده أو تعارض التوسع فيه، ويسؤال ما إذا كان نص آخر يفسر الشبكة بقدرة أعلى وأقل تكلفاً. وإذا بقي البديل قوياً حفظ الخلاف وخُفضت درجة الجزم.

المرشحات

تُجمع المادة الخاصة بهذا المستوى قبل إطلاق التصنيف، ويُذكر هل الوظيفة أصلية أو حدية أو سياقية أو شبكية أو ميزانية أو مآلية. ولا يُفترض أن النص المرشح هو الحاكم لمجرد اختياره في عنوان المختبر.

يُختبر التصنيف بإدخال الآيات التي قد تقيده أو تعارض التوسع فيه، ويسؤال ما إذا كان نص آخر يفسر الشبكة بقدرة أعلى وأقل تكلفاً. وإذا بقي البديل قوياً حفظ الخلاف وخُفضت درجة الجزم.

السياق والسورة

تُجمع المادة الخاصة بهذا المستوى قبل إطلاق التصنيف، ويُذكر هل الوظيفة أصلية أو حدية أو سياقية أو شبكية أو ميزانية أو مآلية. ولا يُفترض أن النص المرشح هو الحاكم لمجرد اختياره في عنوان المختبر.

يُختبر التصنيف بإدخال الآيات التي قد تقيده أو تعارض التوسع فيه، ويسؤال ما إذا كان نص آخر يفسر الشبكة بقدرة أعلى وأقل تكلفاً. وإذا بقي البديل قوياً حفظ الخلاف وخُفضت درجة الجزم.

التصريف والنظائر

تُجمع المادة الخاصة بهذا المستوى قبل إطلاق التصنيف، ويُذكر هل الوظيفة أصلية أو حدية أو سياقية أو شبكية أو ميزانية أو مآلية. ولا يُفترض أن النص المرشح هو الحاكم لمجرد اختياره في عنوان المختبر.

يُختبر التصنيف بإدخال الآيات التي قد تقيده أو تعارض التوسع فيه، ويسؤال ما إذا كان نص آخر يفسر الشبكة بقدرة أعلى وأقل تكلفاً. وإذا بقي البديل قوياً حفظ الخلاف وخُفضت درجة الجزم.

الآيات المقابلة والقيود

تُجمع المادة الخاصة بهذا المستوى قبل إطلاق التصنيف، ويُذكر هل الوظيفة أصلية أو حدية أو سياقية أو شبكية أو ميزانية أو مآلية. ولا يُفترض أن النص المرشح هو الحاكم لمجرد اختياره في عنوان المختبر.

يُختبر التصنيف بإدخال الآيات التي قد تقيده أو تعارض التوسع فيه، ويسؤال ما إذا كان نص آخر يفسر الشبكة بقدرة أعلى وأقل تكلفاً. وإذا بقي البديل قوياً حفظ الخلاف وخُفضت درجة الجزم.

الحكم الوظيفي

تُجمع المادة الخاصة بهذا المستوى قبل إطلاق التصنيف، ويُذكر هل الوظيفة أصلية أو حدية أو سياقية أو شبكية أو ميزانية أو مآلية. ولا يُفترض أن النص المرشح هو الحاكم لمجرد اختياره في عنوان المختبر.

يُختبر التصنيف بإدخال الآيات التي قد تقيده أو تعارض التوسع فيه، ويسؤال ما إذا كان نص آخر يفسر الشبكة بقدرة أعلى وأقل تكلفاً. وإذا بقي البديل قوياً حفظ الخلاف وخُفضت درجة الجزم.

الفرضية المنافسة

تُجمع المادة الخاصة بهذا المستوى قبل إطلاق التصنيف، ويُذكر هل الوظيفة أصلية أو حدية أو سياقية أو شبكية أو ميزانية أو مآلية. ولا يُفترض أن النص المرشح هو الحاكم لمجرد اختياره في عنوان المختبر.

يُختبر التصنيف بإدخال الآيات التي قد تقيده أو تعارض التوسع فيه، ويسؤال ما إذا كان نص آخر يفسر الشبكة بقدرة أعلى وأقل تكلفاً. وإذا بقي البديل قوياً حفظ الخلاف وخُفضت درجة الجزم.

حدود النتيجة

تُجمع المادة الخاصة بهذا المستوى قبل إطلاق التصنيف، ويُذكر هل الوظيفة أصلية أو حدية أو سياقية أو شبكية أو ميزانية أو مآلية. ولا يُفترض أن النص المرشح هو الحاكم لمجرد اختياره في عنوان المختبر.

يُختبر التصنيف بإدخال الآيات التي قد تقيده أو تعارض التوسع فيه، ويسؤال ما إذا كان نص آخر يفسر الشبكة بقدرة أعلى وأقل تكلفاً. وإذا بقي البديل قوياً حفظ الخلاف وخُفضت درجة الجزم.

الحقل	المخرج
السؤال	محدد
الحاكم	مرشح بدرجة
المؤسس	عقد لازمة
الوازر والخادم	تفصيل وشواهد
المقابل	حدود ونفي
النتيجة والمآل	أثر ونهاية
المراجعة	بديل واعتراض

شبكة الابتلاء

النص المرشح: ﴿لِيَبْلُوَكُمْ أَيُّكُمْ أَحْسَنُ عَمَلًا﴾ (المالك: 2)
محور الاختبار: تحديد الحاكمة الغائية للاختبار والعمل.

تحديد السؤال

تُجمع المادة الخاصة بهذا المستوى قبل إطلاق التصنيف، ويُذكر هل الوظيفة أصلية أو حدية أو سياقية أو شبكية أو ميزانية أو مالية. ولا يُفترض أن النص المرشح هو الحاكم لمجرد اختياره في عنوان المختبر.

يُختبر التصنيف بإدخال الآيات التي قد تقيده أو تعارض التوسع فيه، ويسؤال ما إذا كان نص آخر يفسر الشبكة بقدرة أعلى وأقل تكلفاً. وإذا بقي البديل قوياً حفظ الخلاف وخُفضت درجة الجزم.

المرشحات

تُجمع المادة الخاصة بهذا المستوى قبل إطلاق التصنيف، ويُذكر هل الوظيفة أصلية أو حدية أو سياقية أو شبكية أو ميزانية أو مآلية. ولا يُفترض أن النص المرشح هو الحاكم لمجرد اختياره في عنوان المختبر.

يُختبر التصنيف بإدخال الآيات التي قد تقيده أو تعارض التوسع فيه، ويسؤال ما إذا كان نص آخر يفسر الشبكة بقدرة أعلى وأقل تكلفاً. وإذا بقي البديل قوياً حفظ الخلاف وخُفضت درجة الجزم.

السياق والسورة

تُجمع المادة الخاصة بهذا المستوى قبل إطلاق التصنيف، ويُذكر هل الوظيفة أصلية أو حدية أو سياقية أو شبكية أو ميزانية أو مآلية. ولا يُفترض أن النص المرشح هو الحاكم لمجرد اختياره في عنوان المختبر.

يُختبر التصنيف بإدخال الآيات التي قد تقيده أو تعارض التوسع فيه، ويسؤال ما إذا كان نص آخر يفسر الشبكة بقدرة أعلى وأقل تكلفاً. وإذا بقي البديل قوياً حفظ الخلاف وخُفضت درجة الجزم.

التصريف والنظائر

تُجمع المادة الخاصة بهذا المستوى قبل إطلاق التصنيف، ويُذكر هل الوظيفة أصلية أو حدية أو سياقية أو شبكية أو ميزانية أو مآلية. ولا يُفترض أن النص المرشح هو الحاكم لمجرد اختياره في عنوان المختبر.

يُختبر التصنيف بإدخال الآيات التي قد تقيده أو تعارض التوسع فيه، ويسؤال ما إذا كان نص آخر يفسر الشبكة بقدرة أعلى وأقل تكلفاً. وإذا بقي البديل قوياً حفظ الخلاف وخُفضت درجة الجزم.

الآيات المقابلة والقيود

تُجمع المادة الخاصة بهذا المستوى قبل إطلاق التصنيف، ويُذكر هل الوظيفة أصلية أو حدية أو سياقية أو شبكية أو ميزانية أو مآلية. ولا يُفترض أن النص المرشح هو الحاكم لمجرد اختياره في عنوان المختبر.

يُختبر التصنيف بإدخال الآيات التي قد تقيده أو تعارض التوسع فيه، ويسؤال ما إذا كان نص آخر يفسر الشبكة بقدرة أعلى وأقل تكلفاً. وإذا بقي البديل قوياً حفظ الخلاف وخُفضت درجة الجزم.

الحكم الوظيفي

تُجمع المادة الخاصة بهذا المستوى قبل إطلاق التصنيف، ويُذكر هل الوظيفة أصلية أو حدية أو سياقية أو شبكية أو ميزانية أو مآلية. ولا يُفترض أن النص المرشح هو الحاكم لمجرد اختياره في عنوان المختبر.

يُختبر التصنيف بإدخال الآيات التي قد تقيده أو تعارض التوسع فيه، ويسؤال ما إذا كان نص آخر يفسر الشبكة بقدرة أعلى وأقل تكلفاً. وإذا بقي البديل قوياً حفظ الخلاف وخُفضت درجة الجزم.

الفرضية المنافسة

تُجمع المادة الخاصة بهذا المستوى قبل إطلاق التصنيف، ويُذكر هل الوظيفة أصلية أو حدية أو سياقية أو شبكية أو ميزانية أو مآلية. ولا يُفترض أن النص المرشح هو الحاكم لمجرد اختياره في عنوان المختبر.

يُختبر التصنيف بإدخال الآيات التي قد تقيده أو تعارض التوسع فيه، ويسؤال ما إذا كان نص آخر يفسر الشبكة بقدرة أعلى وأقل تكلفاً. وإذا بقي البديل قوياً حفظ الخلاف وخُفضت درجة الجزم.

حدود النتيجة

تُجمع المادة الخاصة بهذا المستوى قبل إطلاق التصنيف، ويُذكر هل الوظيفة أصلية أو حدية أو سياقية أو شبكية أو ميزانية أو مآلية. ولا يُفترض أن النص المرشح هو الحاكم لمجرد اختياره في عنوان المختبر.

يُختبر التصنيف بإدخال الآيات التي قد تقيده أو تعارض التوسع فيه، ويسؤال ما إذا كان نص آخر يفسر الشبكة بقدرة أعلى وأقل تكلفاً. وإذا بقي البديل قوياً حفظ الخلاف وخُفضت درجة الجزم.

الحقل	المخرج
السؤال	محدد
الحاكم	مرشح بدرجة
المؤسس	عقد لازمة
الوازر والخدام	تفصيل وشواهد
المقابل	حدود ونفي
النتيجة والمآل	أثر ونهاية
المراجعة	بديل واعتراض

شبكة الإصلاح والفساد

النص المرشح: ﴿وَلَا تُفْسِدُوا فِي الْأَرْضِ بَعْدَ إِصْلَاحِهَا﴾ (الأعراف: 56)
محور الاختبار: اختبار المقابلة والحد والمآل.

تحديد السؤال

تُجمع المادة الخاصة بهذا المستوى قبل إطلاق التصنيف، ويُذكر هل الوظيفة أصلية أو حدية أو سياقية أو شبكية أو ميزانية أو مالية. ولا يُفترض أن النص المرشح هو الحاكم لمجرد اختياره في عنوان المختبر.

يُختبر التصنيف بإدخال الآيات التي قد تقيده أو تعارض التوسع فيه، وسؤال ما إذا كان نص آخر يفسر الشبكة بقدرة أعلى وأقل تكلفاً. وإذا بقي البديل قوياً حفظ الخلاف وخُفضت درجة الجزم.

المرشحات

تُجمع المادة الخاصة بهذا المستوى قبل إطلاق التصنيف، ويُذكر هل الوظيفة أصلية أو حدية أو سياقية أو شبكية أو ميزانية أو مالية. ولا يُفترض أن النص المرشح هو الحاكم لمجرد اختياره في عنوان المختبر.

يُختبر التصنيف بإدخال الآيات التي قد تقيده أو تعارض التوسع فيه، ويسؤال ما إذا كان نص آخر يفسر الشبكة بقدرة أعلى وأقل تكلفاً. وإذا بقي البديل قوياً حفظ الخلاف وخُفضت درجة الجزم.

السياق والسورة

تُجمع المادة الخاصة بهذا المستوى قبل إطلاق التصنيف، ويُذكر هل الوظيفة أصلية أو حدية أو سياقية أو شبكية أو ميزانية أو مآلية. ولا يُفترض أن النص المرشح هو الحاكم لمجرد اختياره في عنوان المختبر.

يُختبر التصنيف بإدخال الآيات التي قد تقيده أو تعارض التوسع فيه، ويسؤال ما إذا كان نص آخر يفسر الشبكة بقدرة أعلى وأقل تكلفاً. وإذا بقي البديل قوياً حفظ الخلاف وخُفضت درجة الجزم.

التصريف والنظائر

تُجمع المادة الخاصة بهذا المستوى قبل إطلاق التصنيف، ويُذكر هل الوظيفة أصلية أو حدية أو سياقية أو شبكية أو ميزانية أو مآلية. ولا يُفترض أن النص المرشح هو الحاكم لمجرد اختياره في عنوان المختبر.

يُختبر التصنيف بإدخال الآيات التي قد تقيده أو تعارض التوسع فيه، ويسؤال ما إذا كان نص آخر يفسر الشبكة بقدرة أعلى وأقل تكلفاً. وإذا بقي البديل قوياً حفظ الخلاف وخُفضت درجة الجزم.

الآيات المقابلة والقيود

تُجمع المادة الخاصة بهذا المستوى قبل إطلاق التصنيف، ويُذكر هل الوظيفة أصلية أو حدية أو سياقية أو شبكية أو ميزانية أو مآلية. ولا يُفترض أن النص المرشح هو الحاكم لمجرد اختياره في عنوان المختبر.

يُختبر التصنيف بإدخال الآيات التي قد تقيده أو تعارض التوسع فيه، ويسؤال ما إذا كان نص آخر يفسر الشبكة بقدرة أعلى وأقل تكلفاً. وإذا بقي البديل قوياً حفظ الخلاف وخُفضت درجة الجزم.

الحكم الوظيفي

تُجمع المادة الخاصة بهذا المستوى قبل إطلاق التصنيف، ويُذكر هل الوظيفة أصلية أو حدية أو سياقية أو شبكية أو ميزانية أو مآلية. ولا يُفترض أن النص المرشح هو الحاكم لمجرد اختياره في عنوان المختبر.

يُختبر التصنيف بإدخال الآيات التي قد تقيده أو تعارض التوسع فيه، ويسؤال ما إذا كان نص آخر يفسر الشبكة بقدرة أعلى وأقل تكلفاً. وإذا بقي البديل قوياً حفظ الخلاف وخُفضت درجة الجزم.

الفرضية المنافسة

تُجمع المادة الخاصة بهذا المستوى قبل إطلاق التصنيف، ويُذكر هل الوظيفة أصلية أو حدية أو سياقية أو شبكية أو ميزانية أو مآلية. ولا يُفترض أن النص المرشح هو الحاكم لمجرد اختياره في عنوان المختبر.

يُختبر التصنيف بإدخال الآيات التي قد تقيده أو تعارض التوسع فيه، ويسؤال ما إذا كان نص آخر يفسر الشبكة بقدرة أعلى وأقل تكلفاً. وإذا بقي البديل قوياً حفظ الخلاف وخُفضت درجة الجزم.

حدود النتيجة

تُجمع المادة الخاصة بهذا المستوى قبل إطلاق التصنيف، ويُذكر هل الوظيفة أصلية أو حدية أو سياقية أو شبكية أو ميزانية أو مآلية. ولا يُفترض أن النص المرشح هو الحاكم لمجرد اختياره في عنوان المختبر.

يُختبر التصنيف بإدخال الآيات التي قد تقيده أو تعارض التوسع فيه، ويسؤال ما إذا كان نص آخر يفسر الشبكة بقدرة أعلى وأقل تكلفاً. وإذا بقي البديل قوياً حفظ الخلاف وخُفضت درجة الجزم.

الحقل	المخرج
السؤال	محدد
الحاكم	مرشح بدرجة
المؤسس	عقد لازمة

الحقل	المخرج
الوازر والخادم	تفصيل وشواهد
المقابل	حدود ونفي
النتيجة والمآل	أثر ونهاية
المراجعة	بديل واعتراض

شبكة موسى والاصطناع

النص المرشح: ﴿وَاصْطَنَعْتُكَ لِنَفْسِي﴾ (طه: 41)

محور الاختبار: اختبار الحاكمية السردية على مراحل القصة.

تحديد السؤال

تُجمع المادة الخاصة بهذا المستوى قبل إطلاق التصنيف، ويُذكر هل الوظيفة أصلية أو حدية أو سياقية أو شبكية أو ميزانية أو مآلية. ولا يُفترض أن النص المرشح هو الحاكم لمجرد اختياره في عنوان المختبر.

يُختبر التصنيف بإدخال الآيات التي قد تقيده أو تعارض التوسع فيه، ويسؤال ما إذا كان نص آخر يفسر الشبكة بقدرة أعلى وأقل تكلفاً. وإذا بقي البديل قوياً حفظ الخلاف وخُفضت درجة الجزم.

المرشحات

تُجمع المادة الخاصة بهذا المستوى قبل إطلاق التصنيف، ويُذكر هل الوظيفة أصلية أو حدية أو سياقية أو شبكية أو ميزانية أو مآلية. ولا يُفترض أن النص المرشح هو الحاكم لمجرد اختياره في عنوان المختبر.

يُختبر التصنيف بإدخال الآيات التي قد تقيده أو تعارض التوسع فيه، ويسؤال ما إذا كان نص آخر يفسر الشبكة بقدرة أعلى وأقل تكلفاً. وإذا بقي البديل قوياً حفظ الخلاف وخُفضت درجة الجزم.

السياق والسورة

تُجمع المادة الخاصة بهذا المستوى قبل إطلاق التصنيف، ويُذكر هل الوظيفة أصلية أو حدية أو سياقية أو شبكية أو ميزانية أو مآلية. ولا يُفترض أن النص المرشح هو الحاكم لمجرد اختياره في عنوان المختبر.

يُختبر التصنيف بإدخال الآيات التي قد تقيده أو تعارض التوسع فيه، ويسؤال ما إذا كان نص آخر يفسر الشبكة بقدرة أعلى وأقل تكلفاً. وإذا بقي البديل قوياً حفظ الخلاف وخُفضت درجة الجزم.

التصريف والنظائر

تُجمع المادة الخاصة بهذا المستوى قبل إطلاق التصنيف، ويُذكر هل الوظيفة أصلية أو حدية أو سياقية أو شبكية أو ميزانية أو مآلية. ولا يُفترض أن النص المرشح هو الحاكم لمجرد اختياره في عنوان المختبر.

يُختبر التصنيف بإدخال الآيات التي قد تقيده أو تعارض التوسع فيه، ويسؤال ما إذا كان نص آخر يفسر الشبكة بقدرة أعلى وأقل تكلفاً. وإذا بقي البديل قوياً حفظ الخلاف وخُفضت درجة الجزم.

الآيات المقابلة والقيود

تُجمع المادة الخاصة بهذا المستوى قبل إطلاق التصنيف، ويُذكر هل الوظيفة أصلية أو حدية أو سياقية أو شبكية أو ميزانية أو مآلية. ولا يُفترض أن النص المرشح هو الحاكم لمجرد اختياره في عنوان المختبر.

يُختبر التصنيف بإدخال الآيات التي قد تقيده أو تعارض التوسع فيه، ويسؤال ما إذا كان نص آخر يفسر الشبكة بقدرة أعلى وأقل تكلفاً. وإذا بقي البديل قوياً حفظ الخلاف وخُفضت درجة الجزم.

الحكم الوظيفي

تُجمع المادة الخاصة بهذا المستوى قبل إطلاق التصنيف، ويُذكر هل الوظيفة أصلية أو حدية أو سياقية أو شبكية أو ميزانية أو مآلية. ولا يُفترض أن النص المرشح هو الحاكم لمجرد اختياره في عنوان المختبر.

يُختبر التصنيف بإدخال الآيات التي قد تقيده أو تعارض التوسع فيه، ويسؤال ما إذا كان نص آخر يفسر الشبكة بقدرة أعلى وأقل تكلفاً. وإذا بقي البديل قوياً حفظ الخلاف وخُفضت درجة الجزم.

الفرضية المنافسة

تُجمع المادة الخاصة بهذا المستوى قبل إطلاق التصنيف، ويُذكر هل الوظيفة أصلية أو حدية أو سياقية أو شبكية أو ميزانية أو مآلية. ولا يُفترض أن النص المرشح هو الحاكم لمجرد اختياره في عنوان المختبر.

يُختبر التصنيف بإدخال الآيات التي قد تقيده أو تعارض التوسع فيه، ويسؤال ما إذا كان نص آخر يفسر الشبكة بقدرة أعلى وأقل تكلفاً. وإذا بقي البديل قوياً حفظ الخلاف وخُفضت درجة الجزم.

حدود النتيجة

تُجمع المادة الخاصة بهذا المستوى قبل إطلاق التصنيف، ويُذكر هل الوظيفة أصلية أو حدية أو سياقية أو شبكية أو ميزانية أو مآلية. ولا يُفترض أن النص المرشح هو الحاكم لمجرد اختياره في عنوان المختبر.

يُختبر التصنيف بإدخال الآيات التي قد تقيده أو تعارض التوسع فيه، ويسؤال ما إذا كان نص آخر يفسر الشبكة بقدرة أعلى وأقل تكلفاً. وإذا بقي البديل قوياً حفظ الخلاف وخُفضت درجة الجزم.

الحقل	المخرج
السؤال	محدد
الحاكم	مرشح بدرجة
المؤسس	عقد لازمة
الوازر والخدم	تفصيل وشواهد
المقابل	حدود ونفي
النتيجة والمآل	أثر ونهاية

الحقل	المخرج
المراجعة	بديل واعتراض

شبكة إبراهيم والابتلاء والإمامة

النص المرشح: ﴿إِنِّي جَاعِلُكَ لِلنَّاسِ إِمَامًا﴾ (البقرة: 124)

محور الاختبار: فصل التأسيس والشرط والنتيجة.

تحديد السؤال

تُجمع المادة الخاصة بهذا المستوى قبل إطلاق التصنيف، ويُذكر هل الوظيفة أصلية أو حدية أو سياقية أو شبكية أو ميزانية أو مآلية. ولا يُفترض أن النص المرشح هو الحاكم لمجرد اختياره في عنوان المختبر.

يُختبر التصنيف بإدخال الآيات التي قد تقيده أو تعارض التوسع فيه، ويسأل ما إذا كان نص آخر يفسر الشبكة بقدرة أعلى وأقل تكلفاً. وإذا بقي البديل قوياً حفظ الخلاف وخُفضت درجة الجزم.

المرشحات

تُجمع المادة الخاصة بهذا المستوى قبل إطلاق التصنيف، ويُذكر هل الوظيفة أصلية أو حدية أو سياقية أو شبكية أو ميزانية أو مآلية. ولا يُفترض أن النص المرشح هو الحاكم لمجرد اختياره في عنوان المختبر.

يُختبر التصنيف بإدخال الآيات التي قد تقيده أو تعارض التوسع فيه، ويسأل ما إذا كان نص آخر يفسر الشبكة بقدرة أعلى وأقل تكلفاً. وإذا بقي البديل قوياً حفظ الخلاف وخُفضت درجة الجزم.

السياق والسورة

تُجمع المادة الخاصة بهذا المستوى قبل إطلاق التصنيف، ويُذكر هل الوظيفة أصلية أو حدية أو سياقية أو شبكية أو ميزانية أو مآلية. ولا يُفترض أن النص المرشح هو الحاكم لمجرد اختياره في عنوان المختبر.

يُختبر التصنيف بإدخال الآيات التي قد تقيده أو تعارض التوسع فيه، ويسؤال ما إذا كان نص آخر يفسر الشبكة بقدرة أعلى وأقل تكلفاً. وإذا بقي البديل قوياً حفظ الخلاف وخُفضت درجة الجزم.

التصنيف والنظائر

تُجمع المادة الخاصة بهذا المستوى قبل إطلاق التصنيف، ويُذكر هل الوظيفة أصلية أو حدية أو سياقية أو شبكية أو ميزانية أو مآلية. ولا يُفترض أن النص المرشح هو الحاكم لمجرد اختياره في عنوان المختبر.

يُختبر التصنيف بإدخال الآيات التي قد تقيده أو تعارض التوسع فيه، ويسؤال ما إذا كان نص آخر يفسر الشبكة بقدرة أعلى وأقل تكلفاً. وإذا بقي البديل قوياً حفظ الخلاف وخُفضت درجة الجزم.

الآيات المقابلة والقيود

تُجمع المادة الخاصة بهذا المستوى قبل إطلاق التصنيف، ويُذكر هل الوظيفة أصلية أو حدية أو سياقية أو شبكية أو ميزانية أو مآلية. ولا يُفترض أن النص المرشح هو الحاكم لمجرد اختياره في عنوان المختبر.

يُختبر التصنيف بإدخال الآيات التي قد تقيده أو تعارض التوسع فيه، ويسؤال ما إذا كان نص آخر يفسر الشبكة بقدرة أعلى وأقل تكلفاً. وإذا بقي البديل قوياً حفظ الخلاف وخُفضت درجة الجزم.

الحكم الوظيفي

تُجمع المادة الخاصة بهذا المستوى قبل إطلاق التصنيف، ويُذكر هل الوظيفة أصلية أو حدية أو سياقية أو شبكية أو ميزانية أو مآلية. ولا يُفترض أن النص المرشح هو الحاكم لمجرد اختياره في عنوان المختبر.

يُختبر التصنيف بإدخال الآيات التي قد تقيده أو تعارض التوسع فيه، ويسؤال ما إذا كان نص آخر يفسر الشبكة بقدرة أعلى وأقل تكلفاً. وإذا بقي البديل قوياً حفظ الخلاف وخُفضت درجة الجزم.

الفرضية المنافسة

تُجمع المادة الخاصة بهذا المستوى قبل إطلاق التصنيف، ويُذكر هل الوظيفة أصلية أو حدية أو سياقية أو شبكية أو ميزانية أو مآلية. ولا يُفترض أن النص المرشح هو الحاكم لمجرد اختياره في عنوان المختبر.

يُختبر التصنيف بإدخال الآيات التي قد تقيده أو تعارض التوسع فيه، ويسأل ما إذا كان نص آخر يفسر الشبكة بقدرة أعلى وأقل تكلفاً. وإذا بقي البديل قوياً حفظ الخلاف وخُفضت درجة الجزم.

حدود النتيجة

تُجمع المادة الخاصة بهذا المستوى قبل إطلاق التصنيف، ويُذكر هل الوظيفة أصلية أو حدية أو سياقية أو شبكية أو ميزانية أو مآلية. ولا يُفترض أن النص المرشح هو الحاكم لمجرد اختياره في عنوان المختبر.

يُختبر التصنيف بإدخال الآيات التي قد تقيده أو تعارض التوسع فيه، ويسأل ما إذا كان نص آخر يفسر الشبكة بقدرة أعلى وأقل تكلفاً. وإذا بقي البديل قوياً حفظ الخلاف وخُفضت درجة الجزم.

الحقل	المخرج
السؤال	محدد
الحاكم	مرشح بدرجة
المؤسس	عقد لازمة
الوازر والخدام	تفصيل وشواهد
المقابل	حدود ونفي
النتيجة والمآل	أثر ونهاية
المراجعة	بديل واعتراض

شبكة قارون والمال

النص المرشح: ﴿إِنَّمَا أُوتِيَتْهُ عَلَىٰ عِلْمٍ عِنْدِي﴾ (القصص: 78)
محور الاختبار: تمييز الآية المقابلة من الآيات الحاكمة للرزق والمال.

تحديد السؤال

تُجمع المادة الخاصة بهذا المستوى قبل إطلاق التصنيف، ويُذكر هل الوظيفة أصلية أو حدية أو سياقية أو شبكية أو ميزانية أو مالية. ولا يُفترض أن النص المرشح هو الحاكم لمجرد اختياره في عنوان المختبر.

يُختبر التصنيف بإدخال الآيات التي قد تقيده أو تعارض التوسع فيه، ويسأل ما إذا كان نص آخر يفسر الشبكة بقدرة أعلى وأقل تكلفاً. وإذا بقي البديل قوياً حفظ الخلاف وخُفضت درجة الجزم.

المرشحات

تُجمع المادة الخاصة بهذا المستوى قبل إطلاق التصنيف، ويُذكر هل الوظيفة أصلية أو حدية أو سياقية أو شبكية أو ميزانية أو مالية. ولا يُفترض أن النص المرشح هو الحاكم لمجرد اختياره في عنوان المختبر.

يُختبر التصنيف بإدخال الآيات التي قد تقيده أو تعارض التوسع فيه، ويسأل ما إذا كان نص آخر يفسر الشبكة بقدرة أعلى وأقل تكلفاً. وإذا بقي البديل قوياً حفظ الخلاف وخُفضت درجة الجزم.

السياق والسورة

تُجمع المادة الخاصة بهذا المستوى قبل إطلاق التصنيف، ويُذكر هل الوظيفة أصلية أو حدية أو سياقية أو شبكية أو ميزانية أو مالية. ولا يُفترض أن النص المرشح هو الحاكم لمجرد اختياره في عنوان المختبر.

يُختبر التصنيف بإدخال الآيات التي قد تقيده أو تعارض التوسع فيه، ويسأل ما إذا كان نص آخر يفسر الشبكة بقدرة أعلى وأقل تكلفاً. وإذا بقي البديل قوياً حفظ الخلاف وخُفضت درجة الجزم.

التصنيف والنظائر

تُجمع المادة الخاصة بهذا المستوى قبل إطلاق التصنيف، ويُذكر هل الوظيفة أصلية أو حدية أو سياقية أو شبكية أو ميزانية أو مآلية. ولا يُفترض أن النص المرشح هو الحاكم لمجرد اختياره في عنوان المختبر.

يُختبر التصنيف بإدخال الآيات التي قد تقيده أو تعارض التوسع فيه، ويسؤال ما إذا كان نص آخر يفسر الشبكة بقدرة أعلى وأقل تكلفاً. وإذا بقي البديل قوياً حفظ الخلاف وخُفضت درجة الجزم.

الآيات المقابلة والقيود

تُجمع المادة الخاصة بهذا المستوى قبل إطلاق التصنيف، ويُذكر هل الوظيفة أصلية أو حدية أو سياقية أو شبكية أو ميزانية أو مآلية. ولا يُفترض أن النص المرشح هو الحاكم لمجرد اختياره في عنوان المختبر.

يُختبر التصنيف بإدخال الآيات التي قد تقيده أو تعارض التوسع فيه، ويسؤال ما إذا كان نص آخر يفسر الشبكة بقدرة أعلى وأقل تكلفاً. وإذا بقي البديل قوياً حفظ الخلاف وخُفضت درجة الجزم.

الحكم الوظيفي

تُجمع المادة الخاصة بهذا المستوى قبل إطلاق التصنيف، ويُذكر هل الوظيفة أصلية أو حدية أو سياقية أو شبكية أو ميزانية أو مآلية. ولا يُفترض أن النص المرشح هو الحاكم لمجرد اختياره في عنوان المختبر.

يُختبر التصنيف بإدخال الآيات التي قد تقيده أو تعارض التوسع فيه، ويسؤال ما إذا كان نص آخر يفسر الشبكة بقدرة أعلى وأقل تكلفاً. وإذا بقي البديل قوياً حفظ الخلاف وخُفضت درجة الجزم.

الفرضية المنافسة

تُجمع المادة الخاصة بهذا المستوى قبل إطلاق التصنيف، ويُذكر هل الوظيفة أصلية أو حدية أو سياقية أو شبكية أو ميزانية أو مآلية. ولا يُفترض أن النص المرشح هو الحاكم لمجرد اختياره في عنوان المختبر.

يُختبر التصنيف بإدخال الآيات التي قد تقيده أو تعارض التوسع فيه، ويسؤال ما إذا كان نص آخر يفسر الشبكة بقدرة أعلى وأقل تكلفاً. وإذا بقي البديل قوياً حفظ الخلاف وخُفضت درجة الجزم.

حدود النتيجة

تُجمع المادة الخاصة بهذا المستوى قبل إطلاق التصنيف، ويُذكر هل الوظيفة أصلية أو حدية أو سياقية أو شبكية أو ميزانية أو مآلية. ولا يُفترض أن النص المرشح هو الحاكم لمجرد اختياره في عنوان المختبر.

يُختبر التصنيف بإدخال الآيات التي قد تقيده أو تعارض التوسع فيه، ويسؤال ما إذا كان نص آخر يفسر الشبكة بقدرة أعلى وأقل تكلفاً. وإذا بقي البديل قوياً حفظ الخلاف وخُفضت درجة الجزم.

الحقل	المخرج
السؤال	محدد
الحاكم	مرشح بدرجة
المؤسس	عقد لازمة
الوازر والخدم	تفصيل وشواهد
المقابل	حدود ونفي
النتيجة والمآل	أثر ونهاية
المراجعة	بديل واعتراض

شبكة القراءة والقلم

النص المرشح: ﴿اقْرَأْ بِاسْمِ رَبِّكَ﴾ (العلق: 1)
محور الاختبار: اختبار حاكمية الاسم والتعليم والقلم.

تحديد السؤال

تُجمع المادة الخاصة بهذا المستوى قبل إطلاق التصنيف، ويُذكر هل الوظيفة أصلية أو حدية أو سياقية أو شبكية أو ميزانية أو مآلية. ولا يُفترض أن النص المرشح هو الحاكم لمجرد اختياره في عنوان المختبر.

يُختبر التصنيف بإدخال الآيات التي قد تقيده أو تعارض التوسع فيه، ويسؤال ما إذا كان نص آخر يفسر الشبكة بقدرة أعلى وأقل تكلفاً. وإذا بقي البديل قوياً حفظ الخلاف وخُفضت درجة الجزم.

المرشحات

تُجمع المادة الخاصة بهذا المستوى قبل إطلاق التصنيف، ويُذكر هل الوظيفة أصلية أو حدية أو سياقية أو شبكية أو ميزانية أو مآلية. ولا يُفترض أن النص المرشح هو الحاكم لمجرد اختياره في عنوان المختبر.

يُختبر التصنيف بإدخال الآيات التي قد تقيده أو تعارض التوسع فيه، ويسؤال ما إذا كان نص آخر يفسر الشبكة بقدرة أعلى وأقل تكلفاً. وإذا بقي البديل قوياً حفظ الخلاف وخُفضت درجة الجزم.

السياق والسورة

تُجمع المادة الخاصة بهذا المستوى قبل إطلاق التصنيف، ويُذكر هل الوظيفة أصلية أو حدية أو سياقية أو شبكية أو ميزانية أو مآلية. ولا يُفترض أن النص المرشح هو الحاكم لمجرد اختياره في عنوان المختبر.

يُختبر التصنيف بإدخال الآيات التي قد تقيده أو تعارض التوسع فيه، ويسؤال ما إذا كان نص آخر يفسر الشبكة بقدرة أعلى وأقل تكلفاً. وإذا بقي البديل قوياً حفظ الخلاف وخُفضت درجة الجزم.

التصريف والنظائر

تُجمع المادة الخاصة بهذا المستوى قبل إطلاق التصنيف، ويُذكر هل الوظيفة أصلية أو حدية أو سياقية أو شبكية أو ميزانية أو مآلية. ولا يُفترض أن النص المرشح هو الحاكم لمجرد اختياره في عنوان المختبر.

يُختبر التصنيف بإدخال الآيات التي قد تقيده أو تعارض التوسع فيه، ويسؤال ما إذا كان نص آخر يفسر الشبكة بقدرة أعلى وأقل تكلفاً. وإذا بقي البديل قوياً حفظ الخلاف وخُفضت درجة الجزم.

الآيات المقابلة والقيود

تُجمع المادة الخاصة بهذا المستوى قبل إطلاق التصنيف، ويُذكر هل الوظيفة أصلية أو حدية أو سياقية أو شبكية أو ميزانية أو مآلية. ولا يُفترض أن النص المرشح هو الحاكم لمجرد اختياره في عنوان المختبر.

يُختبر التصنيف بإدخال الآيات التي قد تقيده أو تعارض التوسع فيه، ويسؤال ما إذا كان نص آخر يفسر الشبكة بقدرة أعلى وأقل تكلفاً. وإذا بقي البديل قوياً حفظ الخلاف وخُفضت درجة الجزم.

الحكم الوظيفي

تُجمع المادة الخاصة بهذا المستوى قبل إطلاق التصنيف، ويُذكر هل الوظيفة أصلية أو حدية أو سياقية أو شبكية أو ميزانية أو مآلية. ولا يُفترض أن النص المرشح هو الحاكم لمجرد اختياره في عنوان المختبر.

يُختبر التصنيف بإدخال الآيات التي قد تقيده أو تعارض التوسع فيه، ويسؤال ما إذا كان نص آخر يفسر الشبكة بقدرة أعلى وأقل تكلفاً. وإذا بقي البديل قوياً حفظ الخلاف وخُفضت درجة الجزم.

الفرضية المنافسة

تُجمع المادة الخاصة بهذا المستوى قبل إطلاق التصنيف، ويُذكر هل الوظيفة أصلية أو حدية أو سياقية أو شبكية أو ميزانية أو مآلية. ولا يُفترض أن النص المرشح هو الحاكم لمجرد اختياره في عنوان المختبر.

يُختبر التصنيف بإدخال الآيات التي قد تقيده أو تعارض التوسع فيه، ويسؤال ما إذا كان نص آخر يفسر الشبكة بقدرة أعلى وأقل تكلفاً. وإذا بقي البديل قوياً حفظ الخلاف وخُفضت درجة الجزم.

حدود النتيجة

تُجمع المادة الخاصة بهذا المستوى قبل إطلاق التصنيف، ويُذكر هل الوظيفة أصلية أو حدية أو سياقية أو شبكية أو ميزانية أو مآلية. ولا يُفترض أن النص المرشح هو الحاكم لمجرد اختياره في عنوان المختبر.

يُختبر التصنيف بإدخال الآيات التي قد تقيده أو تعارض التوسع فيه، ويسؤال ما إذا كان نص آخر يفسر الشبكة بقدرة أعلى وأقل تكلفاً. وإذا بقي البديل قوياً حفظ الخلاف وخُفضت درجة الجزم.

الحقل	المخرج
السؤال	محدد
الحاكم	مرشح بدرجة
المؤسس	عقد لازمة
الوازر والخدام	تفصيل وشواهد
المقابل	حدود ونفي
النتيجة والمآل	أثر ونهاية
المراجعة	بدليل واعتراض

شبكة الميزان

النص المرشح: ﴿وَوَضَعَ الْمِيزَانَ﴾ (الرحمن: 7)
محور الاختبار: تمييز التأسيس من الأمر بإقامة الوزن بالقسط.

تحديد السؤال

تُجمع المادة الخاصة بهذا المستوى قبل إطلاق التصنيف، ويُذكر هل الوظيفة أصلية أو حدية أو سياقية أو شبكية أو ميزانية أو مآلية. ولا يُفترض أن النص المرشح هو الحاكم لمجرد اختياره في عنوان المختبر.

يُختبر التصنيف بإدخال الآيات التي قد تقيده أو تعارض التوسع فيه، ويسؤال ما إذا كان نص آخر يفسر الشبكة بقدرة أعلى وأقل تكلفاً. وإذا بقي البديل قوياً حفظ الخلاف وخُفضت درجة الجزم.

المرشحات

تُجمع المادة الخاصة بهذا المستوى قبل إطلاق التصنيف، ويُذكر هل الوظيفة أصلية أو حدية أو سياقية أو شبكية أو ميزانية أو مآلية. ولا يُفترض أن النص المرشح هو الحاكم لمجرد اختياره في عنوان المختبر.

يُختبر التصنيف بإدخال الآيات التي قد تقيده أو تعارض التوسع فيه، ويسؤال ما إذا كان نص آخر يفسر الشبكة بقدرة أعلى وأقل تكلفاً. وإذا بقي البديل قوياً حفظ الخلاف وخُفضت درجة الجزم.

السياق والسورة

تُجمع المادة الخاصة بهذا المستوى قبل إطلاق التصنيف، ويُذكر هل الوظيفة أصلية أو حدية أو سياقية أو شبكية أو ميزانية أو مآلية. ولا يُفترض أن النص المرشح هو الحاكم لمجرد اختياره في عنوان المختبر.

يُختبر التصنيف بإدخال الآيات التي قد تقيده أو تعارض التوسع فيه، ويسؤال ما إذا كان نص آخر يفسر الشبكة بقدرة أعلى وأقل تكلفاً. وإذا بقي البديل قوياً حفظ الخلاف وخُفضت درجة الجزم.

التصريف والنظائر

تُجمع المادة الخاصة بهذا المستوى قبل إطلاق التصنيف، ويُذكر هل الوظيفة أصلية أو حدية أو سياقية أو شبكية أو ميزانية أو مآلية. ولا يُفترض أن النص المرشح هو الحاكم لمجرد اختياره في عنوان المختبر.

يُختبر التصنيف بإدخال الآيات التي قد تقيده أو تعارض التوسع فيه، ويسؤال ما إذا كان نص آخر يفسر الشبكة بقدرة أعلى وأقل تكلفاً. وإذا بقي البديل قوياً حفظ الخلاف وخُفضت درجة الجزم.

الآيات المقابلة والقيود

تُجمع المادة الخاصة بهذا المستوى قبل إطلاق التصنيف، ويُذكر هل الوظيفة أصلية أو حدية أو سياقية أو شبكية أو ميزانية أو مآلية. ولا يُفترض أن النص المرشح هو الحاكم لمجرد اختياره في عنوان المختبر.

يُختبر التصنيف بإدخال الآيات التي قد تقيده أو تعارض التوسع فيه، ويسؤال ما إذا كان نص آخر يفسر الشبكة بقدرة أعلى وأقل تكلفاً. وإذا بقي البديل قوياً حفظ الخلاف وخُفضت درجة الجزم.

الحكم الوظيفي

تُجمع المادة الخاصة بهذا المستوى قبل إطلاق التصنيف، ويُذكر هل الوظيفة أصلية أو حدية أو سياقية أو شبكية أو ميزانية أو مآلية. ولا يُفترض أن النص المرشح هو الحاكم لمجرد اختياره في عنوان المختبر.

يُختبر التصنيف بإدخال الآيات التي قد تقيده أو تعارض التوسع فيه، ويسؤال ما إذا كان نص آخر يفسر الشبكة بقدرة أعلى وأقل تكلفاً. وإذا بقي البديل قوياً حفظ الخلاف وخُفضت درجة الجزم.

الفرضية المنافسة

تُجمع المادة الخاصة بهذا المستوى قبل إطلاق التصنيف، ويُذكر هل الوظيفة أصلية أو حدية أو سياقية أو شبكية أو ميزانية أو مآلية. ولا يُفترض أن النص المرشح هو الحاكم لمجرد اختياره في عنوان المختبر.

يُختبر التصنيف بإدخال الآيات التي قد تقيده أو تعارض التوسع فيه، ويسؤال ما إذا كان نص آخر يفسر الشبكة بقدرة أعلى وأقل تكلفاً. وإذا بقي البديل قوياً حفظ الخلاف وخُفضت درجة الجزم.

حدود النتيجة

تُجمع المادة الخاصة بهذا المستوى قبل إطلاق التصنيف، ويُذكر هل الوظيفة أصلية أو حدية أو سياقية أو شبكية أو ميزانية أو مآلية. ولا يُفترض أن النص المرشح هو الحاكم لمجرد اختياره في عنوان المختبر.

يُختبر التصنيف بإدخال الآيات التي قد تقيده أو تعارض التوسع فيه، ويسؤال ما إذا كان نص آخر يفسر الشبكة بقدرة أعلى وأقل تكلفاً. وإذا بقي البديل قوياً حفظ الخلاف وخُفضت درجة الجزم.

الحقل	المخرج
السؤال	محدد
الحاكم	مرشح بدرجة
المؤسس	عقد لازمة
الوازر والخادم	تفصيل وشواهد
المقابل	حدود ونفي
النتيجة والمآل	أثر ونهاية
المراجعة	بديل واعتراض

شبكة الحق والباطل

النص المرشح: ﴿وَقُلْ جَاءَ الْحَقُّ وَزَهَقَ الْبَاطِلُ﴾ (الإسراء: 81)
محور الاختبار: اختبار المقابلة والمآل.

تحديد السؤال

تُجمع المادة الخاصة بهذا المستوى قبل إطلاق التصنيف، ويُذكر هل الوظيفة أصلية أو حدية أو سياقية أو شبكية أو ميزانية أو مآلية. ولا يُفترض أن النص المرشح هو الحاكم لمجرد اختياره في عنوان المختبر.

يُختبر التصنيف بإدخال الآيات التي قد تقيده أو تعارض التوسع فيه، ويسؤال ما إذا كان نص آخر يفسر الشبكة بقدرة أعلى وأقل تكلفاً. وإذا بقي البديل قوياً حفظ الخلاف وخُفضت درجة الجزم.

المرشحات

تُجمع المادة الخاصة بهذا المستوى قبل إطلاق التصنيف، ويُذكر هل الوظيفة أصلية أو حدية أو سياقية أو شبكية أو ميزانية أو مآلية. ولا يُفترض أن النص المرشح هو الحاكم لمجرد اختياره في عنوان المختبر.

يُختبر التصنيف بإدخال الآيات التي قد تقيده أو تعارض التوسع فيه، ويسؤال ما إذا كان نص آخر يفسر الشبكة بقدرة أعلى وأقل تكلفاً. وإذا بقي البديل قوياً حفظ الخلاف وخُفضت درجة الجزم.

السياق والسورة

تُجمع المادة الخاصة بهذا المستوى قبل إطلاق التصنيف، ويُذكر هل الوظيفة أصلية أو حدية أو سياقية أو شبكية أو ميزانية أو مآلية. ولا يُفترض أن النص المرشح هو الحاكم لمجرد اختياره في عنوان المختبر.

يُختبر التصنيف بإدخال الآيات التي قد تقيده أو تعارض التوسع فيه، ويسؤال ما إذا كان نص آخر يفسر الشبكة بقدرة أعلى وأقل تكلفاً. وإذا بقي البديل قوياً حفظ الخلاف وخُفضت درجة الجزم.

التصريف والنظائر

تُجمع المادة الخاصة بهذا المستوى قبل إطلاق التصنيف، ويُذكر هل الوظيفة أصلية أو حدية أو سياقية أو شبكية أو ميزانية أو مآلية. ولا يُفترض أن النص المرشح هو الحاكم لمجرد اختياره في عنوان المختبر.

يُختبر التصنيف بإدخال الآيات التي قد تقيده أو تعارض التوسع فيه، ويسؤال ما إذا كان نص آخر يفسر الشبكة بقدرة أعلى وأقل تكلفاً. وإذا بقي البديل قوياً حفظ الخلاف وخُفضت درجة الجزم.

الآيات المقابلة والقيود

تُجمع المادة الخاصة بهذا المستوى قبل إطلاق التصنيف، ويُذكر هل الوظيفة أصلية أو حدية أو سياقية أو شبكية أو ميزانية أو مآلية. ولا يُفترض أن النص المرشح هو الحاكم لمجرد اختياره في عنوان المختبر.

يُختبر التصنيف بإدخال الآيات التي قد تقيده أو تعارض التوسع فيه، ويسؤال ما إذا كان نص آخر يفسر الشبكة بقدرة أعلى وأقل تكلفاً. وإذا بقي البديل قوياً حفظ الخلاف وخُفضت درجة الجزم.

الحكم الوظيفي

تُجمع المادة الخاصة بهذا المستوى قبل إطلاق التصنيف، ويُذكر هل الوظيفة أصلية أو حدية أو سياقية أو شبكية أو ميزانية أو مآلية. ولا يُفترض أن النص المرشح هو الحاكم لمجرد اختياره في عنوان المختبر.

يُختبر التصنيف بإدخال الآيات التي قد تقيده أو تعارض التوسع فيه، ويسؤال ما إذا كان نص آخر يفسر الشبكة بقدرة أعلى وأقل تكلفاً. وإذا بقي البديل قوياً حفظ الخلاف وخُفضت درجة الجزم.

الفرضية المنافسة

تُجمع المادة الخاصة بهذا المستوى قبل إطلاق التصنيف، ويُذكر هل الوظيفة أصلية أو حدية أو سياقية أو شبكية أو ميزانية أو مآلية. ولا يُفترض أن النص المرشح هو الحاكم لمجرد اختياره في عنوان المختبر.

يُختبر التصنيف بإدخال الآيات التي قد تقيده أو تعارض التوسع فيه، ويسؤال ما إذا كان نص آخر يفسر الشبكة بقدرة أعلى وأقل تكلفاً. وإذا بقي البديل قوياً حفظ الخلاف وخُفضت درجة الجزم.

حدود النتيجة

تُجمع المادة الخاصة بهذا المستوى قبل إطلاق التصنيف، ويُذكر هل الوظيفة أصلية أو حدية أو سياقية أو شبكية أو ميزانية أو مآلية. ولا يُفترض أن النص المرشح هو الحاكم لمجرد اختياره في عنوان المختبر.

يُختبر التصنيف بإدخال الآيات التي قد تقيده أو تعارض التوسع فيه، ويسؤال ما إذا كان نص آخر يفسر الشبكة بقدرة أعلى وأقل تكلفاً. وإذا بقي البديل قوياً حفظ الخلاف وخُفضت درجة الجزم.

الحقل	المخرج
السؤال	محدد
الحاكم	مرشح بدرجة
المؤسس	عقد لازمة
الوازر والخدم	تفصيل وشواهد
المقابل	حدود ونفي
النتيجة والمآل	أثر ونهاية
المراجعة	بديل واعتراض

شبكة الرحمة

النص المرشح: ﴿وَرَحْمَتِي وَسِعَتْ كُلَّ شَيْءٍ﴾ (الأعراف: 156)
محور الاختبار: تحديد الحاكمة العامة والقيود السياقية.

تحديد السؤال

تُجمع المادة الخاصة بهذا المستوى قبل إطلاق التصنيف، ويُذكر هل الوظيفة أصلية أو حدية أو سياقية أو شبكية أو ميزانية أو مالية. ولا يُفترض أن النص المرشح هو الحاكم لمجرد اختياره في عنوان المختبر.

يُختبر التصنيف بإدخال الآيات التي قد تقيده أو تعارض التوسع فيه، وسؤال ما إذا كان نص آخر يفسر الشبكة بقدرة أعلى وأقل تكلفاً. وإذا بقي البديل قوياً حفظ الخلاف وخُفضت درجة الجزم.

المرشحات

تُجمع المادة الخاصة بهذا المستوى قبل إطلاق التصنيف، ويُذكر هل الوظيفة أصلية أو حدية أو سياقية أو شبكية أو ميزانية أو مالية. ولا يُفترض أن النص المرشح هو الحاكم لمجرد اختياره في عنوان المختبر.

يُختبر التصنيف بإدخال الآيات التي قد تقيده أو تعارض التوسع فيه، ويسؤال ما إذا كان نص آخر يفسر الشبكة بقدرة أعلى وأقل تكلفاً. وإذا بقي البديل قوياً حفظ الخلاف وخُفضت درجة الجزم.

السياق والسورة

تُجمع المادة الخاصة بهذا المستوى قبل إطلاق التصنيف، ويُذكر هل الوظيفة أصلية أو حدية أو سياقية أو شبكية أو ميزانية أو مآلية. ولا يُفترض أن النص المرشح هو الحاكم لمجرد اختياره في عنوان المختبر.

يُختبر التصنيف بإدخال الآيات التي قد تقيده أو تعارض التوسع فيه، ويسؤال ما إذا كان نص آخر يفسر الشبكة بقدرة أعلى وأقل تكلفاً. وإذا بقي البديل قوياً حفظ الخلاف وخُفضت درجة الجزم.

التصريف والنظائر

تُجمع المادة الخاصة بهذا المستوى قبل إطلاق التصنيف، ويُذكر هل الوظيفة أصلية أو حدية أو سياقية أو شبكية أو ميزانية أو مآلية. ولا يُفترض أن النص المرشح هو الحاكم لمجرد اختياره في عنوان المختبر.

يُختبر التصنيف بإدخال الآيات التي قد تقيده أو تعارض التوسع فيه، ويسؤال ما إذا كان نص آخر يفسر الشبكة بقدرة أعلى وأقل تكلفاً. وإذا بقي البديل قوياً حفظ الخلاف وخُفضت درجة الجزم.

الآيات المقابلة والقيود

تُجمع المادة الخاصة بهذا المستوى قبل إطلاق التصنيف، ويُذكر هل الوظيفة أصلية أو حدية أو سياقية أو شبكية أو ميزانية أو مآلية. ولا يُفترض أن النص المرشح هو الحاكم لمجرد اختياره في عنوان المختبر.

يُختبر التصنيف بإدخال الآيات التي قد تقيده أو تعارض التوسع فيه، ويسؤال ما إذا كان نص آخر يفسر الشبكة بقدرة أعلى وأقل تكلفاً. وإذا بقي البديل قوياً حفظ الخلاف وخُفضت درجة الجزم.

الحكم الوظيفي

تُجمع المادة الخاصة بهذا المستوى قبل إطلاق التصنيف، ويُذكر هل الوظيفة أصلية أو حدية أو سياقية أو شبكية أو ميزانية أو مآلية. ولا يُفترض أن النص المرشح هو الحاكم لمجرد اختياره في عنوان المختبر.

يُختبر التصنيف بإدخال الآيات التي قد تقيده أو تعارض التوسع فيه، ويسؤال ما إذا كان نص آخر يفسر الشبكة بقدرة أعلى وأقل تكلفاً. وإذا بقي البديل قوياً حفظ الخلاف وخُفضت درجة الجزم.

الفرضية المنافسة

تُجمع المادة الخاصة بهذا المستوى قبل إطلاق التصنيف، ويُذكر هل الوظيفة أصلية أو حدية أو سياقية أو شبكية أو ميزانية أو مآلية. ولا يُفترض أن النص المرشح هو الحاكم لمجرد اختياره في عنوان المختبر.

يُختبر التصنيف بإدخال الآيات التي قد تقيده أو تعارض التوسع فيه، ويسؤال ما إذا كان نص آخر يفسر الشبكة بقدرة أعلى وأقل تكلفاً. وإذا بقي البديل قوياً حفظ الخلاف وخُفضت درجة الجزم.

حدود النتيجة

تُجمع المادة الخاصة بهذا المستوى قبل إطلاق التصنيف، ويُذكر هل الوظيفة أصلية أو حدية أو سياقية أو شبكية أو ميزانية أو مآلية. ولا يُفترض أن النص المرشح هو الحاكم لمجرد اختياره في عنوان المختبر.

يُختبر التصنيف بإدخال الآيات التي قد تقيده أو تعارض التوسع فيه، ويسؤال ما إذا كان نص آخر يفسر الشبكة بقدرة أعلى وأقل تكلفاً. وإذا بقي البديل قوياً حفظ الخلاف وخُفضت درجة الجزم.

الحقل	المخرج
السؤال	محدد
الحاكم	مرشح بدرجة
المؤسس	عقد لازمة

الحقل	المخرج
الوازر والخادم	تفصيل وشواهد
المقابل	حدود ونفي
النتيجة والمآل	أثر ونهاية
المراجعة	بديل واعتراض

شبكة المآل

النص المرشح: ﴿وَلَتَنْظُرُنَّ نَفْسٌ مَّا قَدَّمَتْ لِغَدٍ﴾ (الحشر: 18)
محور الاختبار: اختبار آية المآل وعلاقتها بالفعل في الحاضر.

تحديد السؤال

تُجمع المادة الخاصة بهذا المستوى قبل إطلاق التصنيف، ويُذكر هل الوظيفة أصلية أو حدية أو سياقية أو شبكية أو ميزانية أو مآلية. ولا يُفترض أن النص المرشح هو الحاكم لمجرد اختياره في عنوان المختبر.

يُختبر التصنيف بإدخال الآيات التي قد تقيده أو تعارض التوسع فيه، ويسؤال ما إذا كان نص آخر يفسر الشبكة بقدرة أعلى وأقل تكلفاً. وإذا بقي البديل قوياً حفظ الخلاف وخُفضت درجة الجزم.

المرشحات

تُجمع المادة الخاصة بهذا المستوى قبل إطلاق التصنيف، ويُذكر هل الوظيفة أصلية أو حدية أو سياقية أو شبكية أو ميزانية أو مآلية. ولا يُفترض أن النص المرشح هو الحاكم لمجرد اختياره في عنوان المختبر.

يُختبر التصنيف بإدخال الآيات التي قد تقيده أو تعارض التوسع فيه، ويسؤال ما إذا كان نص آخر يفسر الشبكة بقدرة أعلى وأقل تكلفاً. وإذا بقي البديل قوياً حفظ الخلاف وخُفضت درجة الجزم.

السياق والسورة

تُجمع المادة الخاصة بهذا المستوى قبل إطلاق التصنيف، ويُذكر هل الوظيفة أصلية أو حدية أو سياقية أو شبكية أو ميزانية أو مآلية. ولا يُفترض أن النص المرشح هو الحاكم لمجرد اختياره في عنوان المختبر.

يُختبر التصنيف بإدخال الآيات التي قد تقيده أو تعارض التوسع فيه، ويسؤال ما إذا كان نص آخر يفسر الشبكة بقدرة أعلى وأقل تكلفاً. وإذا بقي البديل قوياً حفظ الخلاف وخُفضت درجة الجزم.

التصريف والنظائر

تُجمع المادة الخاصة بهذا المستوى قبل إطلاق التصنيف، ويُذكر هل الوظيفة أصلية أو حدية أو سياقية أو شبكية أو ميزانية أو مآلية. ولا يُفترض أن النص المرشح هو الحاكم لمجرد اختياره في عنوان المختبر.

يُختبر التصنيف بإدخال الآيات التي قد تقيده أو تعارض التوسع فيه، ويسؤال ما إذا كان نص آخر يفسر الشبكة بقدرة أعلى وأقل تكلفاً. وإذا بقي البديل قوياً حفظ الخلاف وخُفضت درجة الجزم.

الآيات المقابلة والقيود

تُجمع المادة الخاصة بهذا المستوى قبل إطلاق التصنيف، ويُذكر هل الوظيفة أصلية أو حدية أو سياقية أو شبكية أو ميزانية أو مآلية. ولا يُفترض أن النص المرشح هو الحاكم لمجرد اختياره في عنوان المختبر.

يُختبر التصنيف بإدخال الآيات التي قد تقيده أو تعارض التوسع فيه، ويسؤال ما إذا كان نص آخر يفسر الشبكة بقدرة أعلى وأقل تكلفاً. وإذا بقي البديل قوياً حفظ الخلاف وخُفضت درجة الجزم.

الحكم الوظيفي

تُجمع المادة الخاصة بهذا المستوى قبل إطلاق التصنيف، ويُذكر هل الوظيفة أصلية أو حدية أو سياقية أو شبكية أو ميزانية أو مآلية. ولا يُفترض أن النص المرشح هو الحاكم لمجرد اختياره في عنوان المختبر.

يُختبر التصنيف بإدخال الآيات التي قد تقيد أو تعارض التوسع فيه، ويسؤال ما إذا كان نص آخر يفسر الشبكة بقدرة أعلى وأقل تكلفاً. وإذا بقي البديل قوياً حفظ الخلاف وخُفضت درجة الجزم.

الفرضية المنافسة

تُجمع المادة الخاصة بهذا المستوى قبل إطلاق التصنيف، ويُذكر هل الوظيفة أصلية أو حدية أو سياقية أو شبكية أو ميزانية أو مآلية. ولا يُفترض أن النص المرشح هو الحاكم لمجرد اختياره في عنوان المختبر.

يُختبر التصنيف بإدخال الآيات التي قد تقيد أو تعارض التوسع فيه، ويسؤال ما إذا كان نص آخر يفسر الشبكة بقدرة أعلى وأقل تكلفاً. وإذا بقي البديل قوياً حفظ الخلاف وخُفضت درجة الجزم.

حدود النتيجة

تُجمع المادة الخاصة بهذا المستوى قبل إطلاق التصنيف، ويُذكر هل الوظيفة أصلية أو حدية أو سياقية أو شبكية أو ميزانية أو مآلية. ولا يُفترض أن النص المرشح هو الحاكم لمجرد اختياره في عنوان المختبر.

يُختبر التصنيف بإدخال الآيات التي قد تقيد أو تعارض التوسع فيه، ويسؤال ما إذا كان نص آخر يفسر الشبكة بقدرة أعلى وأقل تكلفاً. وإذا بقي البديل قوياً حفظ الخلاف وخُفضت درجة الجزم.

الحقل	المخرج
السؤال	محدد
الحاكم	مرشح بدرجة
المؤسس	عقد لازمة
الوازر والخدم	تفصيل وشواهد
المقابل	حدود ونفي
النتيجة والمآل	أثر ونهاية

الحقل	المخرج
المراجعة	بديل واعتراض

القسم التركيبي السادس: الخوارزمية النهائية

م	المرحلة	بوابة الانتقال
1	صياغة السؤال التفسيري وتحديد المستوى.	لا يُنتقل إذا كان النقص جوهرياً
2	تحديد نطاق السورة أو الموضوع أو المفهوم.	لا يُنتقل إذا كان النقص جوهرياً
3	ثبيت النص والقراءات ذات الأثر.	لا يُنتقل إذا كان النقص جوهرياً
4	جمع المدونة المحلية أولاً.	لا يُنتقل إذا كان النقص جوهرياً
5	جمع التصريف والنظائر العارة للسور.	لا يُنتقل إذا كان النقص جوهرياً
6	تحليل اللفظ والصيغة والتركيب.	لا يُنتقل إذا كان النقص جوهرياً
7	تحليل السياق والمقطع والسورة.	لا يُنتقل إذا كان النقص جوهرياً
8	استخراج المرشحات للحاكمية.	لا يُنتقل إذا كان النقص جوهرياً
9	تسمية نوع الحاكمية المحتمل.	لا يُنتقل إذا كان النقص جوهرياً
10	جمع الآيات المؤسسة.	لا يُنتقل إذا كان النقص جوهرياً
11	جمع الآيات الوزرة والخادمة.	لا يُنتقل إذا كان النقص جوهرياً
12	جمع الآيات المقابلة والقيدية.	لا يُنتقل إذا كان النقص جوهرياً
13	تحديد آيات النتيجة والمآل.	لا يُنتقل إذا كان النقص جوهرياً
14	وزن الأدلة المؤيدة والنافية.	لا يُنتقل إذا كان النقص جوهرياً
15	بناء فرضية منافسة.	لا يُنتقل إذا كان النقص جوهرياً
16	اختبار قدرة كل مرشح على تفسير الشبكة.	لا يُنتقل إذا كان النقص جوهرياً

م	المرحلة	بوابة الانتقال
17	ترجيح الوظائف ودرجات الثقة.	لا يُنتقل إذا كان النقص جوهرياً
18	فصل التفسير عن الاستنباط والتطبيق.	لا يُنتقل إذا كان النقص جوهرياً
19	تسجيل الحدود والمادة غير المفحوصة.	لا يُنتقل إذا كان النقص جوهرياً
20	المراجعة والإصدار والتصحيح.	لا يُنتقل إذا كان النقص جوهرياً

المرحلة 1: صياغة السؤال التفسيري وتحديد المستوى. وتوثق المدخلات والقرارات والبدائل. وإذا كان الانتقال يعتمد على اجتهاد المفسر أكثر من النص، خُفضت درجة الثقة وأضيف تنبيه يميز الملاحظة من التفسير.

المرحلة 2: تحديد نطاق السورة أو الموضوع أو المفهوم. وتوثق المدخلات والقرارات والبدائل. وإذا كان الانتقال يعتمد على اجتهاد المفسر أكثر من النص، خُفضت درجة الثقة وأضيف تنبيه يميز الملاحظة من التفسير.

المرحلة 3: تثبيت النص والقراءات ذات الأثر. وتوثق المدخلات والقرارات والبدائل. وإذا كان الانتقال يعتمد على اجتهاد المفسر أكثر من النص، خُفضت درجة الثقة وأضيف تنبيه يميز الملاحظة من التفسير.

المرحلة 4: جمع المدونة المحلية أولاً. وتوثق المدخلات والقرارات والبدائل. وإذا كان الانتقال يعتمد على اجتهاد المفسر أكثر من النص، خُفضت درجة الثقة وأضيف تنبيه يميز الملاحظة من التفسير.

المرحلة 5: جمع التصريف والنظائر العابرة للسور. وتوثق المدخلات والقرارات والبدائل. وإذا كان الانتقال يعتمد على اجتهاد المفسر أكثر من النص، خُفضت درجة الثقة وأضيف تنبيه يميز الملاحظة من التفسير.

المرحلة 6: تحليل اللفظ والصيغة والتركيب. وتوثق المدخلات والقرارات والبدائل. وإذا كان الانتقال يعتمد على اجتهاد المفسر أكثر من النص، خُفضت درجة الثقة وأضيف تنبيه يميز الملاحظة من التفسير.

المرحلة 7: تحليل السياق والمقطع والسورة. وتوثق المدخلات والقرارات والبدائل. وإذا كان الانتقال يعتمد على اجتهاد المفسر أكثر من النص، خُفضت درجة الثقة وأضيف تنبيه يميز الملاحظة من التفسير.

المرحلة 8: استخراج المرشحات للحاكمية. وتوثق المدخلات والقرارات والبدائل. وإذا كان الانتقال يعتمد على اجتهاد المفسر أكثر من النص، خُفضت درجة الثقة وأضيف تنبيه يميز الملاحظة من التفسير.

المرحلة 9: تسمية نوع الحاكمية المحتمل. وتوثق المدخلات والقرارات والبدائل. وإذا كان الانتقال يعتمد على اجتهاد المفسر أكثر من النص، خُفضت درجة الثقة وأضيف تنبيه يميز الملاحظة من التفسير.

المرحلة 10: جمع الآيات المؤسسة. وتوثق المدخلات والقرارات والبدائل. وإذا كان الانتقال يعتمد على اجتهاد المفسر أكثر من النص، خُفضت درجة الثقة وأضيف تنبيه يميز الملاحظة من التفسير.

المرحلة 11: جمع الآيات الوازنة والخادمة. وتوثق المدخلات والقرارات والبدائل. وإذا كان الانتقال يعتمد على اجتهاد المفسر أكثر من النص، خُفضت درجة الثقة وأضيف تنبيه يميز الملاحظة من التفسير.

المرحلة 12: جمع الآيات المقابلة والقيدية. وتوثق المدخلات والقرارات والبدائل. وإذا كان الانتقال يعتمد على اجتهاد المفسر أكثر من النص، خُفضت درجة الثقة وأضيف تنبيه يميز الملاحظة من التفسير.

المرحلة 13: تحديد آيات النتيجة والمآل. وتوثق المدخلات والقرارات والبدائل. وإذا كان الانتقال يعتمد على اجتهاد المفسر أكثر من النص، خُفضت درجة الثقة وأضيف تنبيه يميز الملاحظة من التفسير.

المرحلة 14: وزن الأدلة المؤيدة والنافية. وتوثق المدخلات والقرارات والبدائل. وإذا كان الانتقال يعتمد على اجتهاد المفسر أكثر من النص، خُفضت درجة الثقة وأضيف تنبيه يميز الملاحظة من التفسير.

المرحلة 15: بناء فرضية منافسة. وتوثق المدخلات والقرارات والبدائل. وإذا كان الانتقال يعتمد على اجتهاد المفسر أكثر من النص، خُفضت درجة الثقة وأضيف تنبيه يميز الملاحظة من التفسير.

المرحلة 16: اختبار قدرة كل مرشح على تفسير الشبكة. وتُوثق المدخلات والقرارات والبدائل. وإذا كان الانتقال يعتمد على اجتهاد المفسر أكثر من النص، خُفضت درجة الثقة وأضيف تنبيه الملاحظة من التفسير.

المرحلة 17: ترجيح الوظائف ودرجات الثقة. وتُوثق المدخلات والقرارات والبدائل. وإذا كان الانتقال يعتمد على اجتهاد المفسر أكثر من النص، خُفضت درجة الثقة وأضيف تنبيه يميز الملاحظة من التفسير.

المرحلة 18: فصل التفسير عن الاستنباط والتطبيق. وتُوثق المدخلات والقرارات والبدائل. وإذا كان الانتقال يعتمد على اجتهاد المفسر أكثر من النص، خُفضت درجة الثقة وأضيف تنبيه يميز الملاحظة من التفسير.

المرحلة 19: تسجيل الحدود والمادة غير المفحوصة. وتُوثق المدخلات والقرارات والبدائل. وإذا كان الانتقال يعتمد على اجتهاد المفسر أكثر من النص، خُفضت درجة الثقة وأضيف تنبيه يميز الملاحظة من التفسير.

المرحلة 20: المراجعة والإصدار والتصحيح. وتُوثق المدخلات والقرارات والبدائل. وإذا كان الانتقال يعتمد على اجتهاد المفسر أكثر من النص، خُفضت درجة الثقة وأضيف تنبيه يميز الملاحظة من التفسير.

القسم التركيبي السابع: المصفوفة الحاسوبية

الحقل	وظيفته
verse_id	معرف الآية
scope	مستوى السؤال والشبكة
candidate_role	الوظيفة المرشحة
governance_type	نوع الحاكمية
linguistic_evidence	قراءن اللسان والتركيب
context_evidence	السياق والمقطع والسورة
cross_quran_evidence	التصريف والنظائر
counter_verses	الآيات النافية والمقيدة
supporting_verses	الآيات المؤسدة والوازرة
result_verses	آيات النتيجة
outcome_verses	آيات المآل
confidence	درجة الثقة
alternative_candidate	المرشح المنافس
review_note	ملاحظات الاعتراض
version	إصدار التصنيف

verse_id: معرف الآية. ويجب أن يبقى الحقل مرتبطاً بالمصدر والتعليل، وألا يتحول إلى خانة شكلية تسمح للنظام بإنتاج وظيفة آلية بلا تفسير بشري.

scope: مستوى السؤال والشبكة. ويجب أن يبقى الحقل مرتبطاً بالمصدر والتعليل، وألا يتحول إلى خانة شكلية تسمح للنظام بإنتاج وظيفة آلية بلا تفسير بشري.

candidate_role: الوظيفة المرشحة. ويجب أن يبقى الحقل مرتبطاً بالمصدر والتعليل، وألا يتحول إلى خانة شكلية تسمح للنظام بإنتاج وظيفة آلية بلا تفسير بشري.

governance_type: نوع الحاكمية. ويجب أن يبقى الحقل مرتبطاً بالمصدر والتعليل، وألا يتحول إلى خانة شكلية تسمح للنظام بإنتاج وظيفة آلية بلا تفسير بشري.

linguistic_evidence: قرائن اللسان والتركيب. ويجب أن يبقى الحقل مرتبطاً بالمصدر والتعليل، وألا يتحول إلى خانة شكلية تسمح للنظام بإنتاج وظيفة آلية بلا تفسير بشري.

context_evidence: السياق والمقطع والسورة. ويجب أن يبقى الحقل مرتبطاً بالمصدر والتعليل، وألا يتحول إلى خانة شكلية تسمح للنظام بإنتاج وظيفة آلية بلا تفسير بشري.

cross_quran_evidence: التصريف والنظائر. ويجب أن يبقى الحقل مرتبطاً بالمصدر والتعليل، وألا يتحول إلى خانة شكلية تسمح للنظام بإنتاج وظيفة آلية بلا تفسير بشري.

counter_verses: الآيات النافية والمقيدة. ويجب أن يبقى الحقل مرتبطاً بالمصدر والتعليل، وألا يتحول إلى خانة شكلية تسمح للنظام بإنتاج وظيفة آلية بلا تفسير بشري.

supporting_verses: الآيات المؤسدة والوازية. ويجب أن يبقى الحقل مرتبطاً بالمصدر والتعليل، وألا يتحول إلى خانة شكلية تسمح للنظام بإنتاج وظيفة آلية بلا تفسير بشري.

result_verses: آيات النتيجة. ويجب أن يبقى الحقل مرتبطاً بالمصدر والتعليل، وألا يتحول إلى خانة شكلية تسمح للنظام بإنتاج وظيفة آلية بلا تفسير بشري.

outcome_verses: آيات المآل. ويجب أن يبقى الحقل مرتبطاً بالمصدر والتعليل، وألا يتحول إلى خانة شكلية تسمح للنظام بإنتاج وظيفة آلية بلا تفسير بشري.

confidence: درجة الثقة. ويجب أن يبقى الحقل مرتبطاً بالمصدر والتعليل، وألا يتحول إلى خانة شكلية تسمح للنظام بإنتاج وظيفة آلية بلا تفسير بشري.

alternative_candidate: المرشح المنافس. ويجب أن يبقى الحقل مرتبطاً بالمصدر والتعليل، وألا يتحول إلى خانة شكلية تسمح للنظام بإنتاج وظيفة آلية بلا تفسير بشري.

review_note: ملاحظات الاعتراض. ويجب أن يبقى الحقل مرتبطاً بالمصدر والتعليل، وألا يتحول إلى خانة شكلية تسمح للنظام بإنتاج وظيفة آلية بلا تفسير بشري.

version: إصدار التصنيف. ويجب أن يبقى الحقل مرتبطاً بالمصدر والتعليل، وألا يتحول إلى خانة شكلية تسمح للنظام بإنتاج وظيفة آلية بلا تفسير بشري.

القسم التركيبي الثامن: ميثاق الباحث في مراتب الآيات

م	العهد
1	أميز قيمة الآية في ذاتها من وظيفتها داخل السؤال.
2	لا أختار الحاكمة قبل جمع المدونة.
3	أبدأ بالسورة قبل القفز إلى الشبكة الكلية.
4	أذكر نوع الحاكمة لا لقبها فقط.
5	أجمع الآيات المقيدة والنافية مثل المؤيدة.
6	أميز المؤسسة من الحاكمة.
7	لا أحتقر الآية الخادمة ولا أضخمها.
8	أستعمل المقابلة لتحديد الحد لا لبناء خصومة مصطنعة.
9	أميز النتيجة من المآل.
10	أقبل تعدد الحاكمة بتعدد المستوى.
11	أعرض فرضية منافسة.
12	أذكر درجة الثقة.
13	أفصل التفسير من الاستنباط والتطبيق.
14	لا أجعل مذهبي معيار الحاكمة.
15	لا أجعل المقصد سابقاً للدلالة.
16	لا أجعل الرسم الحاسوي دليلاً.
17	أحفظ تاريخ التصحيح.
18	أقبل التوقف عند نقص المادة.
19	أعرض تصنيفي على مراجعة مستقلة في الشبكات

م	العهد
	الكبرى.
20	أجعل القرآن كله حاكماً على كل تصنيف جزئي.

العهد 1: أميز قيمة الآية في ذاتها من وظيفتها داخل السؤال. ولا يثبت الالتزام به في مقدمة البحث، بل في طريقة جمع الآيات ولغة الحكم وعرض المخالف وقابلية التراجع إذا ظهر دليل أقوى.

العهد 2: لا أختار الحاكمة قبل جمع المدونة. ولا يثبت الالتزام به في مقدمة البحث، بل في طريقة جمع الآيات ولغة الحكم وعرض المخالف وقابلية التراجع إذا ظهر دليل أقوى.

العهد 3: أبدأ بالسورة قبل القفز إلى الشبكة الكلية. ولا يثبت الالتزام به في مقدمة البحث، بل في طريقة جمع الآيات ولغة الحكم وعرض المخالف وقابلية التراجع إذا ظهر دليل أقوى.

العهد 4: أذكر نوع الحاكمة لا لقبها فقط. ولا يثبت الالتزام به في مقدمة البحث، بل في طريقة جمع الآيات ولغة الحكم وعرض المخالف وقابلية التراجع إذا ظهر دليل أقوى.

العهد 5: أجمع الآيات المقيدة والنافية مثل المؤيدة. ولا يثبت الالتزام به في مقدمة البحث، بل في طريقة جمع الآيات ولغة الحكم وعرض المخالف وقابلية التراجع إذا ظهر دليل أقوى.

العهد 6: أميز المؤسسة من الحاكمة. ولا يثبت الالتزام به في مقدمة البحث، بل في طريقة جمع الآيات ولغة الحكم وعرض المخالف وقابلية التراجع إذا ظهر دليل أقوى.

العهد 7: لا أحتقر الآية الخادمة ولا أضخمها. ولا يثبت الالتزام به في مقدمة البحث، بل في طريقة جمع الآيات ولغة الحكم وعرض المخالف وقابلية التراجع إذا ظهر دليل أقوى.

العهد 8: أستعمل المقابلة لتحديد الحد لا لبناء خصومة مصطنعة. ولا يثبت الالتزام به في مقدمة البحث، بل في طريقة جمع الآيات ولغة الحكم وعرض المخالف وقابلية التراجع إذا ظهر دليل أقوى.

العهد 9: أميز النتيجة من المآل. ولا يثبت الالتزام به في مقدمة البحث، بل في طريقة جمع الآيات ولغة الحكم وعرض المخالف وقابلية التراجع إذا ظهر دليل أقوى.

العهد 10: أقبل تعدد الحاكمة بتعدد المستوى. ولا يثبت الالتزام به في مقدمة البحث، بل في طريقة جمع الآيات ولغة الحكم وعرض المخالف وقابلية التراجع إذا ظهر دليل أقوى.

- العهد 11: أعرض فرضية منافسة. ولا يثبت الالتزام به في مقدمة البحث، بل في طريقة جمع الآيات ولغة الحكم وعرض المخالف وقابلية التراجع إذا ظهر دليل أقوى.
- العهد 12: أذكر درجة الثقة. ولا يثبت الالتزام به في مقدمة البحث، بل في طريقة جمع الآيات ولغة الحكم وعرض المخالف وقابلية التراجع إذا ظهر دليل أقوى.
- العهد 13: أفصل التفسير من الاستنباط والتطبيق. ولا يثبت الالتزام به في مقدمة البحث، بل في طريقة جمع الآيات ولغة الحكم وعرض المخالف وقابلية التراجع إذا ظهر دليل أقوى.
- العهد 14: لا أجعل مذهبي معيار الحاكمية. ولا يثبت الالتزام به في مقدمة البحث، بل في طريقة جمع الآيات ولغة الحكم وعرض المخالف وقابلية التراجع إذا ظهر دليل أقوى.
- العهد 15: لا أجعل المقصد سابقاً للدلالة. ولا يثبت الالتزام به في مقدمة البحث، بل في طريقة جمع الآيات ولغة الحكم وعرض المخالف وقابلية التراجع إذا ظهر دليل أقوى.
- العهد 16: لا أجعل الرسم الحاسوبي دليلاً. ولا يثبت الالتزام به في مقدمة البحث، بل في طريقة جمع الآيات ولغة الحكم وعرض المخالف وقابلية التراجع إذا ظهر دليل أقوى.
- العهد 17: أحفظ تاريخ التصحيح. ولا يثبت الالتزام به في مقدمة البحث، بل في طريقة جمع الآيات ولغة الحكم وعرض المخالف وقابلية التراجع إذا ظهر دليل أقوى.
- العهد 18: أقبل التوقف عند نقص المادة. ولا يثبت الالتزام به في مقدمة البحث، بل في طريقة جمع الآيات ولغة الحكم وعرض المخالف وقابلية التراجع إذا ظهر دليل أقوى.
- العهد 19: أعرض تصنيفي على مراجعة مستقلة في الشبكات الكبرى. ولا يثبت الالتزام به في مقدمة البحث، بل في طريقة جمع الآيات ولغة الحكم وعرض المخالف وقابلية التراجع إذا ظهر دليل أقوى.
- العهد 20: أجعل القرآن كله حاكماً على كل تصنيف جزئي. ولا يثبت الالتزام به في مقدمة البحث، بل في طريقة جمع الآيات ولغة الحكم وعرض المخالف وقابلية التراجع إذا ظهر دليل أقوى.

الخلاصة

ينتهي الكتاب إلى أن نظرية الآية الحاكمة ضرورة منهجية بعد بناء النظام المفهومي والشبكات؛ لأن الشبكة من غير وزن قد تساوي بين العقد، وقد تجعل كثرة الخطوط بديلاً عن القوة الدلالية. وتعيد مراتب الآيات إلى كل نص وظيفته بقدر السؤال والقرينة.

غير أن النظرية تحمل خطرهما داخلها إذا تحولت إلى سلطة تسمية؛ فقول المفسر «هذه حاكمة وهذه خادمة» لا يزيد شيئاً من العلم ما لم يبين لماذا، وما الآيات التي تعارضه، وما نوع الحاكمة، وما الذي يتغير إذا تغير السؤال. ولذلك كانت المراجعة والفرضية المنافسة جزءاً من صلب المنهج.

تظهر التطبيقات أن الحاكمة لا تنحصر في نوع واحد. فقد تحكم آية أصل المفهوم، وتحكم أخرى حده، وتحكم ثلاثة مآله. وقد يكون للسورة حاكمة محلية لا تعمم على جميع موضوعات القرآن. وهذا التعدد يمنع البحث عن «آية مركزية واحدة» لكل قضية مهما اتسعت.

كما يظهر أن الآيات المؤسسة والوزارة والخادمة ليست هوامش حول مركز، بل هي التي تمنع اختزال القرآن في عبارة واحدة. فالمؤسسة تبني الركن، والوزارة تصرفه وتعضده، والخادمة تقيده وتطبقه، والمقابلة ترسم حدوده، والنتيجة تكشف أثره، والمآل يكشف نهايته.

ويرتبط هذا البناء بمنطق الميزان: لا طغيان للآية المختارة، ولا إخماد للآية التفصيل أو الاستثناء، ولا مساواة بين قرائن متفاوتة. فالحاكمة الحقة ليست تضخيماً لعنصر، بل إقامة وزن الشبكة بالقسط، وإعطاء كل آية قدر وظيفتها بقدر الدليل.

وبذلك يمهد الكتاب للمرحلة التالية من موسوعة الأصول النظرية للتفسير البياني، حيث يمكن الانتقال من مراتب الآيات إلى دراسة السياق والوحدة والنظام بمزيد من التفصيل، وقد أصبح للمفسر معيار يحدد أي النصوص تضبط البناء وأياها تفصله وكيف يبرر ذلك علماً.

التعريف النهائي

مراتب الآيات في التفسير البياني هي منظومة وظيفية تصنف علاقة الآيات بالسؤال والشبكة إلى حاكمة ومؤسسة ووزارة وخادمة ومقابلة ونتيجة ومآل، مع إمكان الوظائف الجسرية والتصحيحية والقيدية، وثبتت هذه الوظائف بقرائن اللسان والسياق والوحدة السورية والتصريف والمحكمات والمقابلات والنتائج، وتوزن بدرجات معللة قابلة للاختبار والاعتراض والتصحيح، من غير أن تحول الوظائف إلى مراتب قيمة في كلام الله أو إلى بديل عن النص والسياق والشبكة، وتحت حاكمة القرآن ومنطق البيان والميزان والقسط.